

أصول البحث التاريخي

الاستاذ الدكتور

عبد الواحد ذنون طه





مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com رابط بديل

أصول البحث التاريخي

تأليف

أ. د. عبد الواحد ذنون طه

دار المدار الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعارة المعرفات أو نقله أو استنساخه بآي شكل من الأشكال دون إذن خططي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

الطبعة الأولى

أيلول/سبتمبر/الغاتج 2004 إفرينجي

رقم الإيداع المحلي 2004 / 5923
ردمك (رقم الإيداع الدولي) X-207-29-9959 ISBN
دار الكتب الوطنية / بنغازى - ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوكسبراد شاتيلاد، الطليونة، شارع هادي نصر الله، بناية فرحتات وحجيج، طابق 5،
كلبيوي: 933989-03. هاتف وفاكس: 542778-1.00961. بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 6703/14 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.oeabooks.com

oceabooks@yahoo.com - الجماهيرية العظمى

المقدمة

تعد مادة منهج البحث التاريخي من أهم المواد الدراسية التي يضطلع طلبة التاريخ بدراستها في المرحلة الجامعية. وذلك لاعتماد بقية المواد عليها في كيفية البحث وأساليبه، والطرائق المتتبعة في كتابة البحوث التاريخية. وبالنظر إلى هذه ونظراً لهذه الأهمية وجب أن تكون بين يدي الطلبة مادة مفصلة عن أصول البحث تنسجم ومفردات المناهج التي وضعت لتفصيلها في أثناء السنة الدراسية، وعلى الرغم من وجود العديد من الكتب التي كُرست لمعالجة هذا الموضوع، فإن بعضها صعب المنال، ولا يتوافر منه إلا نسخة أو نسخ محدودة في المكتبات، وبعضها الآخر لا يغطي المفردات المقررة لهذه المادة، أو أنه يتسع في نقاط خارجة عنها تدخل ضمن اختصاصات أخرى غير تاريخية. لهذا، وبالنظر إلى قيامي بتدريس هذه المادة لسنوات عديدة في قسم التاريخ بكلية التربية، فقد كُلفت بوضع كتاب منهجي عنها، ليكون دليلاً للطالب وللباحث في كيفية كتابة البحوث العلمية التاريخية.

ويجب الاعتراف بأنني لم أضف شيئاً جديداً إلى ما كتب في موضوع أصول البحث التاريخي، الذي ثبتت قواعده وأسسه منذ عشرات السنين، ولكوني حاولت أن أقدم لطلابي مادة سهلة، لا غموض فيها. فأوجزت ما أسهب فيه غيري مما لا يدخل في صميم اختصاص طالب

التاريخ وفصلت فيما يحتاجه الباحث فعلاً في حقل التأليف التاريخي، معتمداً على الأمثلة والنماذج التي أكثرت منها في هذا الكتاب، لتكون تطبيقاً عملياً لما يقرؤه ويدرسه عن الموضوع وقد جعلت من بعض فصول الكتاب نماذج تطبيقية في كيفية التأليف والكتابة، وتدوين الهوامش. ولم يذكر أمراً يتعلق بكتابه البحث، إلا ذكرت في هذا الكتاب دليلاً عليه وسليحظ القارئ الكريم أن طريقة التنظيم والمحفوبيات والإهداء والمقدمة والخاتمة والملحق وغيرها من الفقرات الأخرى في البحث، جاءت كلها أدلة وأمثلة على ما يتوجب عمله في أثناء كتابة هذه المواضيع.

وقد تطلب التنظيم المنهجي أن يكون الباب الأول من الكتاب والذي يتعلق بمفهوم التاريخ وتطور مناهجه وعلاقته بالعلوم الأخرى في البداية وذلك لدرج المعلومات التي يجب على الطالب أو الباحث أن يعرفها عن الموضوع قبل أن يدخل في خضم الكتابة أو التأليف فيه، وينطبق هذا الأمر، بشكل خاص، على الطلبة الجدد الذين لابد من أن يعرفوا ما هو التاريخ وما جدوى دراسته وفائده واهتمام به في الوقت الحاضر قبل أن يشرعوا في كتاب البحوث فيه.

ويمكن لمن يضطلع بتدريس المادة إن شاء ورأى أن طلبه قد وصلوا إلى مرحلة جاؤزوا فيها التفصيلات الخاصة بمعنى التاريخ وتطوره، أن يبدأ معهم من الباب الثاني مباشرة ويؤخر دراسة الباب الأول إلى النصف الثاني من السنة الدراسية.

لقد تضمن الباب الأول ثلاثة فصول، استعرض في الفصل الأول منها، معنى التاريخ وتعريفه وفائده وأهميته في الماضي والحاضر والمستقبل والصفات التي يجب أن يتميز بها المؤرخ وتمثل في الفصل الثاني مناقشة العلوم المساعدة التي لا بد للمؤرخ من الإلمام ببعضها ليستطيع أن يقوم بمهنته على خير وجه. فدارس التاريخ يحتاج إلى أنواع

مختلفة من العلوم الإنسانية، لأن التاريخ يتناول جميع مجالات النشاط الإنساني وقد نوقشت معظم هذه العلوم مع بيان مدى علاقتها وارتباطها بالتاريخ. أما الفصل الثالث، فقد تناول نشأة وتطور مناهج البحث والتدوين التاريخي منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، فتَّمَ فيه الإشارة إلى التدوين في الحضارات القديمة، والحضارات الإغريقية والرومانية والحضارة العربية الإسلامية والتدوين التاريخي في أوروبا منذ بداية العصور الوسطى وحتى العصر الحديث.

وُكِّرِستْ أربعة فصول لتوضيع مادة الباب الثاني الذي تناول أصول البحث التاريخي الحديث، وقد تضمن الفصل الأول معلومات مفصلة عن كيفية اختيار موضوع البحث، والخطوة الالزامية له، ثم جمع الأصول ونقدمها ظاهرياً وداخلياً، وكيفية تدوين المعلومات والطرائق المستخدمة في ذلك، وفي الفصل الثاني الذي خصص للعرض والكتابة، تَمَّ الإشارة إلى وجوب استخدام الاجتهاد والاستنتاج والتعليق، وأهمية الأسلوب المستخدم في البحث، كذلك خصص بحث خاص للاقتباس وكيفية كتابة الهوامش أو الحواشي، وأساليب توثيق المعلومات في الهوامش، حيث تَمَّ الإشارة إلى اثنين عشرة حالة مع ذكر نماذج مفصلة عنها. أما الفصل الثالث فقد تناول أقسام البحث المختلفة، وكيفية وضعها وأساليب المُتَّبعة في كتابتها من صفحة العنوان إلى جريدة المصادر والمراجع، مروراً بالإهداء والشكر والتقدير ومحتويات البحث والمقدمة والهيكل العام للبحث، والخاتمة والملحق والفهارس الفنية. وتم في الفصل الرابع والأخير التعرف إلى كيفية تحقيق المخطوطات التاريخية ونشرها لعلاقة هذا الأمر بالبحث التاريخي ووجوب كتابة مقدمة إضافية تتوافر فيها كل مقومات البحث العلمي في بداية أي كتاب محقق، هذا فضلاً عن اتباع الأساليب العلمية والقواعد التي انفق المحققون على وجوب اعتمادها عند

الاضطلاع بمهمة التحقيق، ولاسيما قواعد النقد والتحليل والاستنتاج وصولاً إلى أعلى درجة من الضبط والصحة والثقة بالنصل المحقق.

أما بالنسبة إلى المصادر والمراجع التي استخدمت في البحث، فهي كثيرة ومتنوعة، منها مصادر أولية تراثية تم ذكرها في أثناء الحديث عن أهمية التاريخ وفائدته وتعريفه مثل المقدمة لابن خلدون، والإعلان بالتبسيخ لمن ذم التاريخ للسحاوي، أو لشرح بعض المصطلحات، أو المعاني الغامضة، مثل لسان العرب المحبط لابن منظور، ومختر الصاحح للرازي، أو أنها كتب خاصة بالحديث عن المؤلفات، مثل كتاب الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجي خليفة وقد استخدمت مصادر أولية أخرى للاستشهاد بها وأخذ نماذج تطبيقية منها لخدمة أغراض البحث وتوثيقه، ولاسيما عند الكلام عن التدوين التاريخي في الحضارة العربية والإسلامية.

وقد تنوّعت مراجع البحث تنوعاً كبيراً، فمنها ما هو خاص بعلم التاريخ وكيفية فهمه وأهميته، ويأتي في مقدمة هذه الكتب كتاب «كيف نفهم التاريخ» لجوتسلك و«قيمة التاريخ» لهورس و«فكرة التاريخ» لكونجورو و«نحن والتاريخ» لقسطنطين زريق، وقد أسهمت هذه الكتب جمِيعاً في تقديم معلومات وافية خدمت مباحث الكتاب، وكان لها الأثر الكبير في بنائه وتقويمه وأفادت الكتب الخاصة بمناهج البحث التاريخي في إقامة وتكوين الفصول الخاصة بأصول البحث الحديث، وأشير في هذا المجال إلى كتاب المدخل إلى الدراسات التاريخية تأليف لانجلوا وسينيوبوس، الذي استمد منه معظم الكتاب اللاحقين جلّ معلوماتهم عن هذا الموضوع، ومن مؤلاء أسد رستم في كتابه «مصطلح التاريخ»، وحسن عثمان في كتابه «منهج البحث التاريخي» وعبد الرحمن بدوي في كتابه «مناهج البحث العلمي».

كذلك كان اعتماد هذا الكتاب كبيراً على الكتب المؤلفة في موضوع منهاجية البحث وكتابة البحوث العلمية ويأتي في مقدمة هذه الكتب كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» لأحمد شلبي، الذي كان بدوره أيضاً معيناً لكثير من المؤلفين العرب، الذين اعتمدوا عليه، ومنهم ثريا ملحس في كتابها «منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين»، وعبدالله الفياض في كتابه «التاريخ فكرة ومنهجاً»، وأميل يعقوب في كتابه «كيف تكتب بحثاً أو منهاجية البحث»، وعمار بوحوش في كتابه «دليل الباحث في المنهجية» وكتابة «الرسائل الجامعية».

وقد اعتمدت أيضاً بعض الكتب الإنكليزية المعروفة في مجال كتابة البحوث بعامة وبحوث التاريخ بخاصة، ومنها كتاب (K. Turabian) : (A Manual for writers of Term Papers, Theses and Dissertations) Writing and researching Term Papers and : Ehrlich and D. Murphy) . History A Guide to Advanced Study : (L.G. Brandon) Reports ، وكتاب

وكان لهذه الكتب دور كبير في توثيق الكثير من قواعد البحث وكيفية تثبيت الهوامش، وغيرها من الأسس التي يقوم عليها المنهج الحديث في كتابة البحوث العلمية.

وأخيراً فقد تم اعتماد بعض الكتب المؤلفة في مجال تحقيق المخطوطات العربية، ولا سيما كتاب «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام محمد هارون، وكتاب «قواعد تحقيق المخطوطات» لصلاح الدين المنجد، ويتميز الكتاب الأول بالتفصيل، في حين أن الكتاب الثاني يقتصر على إيجاز أهم القواعد المطلوبة للتحقيق، كما أشير أيضاً إلى كتاب «منهج تحقيق النصوص ونشرها» لنوري حمودي القبسي وسامي مكي العاني.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي



رابط بديل
lisanerab.com

مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

أصول البحث التارishi

10

من أجله تم وضع هذا الكتاب، لخدمة طلاب البحث التاريخي، وأسائل القارئ الكريم أن ينبهني مشكوراً إن كان هناك سهو غير مقصود، فما أنا إلا طالب علم بذل ما في وسعه والكمال لله وحده ولله الحمد والمئنة في الأول والآخر وبه نستعين.

عبد الواحد ذنون طه

الباب الأول

**مفهوم التاريخ وتطور مناهجه
وعلاقته بالعلوم الأخرى**

الفصل الأول

ماهية التاريخ وتعريفه، فائدته، صفات المؤرخ

ما هو التاريخ؟

ما هو التاريخ وما جدوى دراسته والاهتمام به في الوقت الحاضر؟ سؤال يتردد على ألسنة المختصين بهذا العلم وتستفتح به الفصول الأولى للكتب المكرّسة لسبل أغواره والتعمق في دراسته والاطلاع على فوائده ومزاياه، بل إن أحدهم وضع السؤال الآتي:

«ما هو التاريخ»⁽¹⁾ عنواناً لكتابه، وزيادة في التأكيد وحباً في إيجاد الجواب المناسب الذي يُشفي غليل المتطلعين إلى دراسته والإفادة منه. ولقد شملت اهتمامات الباحثين مجالات متعددة، منها تحديد معنى التاريخ وتطور موضوعه والأسلوب المقتضي لتحرّي الحقائق وتدوينها، والأسس العامة في التفسير والتعليق ونعرف دراسة هذه الموضوعات جميعاً بأصول

(1) أدوردكار، ترجمة، أحمد حمدي محمود (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962)

التاريخ (Historiography) التي تشمل جميع السبل المؤدية إلى معرفة التاريخ وأهميته وفلسفته وتفسيره.⁽²⁾

تستعمل كلمة (تاريخ) في بعض اللغات الحية مثل (History) الإنكليزية، و(Histoire) الفرنسية و(Geschichte) الألمانية، و(Historia) الأسبانية، للتعبير عن الماضي البشري تارة، وعن الجهد المبذول لمعرفة ذلك الماضي ورواية أخباره أو العلم المعنى بهذا الموضوع تارة أخرى، وقد حاول بعض الباحثين الغربيين محاولات شتى للتتمييز بين هذين المعنيين، فأطلق بعض الفرنسيين مثلاً (Histoire) بـ (H كبرى) على الماضي، و(histoire) بـ (h صغرى) على العلم المعنى به⁽³⁾، وحاول آخرون الرجوع إلى اللغتين اللاتينية واليونانية، بحثاً عن جذر الكلمة للتعرف إلى معناها الحقيقي، وقد أشار جوزف هورس⁽⁴⁾، إلى أن كلمة (Histoire) يونانية يدل جذرها على (الرقبة) فالإيسنور (histor) هو الذي رأى، أو إن شنت الذي قام شاهداً...». أما كلمة (History) الإنكليزية فقد اشتقت هي الأخرى من الإغريقية «هستورييا» بمعنى التعلم وأنها كانت تعني بحسبما استخدمها الفيلسوف الإغريقي أرسطو طاليس⁽⁵⁾ سرداً منظماً لمجموعة من الظواهر الطبيعية سواء جاءت مرتبة ترتيباً زمنياً أم غير مرتبة في ذلك السرد...، ثم تطورت كلمة التاريخ الإنكليزية (History) لتعني

(2) أرى من الواجب على ومن ياب الاعتراف بالجميل، أن أشير إلى فضل المرحوم الأستاذ الدكتور زكي صالح، الذي كان أول من وجه انتباها إلى دراسة هذا الموضوع، وكان لمحاضراته التيلقاها علينا في درس الشرف بكلية التربية/ جامعة بيروت عامي 1963 - 1964، أثر واضح في استيعاب هذه المادة، وتطورها، والإفادة منها في المستقبل.

(3) قسطنطين زريق نحن والتاريخ (ط4 - بيروت، دار العلم للملايين، 1979)، ص 13.

(4) قيمة التاريخ، ترجمة الشيخ نسيب وهبة الخازن (بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1964)، ص 9.

(5) لويس جوتسلك كيف نفهم التاريخ، ترجمة، عائنة سليمان عارف، وأحمد مصطفى أبو حاكمة، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1966)، ص 55.

في الغالب سرد الظواهر الطبيعية، ولا سيما مسائل الإنسانية المرتبة ترتيباً زمنياً وأصبحت في مفهومها العام الشائع تعني «ماضي الإنسانية»⁽⁶⁾.

أما في اللغة العربية فإن لفظة (التاريخ) تدل على معانٍ متعددة وقد اختلف العلماء في أصلها، لكن المرجح أنها من الإعلام بالوقت وتحديد الزمن، وقد أشارت المعاجم العربية إلى هذا المعنى، فذكرت أن التاريخ هو تعريف الوقت والتوريق مثله، يقال أزَّخ الكتاب ليوم كذا، وقته⁽⁷⁾، وقد حاول بعض القدماء أن يرجع اشتراق هذه الكلمة إلى اللغة الفارسية، فزعم أنها مأخوذة من «ماه روز» التي يراد بها تعين بدء الشهر، فعزبوها وقالوا «مؤرخ» وجعلوا المصدر منها التاريخ⁽⁸⁾، وهذا اشتراق بعيد لا يظهر فيه أي تقارب بين التقطتين العربي والفارسي، وهو على الأغلب من تأثير الشعوبية التي تحاول أن تنسب كل علم عربي إلى أصل فارسي، وقد أشار بعضهم أيضاً إلى احتمال صلة هذه الكلمات باللغات العربية القديمة (السامية) حيث تلوح القرابة بينها وبين كلمة «ياربع» التي معناها القمر و«يرح» التي معناها الشهر في العبرية⁽⁹⁾، لكن المرجح أن جذرها «ورخ» هو جذر عربي قديم أيضاً لكنه مأخوذ من لغة اليمن الجنوبية وليس من العبرية، ويدرك شاكر مصطفى⁽¹⁰⁾ اعتماداً على مرغليوث (Margoliouth)،

(6) المرجع نفسه ص 55 - 56.

(7) انظر على سبيل المثال، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري المعروف بابن منظور، لسان العرب المعحيط (بيروت، دار لسان العرب، 1970)، مادة: «أرخ»؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح (الكويت، دار الرسالة، 1982)، مادة: «أرخ».

(8) حمزة بن الحسن الأصفهاني، تاريخ سني ملوك الأرض والأنباء (بيروت: منشورات مكتبة الحياة، د.ت.)، ص 12.

(9) ك، علم التاريخ، كتب دائرة المعارف الإسلامية رقم (4)، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1981)، ص 27.

(10) التاريخ العربي والمؤرخون (ط2، بيروت: دار العلم للملائين، 1979)، 1/49 - 50، هامش (1)، ص 50، وانظر أيضاً: عماد أحمد الجواهري، «مفهوم التاريخ وتطور =

أن إحدى صيغتي الكلمة «ورخ» موجودة في لغات عربية قديمة هي الفينيقية والأكادية والعبرية والسريانية والعربية الجنوبية والتي تعني «الشهر» أو «القمر».

والملاحظ أن العرب القدماء كانوا يحدّدون شهورهم بالقمر لا بالشمس، وأنهم كانوا يبنون تاريخهم على الليالي دون الأيام كما هو متبع في التقويم الهجري، لهذا فإن معنى كلمة «تاریخ» كان في مبدأ أمرها هو تحديد الشهر، ثم اتسع فصار التوقيت العام، أي تحديد زمن حدث من الحوادث، ثم تطور مفهوم هذه الكلمة حتى شمل روایة الحدث نفسه من جهة وتحديده من جهة أخرى⁽¹¹⁾، لكن هذه الكلمة بمعناها الاصطلاحي المعروف لم تظهر في القرآن الكريم ولا في الأحاديث النبوية الشريفة، علماً أنها كانت تستخدم بمعنى التقويم في النقوش العربية الجنوبية ثم استخدمتها الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حين أدخل التقويم الهجري، فقد ورد هذا الاصطلاح في إحدى أوراق البردي التي يرجع تاريخها إلى سنة (222هـ/642م)، ما يدل على أن الكلمة كانت معروفة في ذلك الحين.⁽¹²⁾

يمكن القول إذاً إن هذه الكلمة قد مرت بعدة أطوار، فبدأت مسيرتها أولاً بمعنى التقويم والتوقيت في صدر الإسلام الأول، وبعد أن استخدمت لفترة من الوقت بهذا المعنى، كسبت معنى آخر هو تسجيل

الفكر التاريخي، نصل في كتاب: دراسات في فلسفة التاريخ، تأليف هاشم يحيى الملاج وأخرين (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص 13.12.

(11) حسين نصار، نشأة التدوين التاريخي عند العرب (ط2، بيروت: مشورات إقرأ، 1980)، ص 6.

(12) فرانز روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح أحمد العلي (بنداد: مكتبة المثنى، 1963)، ص 23 - 24، انظر: السيد عبد العزيز سالم، التاريخ والمؤرخون العرب (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص 18 - 19.

الأحداث على أساس الزمن، وكان يستخدم بدلاً منها في هذه العملية التاريخية، كلمة الخبر، وأخبار، وأخباري، ثم بدأت كلمة تاريخ تحل بالتدريج محل كلمة «خبر» وأخذت تطلق على عملية التدوين التاريخي، وعلى حفظ الأخبار بشكل مسلسل، وكان ذلك أواسط القرن الثاني للهجرة، ومع بداية القرن الثالث للهجرة صارت كلمة «تاريخ» تطلق على العلم بأحداث التاريخ وأخباره وأخبار الرجال والكتب التي تبحث في ذلك وقد حلّت هذه الكلمة محل كلمتي «الخبر» و «الأخباري» اللتين انتهت استعمالاهما العلمية وبطلي استخدامهما في القرن الرابع للهجرة⁽¹³⁾.

تعريف التاريخ:

وإذا ما عدنا إلى نطاق التاريخ والاتجاهات الرئيسية فيه، واجهتنا جملة تعريفات ومفاهيم للتاريخ حتى أصبح لدينا الكثير مما يدعو إلى الرفض أو التساؤل متداخلاً مع الكثير مما يتوافر فيه الوضوح والإقناع، ولنبذأ بالمؤرخ اليوناني الشهير هيرودوتس (Herodotus) الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، فالتاريخ في رأيه يشتمل على التحري والبحث والتحقيق في أحداث الماضي وتسجيلها، ولا يتم هذا التحري في نظر هيرودوتس إلا إذا قام به المؤرخ نفسه، وسافر إلى الأماكن التي يروم دراستها من الناحية التاريخية⁽¹⁴⁾، ويقرب هذا المفهوم للتاريخ من التعريف الذي ذكره عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت 808هـ/1405م) في مقدمته الشهيرة⁽¹⁵⁾، فهو يبدأ حديثه عن التاريخ بالقول: «أما بعد فإن التاريخ فن من الفنون التي تداوله الأمم والأجيال وتشد إليه الركائب

(13) مصطفى، المرجع السابق، ص 51/1.

(14) نوري جعفر، التاريخ مجاله وفلسفته، (بغداد: مطبعة الزهراء، 1955)، ص 30.

(15) مقدمة ابن خلدون (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ص 3 - 4.

والرجال، وتسمو إلى معرفته السوقه والأغفال وتتنافس فيه الملوك والأقيال وتنساوى في فهمه العلماء والجهال إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسابق من القرون الأول . . . وفي باطن نظر وتحقيق وتعليل للكائنات وميادتها دقيق وعلم بكيفيات الواقع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخلائق . . .»

ويقول محبي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت 879هـ / 1474⁽¹⁶⁾)، في تعريفه للتاريخ: «وأما علم التاريخ فهو علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته»، أما محمد بن عبد الرحمن السحاوي (ت 902هـ / 1497م)⁽¹⁷⁾ فيقول عن التاريخ: «وأما موضوعه فالإنسان والزمان، ومسائله أحوالهما المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان»، ويعرفه أحد مؤرخي القرن التاسع عشر للميلاد الإنكليزي، وهو تشارلز فيرت بقوله: «التاريخ شيء لا يسهل تعريفه ولكن يبدو لي أنه سجل لحياة المجتمعات الإنسانية وللتغيرات التي اجتازتها تلك المجتمعات وللأفكار التي تحكمت في توجيه نشاط تلك المجتمعات وللظروف المادية التي ساعدت على تطورها»⁽¹⁸⁾.

وهكذا نرى أن الاتجاهات تتباين في تعريف التاريخ، «فهناك من يراه البحث عن الحقائق الثابتة وتدوينها وهي نظرة تغلب في القرن التاسع

(16) المختصر في علم التاريخ، فرانتز روزنثال مع: كتاب علم التاريخ عند المسلمين، (ص 317 - 370) انظر، ص 327.

(17) الإعلان بالتاريخ لمن ذم أهل التاريخ، نشره فرانتز روزنثال مع: كتاب علم التاريخ عند المسلمين (ص 371 - 725)، انظر، ص 385.

(18) انظر، أ. ل. راوس، التاريخ أثره وفائدته، ترجمة، مجد الدين حنفي ناصف (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1968)، ص 56.

عشر، وهناك من يعتبره تفسير الحقائق وربطها، فالمؤرخ يختار الحقائق أو بالأحرى يبحث عن حقائق معينة ويجمعها، وهذه هي مادته الأولية، ثم يكسبها مفهومها التاريخي. وفي الحالين يكون المؤرخ محور الموضوع...⁽¹⁹⁾. ويؤكد عبد العزيز الدوري⁽²⁰⁾ هذه الصلة بين المؤرخ وحقائق التاريخ، فيشير إلى أنها وشيعة جداً، فالمؤرخ دون حقائق لا جذور له، والحقائق دون مؤرخ مجردة من الحياة والمعنى، فال التاريخ عملية مستمرة للتفاعل بين المؤرخ وحقائقه، أو هي «حوار متصل بين الماضي والحاضر».

وقد أجمل أحد الأساتذة المحدثين الغرض من التاريخ بأنه محاولة الإجابة عن خمسة أسئلة، يتعلق أربعة منها بتحري الحقائق، ويرمي خامسها إلى التفسير والتحليل، والأسئلة هي: من، وماذا، ومتى، وأين، ولماذا؟ أو بتعبير آخر من الفاعل، ما هو الفعل ومتى وأين حدث، ولماذا؟ ويرى بأن الإجابة عن الأخير من هذه الأسئلة كانت ولا تزال مصدر اختلاف دائم بين المؤرخين⁽²¹⁾، وبالإضافة إلى هذه الأسئلة التي تتجه جميعها نحو شؤون الماضي، هناك من المؤرخين من يوجه السؤال نحو شؤون المستقبل أيضاً، فالمؤرخ الموفق يضم المستقبل بين جوانحه سواء فكر فيه أو لم يفكّر «والمؤرخ يسأل كذلك إلى جانب السؤال لماذا؟ السؤال إلى أين؟»⁽²²⁾.

ويرفض معظم المؤرخين الجواب عن السؤال الأخير وبعدونه خارج

(19) عبد العزيز الدوري وأخرون، *تفسير التاريخ* (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، مطبعة الأرشاد، د.ت)، ص.3.

(20) المرجع نفسه، ص.3.

(21) زكي صالح، *محاضرات في أصول التاريخ*، ألقى على طبة الشرف بقسم التاريخ في كلية التربية، جامعة بغداد، 1963، 1964، ص.6.

(22) كار، المرجع السابق، ص.138.

نطاق اختصاصهم وقليل منهم من جازف بالجواب عنه، وهناك من بالغ في الحيطة والحدر، مثل المؤرخ الشهير ليوبولد فون رانكه (L.V. Ranke)، والذين ساروا على نهجه، فلم يروا مبرراً للإجابة حتى عن السؤال «لماذا؟»، ولا ننس أن مختلف نظريات التفسير التاريخي⁽²³⁾، مثل التفسير الديني للتاريخ ونظرية الرجل العظيم التي جاء بها كارل لایبل (T. Carlyle) والتفسير الاقتصادي الذي جاء به كارل ماركس (K. Marx)، ترجع في الأصل إلى محاولات الإجابة عن هذا السؤال «لماذا؟» الذي تحاشاه نفر من أبرز المؤرخين⁽²⁴⁾.

وعلى العكس من رانكه وأتباعه الذين بالغوا في الحيطة والحدر، هناك من أطلق لتفكيره العنان، مثل ابن خلدون، وسبنكلر (O. Spengler) فلم يقتصرا على الإجابة عن السؤال «لماذا؟»، بل تمادياً حتى في الإجابة عن السؤال «إلى أين؟» ويقع بين هذين الطرفين من المؤرخين أصناف مختلفة في تقدير ما يجوز وما لا يجوز للمؤرخ أن يتطرق إليه ولعل آرنولد توينبي (A. Toynbee) يمثل أكثر المؤرخين المحدثين من فلاسفة التاريخ اعتدالاً، فهو وإن تقدم في تبيان العلل والأسباب، وأمعن في اكتشاف قواعد عامة في تاريخ البشرية، فإنه لم يلتزم بحتمية هذه القواعد فيما سيحدث في المستقبل⁽²⁵⁾.

إن مجرد تحري الحقائق هي وحدتها مادة التاريخ وهي المقصودة

(23) انظر: غانم محمد الحفو، «نظريات تفسير التاريخ»، فصل في الكتاب، دراسات في فلسفة التاريخ، تأليف هاشم بخي العلاج وآخرين (ص 65 - 169).

(24) صالح، المرجع السابق، ص 7.

(25) المرجع نفسه، ص 7، وانظر أيضاً:

Zaki Saleh, Trevor - Roper's Critique of Arnold Toynbee Asymptom of Intellectual Chaos (Baghdad: Al-Maaref press, 1958), pp.22-82;

وانظر أيضاً: محبي الدين إسماعيل، توينبي، منهج التاريخ وفلسفة التاريخ (بغداد، دار الحرية للطباعة 1977)، ص 34 فما بعدها.

بالأمثلة الأربعة التي أشرنا إليها سابقاً، فما هو نطاق هذه الحقائق، أو بالأحرى ما هو نطاق التاريخ؟ لقد استمر مفهوم التاريخ، ولحقب طويلة من الزمن، مقتصرًا على سير الملوك، وقصص الحروب، أو على سير رجال الدين، أو على الشؤون السياسية فحسب، وحتى في أواخر القرن التاسع عشر للميلاد نجد المؤرخ البريطاني المعروف سيلي (G.R. Seeley) يصرح في عبارته المأثورة التي كثر الجدل حولها بأن «التاريخ هو السياسة الماضية والسياسة هي التاريخ الحاضر»⁽²⁶⁾.

غير أن المعنى اتسع تدريجياً ولم يعد مفهومه يقترب بالماضي وحده، لأن التاريخ كما يقول حسين مؤنس⁽²⁷⁾، أصبح يمثل «حركة الكون وحركة الأرض وحركة الأحياء والناس على سطح الأرض وما تستتبع هذه الحركة الدائمة من تغيير دائم، وحيث إن الحركة في تغيير مستمر منذ أن بدأ الله سبحانه وتعالى الخلق إلى أن يطوي الأرض وما عليها، فإن التاريخ أيضاً متصل منذ الأزل إلى الأبد، وهو يشمل الماضي والحاضر والمستقبل جمعاً، فكله تاريخ وكله ميدان عمل المؤرخ، وهو نهر الحياة المتدفق الجاري المتجدد دائماً بما تأتي منابعه وما تأتي به روافده».

وينسجم هذا المفهوم الواسع لنطاق التاريخ مع ما أشار إليه أحد الباحثين العراقيين⁽²⁸⁾، من حيث اتساع معناه وبلوغه خلال القرن العشرين أقصى مداه، فأصبح يشمل جميع شؤون البشر الماضية متداخلة أو على انفراد، بما فيها الشؤون الدينية والعلمية والعمانية والسياسية والحربية

(26) ف، جي، سي: هرنشو، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادي، (ط2، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والنشر، 1944)، ص 92 - 93: وانظر: رواس، المرجع السابق، ص 16.

(27) الحضارة (الكتاب): المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، (سلسلة عالم المعرفة - 1، 1978)، ص 121.

(28) صالح، المرجع السابق، ص 8

والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وال العلاقات الدولية، وكذلك أثر البيئة في حياة الإنسان فالتأريخ على هذا الأساس هو، «كل ما طرأ على البشرية بفعل البيئة وهو ما نجم عن جهود الإنسان، أما علم التاريخ فهو تدوين ذلك على الوجه الصحيح ومحاولة إظهار معناه»، وقد اختصر قسطنطين زريق⁽²⁹⁾ تعريف التاريخ بخمس كلمات فعرفه بأنه: «السعى لإدراك الماضي البشري وإحيائه»، لكنه فسر هذه الكلمات الخمس مجتمعة وعلى انفراد بخمس عشرة صفحة، وقد اقترح للتفريق بين الماضي البشري ذاته، ودراسة هذا الماضي، أن نطلق على الأولى منها كلمة «التاريخ» (بالألف الثانية) وعلى الثانية كلمة «التاريخ» (بالهمزة)⁽³⁰⁾.

وعلى الرغم من أن هذا التمييز ليس من البيان والوضوح بحيث يؤدي الغرض المقصود على أفضل الوجوه، فإنه يجاري الاستعمال الشائع، وهو على كل حال لا يقل دقة عن التمييزات التي حاولها بعض المؤرخين الغربيين في اللغات الأجنبية الكبرى⁽³¹⁾.

لم يقف اختلاف الباحثين عند حد التباين في تفسير مفهوم التاريخ ونطاقه بل امتد إلى النظر إلى كونه علماً أو أدباً أو كلا الاثنين، وظل هذا الأمر مدار خلاف بين المؤرخين أنفسهم وبينهم وبين المختصين بالعلوم الأخرى، ولا سيما العلوم الطبيعية، ولعل من أبرز المناذرين بعلمية التاريخ، وأنه ليس فرعاً من الأدب، هو بيوري (J.B.Bury) الذي يعد من أشهر مؤرخي إنجلترا في الربع الأول من القرن العشرين، فقد أعلن في إحدى

(29) نحن والتاريخ، ص 49 - 63.

(30) المرجع نفسه، ص 14.

cf: R.F. Atkinson, Knowledge and Explanation in History (An Introduction to the Philosophy of History), (Hong Kong; The Macmillan press Ltd, 1978)

(31) PP.9-10.

محاضراته في جامعة كمبريدج (Cambridge) عام 1903م، «إن التاريخ علم لا أكثر ولا أقل»⁽³²⁾ ولم يقبل الفلاسفة الطبيعيون بهذه المقوله، وانبروا ليثبتوا أن التاريخ دون العلم بكثير لأن مادته تختلف عن مادة العلوم التي يشتغلون بها من حيث كونها غير ثابتة ولا قابلة للتحديد. وهناك اعترافات أخرى نادى بها هؤلاء العلماء لدحض علمية التاريخ أشار إليها هرنشو (F.J.C. Hearnshaw)⁽³³⁾ وهي تتلخص فيما يأتي :

- 1 - ليس من الميسور معاينة وقائع التاريخ معاينة مباشرة.
- 2 - إن الاختبار والتجربة أمران غير ممكنين في الدراسة التاريخية.
- 3 - لا يمكن أن نصل في التاريخ إلى التعميم أو القوانين العلمية لأن كل واقعة من التاريخ قائمة بذاتها.
- 4 - إن مادة التاريخ مركبة تركيباً لا نهاية له، وليس ثمة اتفاق بين المؤرخين على ما هو هام من الواقع وما ليس بهام.
- 5 - إن عنصر المصادفة يهدم كل تقدير سابق ويحيط كل محاولة ترمي إلى استباق الأحداث والأخبار بها قبل وقوعها.

كما أشار إدوارد كار (E.H. Carr)⁽³⁴⁾ أيضاً إلى بعض هذه الاعترافات وأضاف إليها نقاطاً أخرى منها أن «التاريخ لا يعلم شيئاً» وأنه «ذاتي»، حيث إن الإنسان يقوم بـ«مشاهدة نفسه» وأنه «خلاف العلم يتضمن مشكلات دينية وأخلاقية» ثم انبرى بعد ذلك للرد على هذه الاعترافات في محاولة جادة لتصحيح النظرة إلى غاية المعرفة في إطارها الشامل. وكان في رده الذي استغرق أكثر من عشرين صفحة يقارع الحجة

(32) هرنشو، المرجع السابق، ص:1؛ راوس، المرجع السابق، ص:83.

(33) المرجع نفسه، ص:2.

(34) ماهر التاريخ، ص: 82 - 107.

باللحجة داحضاً هذه الاعتراضات متوكلاً تعزيز الفهم الأعمق لتنابع الأهداف بين العلماء والمؤرخين لأنهم في رأيه «يشتغلون جميعاً في فروع مختلفة من نفس الدراسة وهي دراسة الإنسان وب بيته وتأثير الإنسان على بيته وتأثير البيئة عليه، وغاية الدراسة واحدة وهي زيادة فهم الإنسان لبيته وسيطرته عليها»⁽³⁵⁾.

والحقيقة أن محاولة إطلاق كلمة (علم) على التاريخ أو نفيها عنه تعتمد على تحديد معنى العلم، فإذا ما عرف تعريفاً ضيقاً بحيث يقتصر بالدرجة الأولى على العلوم الطبيعية، كما يراه أكتن مثلاً (Lord Acton) حيث ينقل عنه هرنشو قوله⁽³⁶⁾ «العلم اجتماع طائفة كبيرة من الواقع المتشابهة بحيث تنشأ عن اجتماعها وحدة عامة على هيئة مبدأ أو قانون يمكننا على وجه اليقين من التنبؤ بحدوث وقائع مشابهة للواقع المذكورة في ظروف معينة»، فإن التاريخ لا يمكن أن يكون علمًا بالاستناد إلى هذا التعريف، ويشارك التاريخ في هذا الأمر علوم أخرى، ينقصها عنصر مهم من مستلزمات العلوم الطبيعية، ذلك هو التجارب المختبرية، مثل علم الأرض (الجيولوجيا)، وعلم الفلك، اللذين لا يمكن للباحث فيهما أيضاً أن يجري تجاربه في المختبر فالجيولوجي مثلاً لا يستطيع أن يجري التجارب المختبرية على الحركات الجيولوجية التي حدثت في الماضي، بل إن كل ما يستطيع عمله هو أن يدرس الأحوال الحاضرة للأرض فيستخرج منها تاريخها، كذلك لا يستطيع الفلكي أن يخضع الظواهر الفلكية التي يدرسها إلى التجارب والاختبار، لأنها خارج نطاق سيطرته، لكنه يعتمد على رصد وملاحظة تحركات الأجرام السماوية في منهج بحثه

(35) المرجع نفسه، ص109: وقارن: الجواهري، المرجع السابق، ص2218.

(36) علم التاريخ، ص4.

العلمي، ليستخرج منها الحقائق والقوانين التي تحكمها⁽³⁷⁾.

لكن التاريخ الذي هو علم نقد وتحقيق، لا يشبه علم الفلك الذي يقوم على المعاينة المباشرة ولا الكيمياء، الذي هو علم تجربة واختبار. ولعل أقرب العلوم الطبيعية شبيهاً به كما يرى هرنشو⁽³⁸⁾ هو علم الجيولوجيا. فكما أن الجيولوجي يبحث في أحوال الأرض في الوقت الحاضر ليعرف ماضيها كذلك المؤرخ يدرس الآثار المختلفة عن الماضي ليفسر ظواهر الحاضر، ويجد الجيولوجي مادته الأساسية في ما سلم من نظريات الطبيعة من أدلة يمكن أن تثبت التطورات الجيولوجية القديمة. كذلك يعتمد المؤرخ في معرفة الأحداث الماضية على الآثار المادية، أو الوثائق والسجلات أو التقاليد التي سلمت من عوادي الزمن. وهذه الحقائق المحسوسة الحاضرة هي التي ينصب عليها عمل المؤرخ، وهي مادة علمه وتكون قيمتها وأهميتها في دلالتها على الواقع الماضية لا في ذاتها.

ويمكن أن يعدُّ التاريخ علمًا إذا ما عرف العلم تعريفاً أشمل وأوسع من التعريف الضيق الذي سبقت الإشارة إليه. فالعلم هو: معرفة تراكمية أو نشاط عقلي يتلوى الكشف عن الظواهر المادية وغير المادية في العالم⁽³⁹⁾. وبعبارة أخرى، مجموعة منظمة من المعارف والحقائق التي يمكن التوصل إليها بمنهج خاص من البحث والتحري والملاحظة والتحقيق، ولقد أشار إلى هذا المعنى من العلم كل من لانجلو^(C.Y.)

(37) طه باقر وعبد العزيز حميد، طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار (الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1980)، ص 10.

(38) علم التاريخ، ص 8.

(39) انظر، فؤاد زكريا، التفكير العلمي (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة - 3، 1978)، ص 17، انظر أيضاً، الجواهري المرجع السابق، ص 14.

(C. Seignobos) وسينوبوس (Langlois) في مقدمة كتابهما «المدخل إلى الدراسات التاريخية»⁽⁴⁰⁾، فقلالا بأن «التاريخ علم ما في ذلك ريب، لأننا نستطيع أن نطلق كلمة (علم) على كل مجموعة من المعارف المحصلة عن طريق منهج وثيق للبحث في نوع واحد معين من الواقع، فهو علم الواقع التي تتصل بالأحياء من الناس في (مجتمع) خلال توالي الأزمنة في (الماضي)...». وتدرج ضمن هذا المفهوم أيضاً مقوله المؤرخ البريطاني الشهير كولنجوود (R.G. Collingwood)⁽⁴¹⁾، إن العلم هو الكشف عن حقيقة الأشياء، وهذا هو المعنى الذي نقصده من قولنا أن التاريخ علم... فالتأريخ هو العلم الخاص بالجهود الإنسانية، أو محاولة تستهدف الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية في الماضي.

إن الذي يدعو الباحثين إلى توكييد الجوانب العلمية للتاريخ هو أنه يشارك العلوم الأخرى بأن له منهاجاً وطريقة خاصة به للبحث تمكنه من جمع مادته وحقائقه. وهذه الطريقة، أو أن المنهج هو ما يسمى بمنهج البحث التاريخي (Historical Method) وهو يعني تحري الحقائق والاهتمام الدقيق بالتعقب في تحليل المصادر والبحث في سجلات الماضي ومختلفاته وقراءة الكتابات القديمة ودراسة المخطوطات وأنواع الوثائق التي خلفها الماضي سواء أكانت بقايا مادية أم مدونات تاريخية وحين يتبع المؤرخ هذا المنهج عليه أن يثبت بشكل لا يقبل الشك من صحة هذه الوثائق ودقة روایتها والمستوى العقلي والخلقي لكتابتها، وأنها تعود بالأصل إلى الماضي فعلاً وأن عباراتها قابلة للتتصديق⁽⁴²⁾. وهذه الطريقة العلمية، التي

(40) نشر ضمن كتاب التقى التاريخي، ترجمة، عبد الرحمن بدوي (القاهرة، دار النهضة العربية، 1962)، ص 17.

(41) فكره التاريخ، ترجمة محمد بكير خليل (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1961)، ص 42.

(42) هرنشو، المرجع السابق، ص 13.

تجعل الشك أول مراتب اليقين هي التي تؤكد علمية التاريخ ومنهجه، لأن شك المؤرخ هو رائد حكمته وقد قيل: الأصل في التاريخ الاتهام لا براءة الذمة⁽⁴³⁾. ولهذا فقد استحق التاريخ لقب العلم ولا سيما في منهجه الذي «ينظر إلى الأحداث ويحللها ويقارن بينها ويتحقق الروابط القائمة بينها، والمؤرخ يبحث عن الحدث ويدركه بدرس النصوص بامان ودقة والطريقة واحدة في كل علم مؤسس على الملاحظة الدقيقة».⁽⁴⁴⁾

لكن المؤرخ لا يقتصر على جمع الحقائق ونقدتها وتحري صدقها بالطرائق العلمية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى عرض هذه المادة التي جمعها وأثبت صحتها وإلى تناولها بالتفسير والتأويل والاستنتاج، وهذا يتطلب مواهب أخرى، لا ينهض بها إلا من أوتي خيالاً علمياً واسعاً قادرًا على التحليل في أعلى الأجراء، دون أن يخرج من أضيق حدود الحقيقة⁽⁴⁵⁾، ولا بد للمؤرخ هنا من الاستعانة بالأدب الذي هو المعبر عن رغبات الإنسان وأماناته والذي يزوده ب بصيرة نافذة شديدة المرونة والعمق في أمور العقل الإنساني ويجب على المؤرخ أن يوازن بين العلم والأدب في كتابته لأنه إذا تغلب الأدب على المؤرخ لإهماله العلم، أو إذا تغلب عليه العلم لإهماله الأدب، جاءت الصورة التي يرسمها للإنسانية ملتوية مشوهة. فتدوين التاريخ يقترب من الكمال بقدر ما بين المعرفة والفن من

(43) فاضل، حسين، «مفهوم التاريخ»، محاضرات الموسم الثقافي بكلية التربية جامعة بغداد، ملحق مجلة الأستاذ، م 15 (بغداد، 1969)، ص 33: وانظر: زريق، المرجع السابق، ص 95.

(44) انظر رأي فوستل دي كولانج (*fustel de Coulanges*) في كتابه: العصر الوسيط، كما نقل عنه، هورس، المرجع السابق، ص 56.

(45) هرنشو، المرجع السابق، ص 14.

(46) ايمرى نف، المؤرخون وروح الشعر، ترجمة، توفيق اسكندر (القاهرة، مكتبة الإنجليزية المصرية 1961)، ص 8.

اتساق في العمل⁽⁴⁶⁾، وهكذا فالصواب إذاً كما يرى أحد الأساتذة المحدثين⁽⁴⁷⁾، افتصار صفة العلم (science) في التاريخ على أسلوبه في تحرزي الحقائق (Historical Method) وصفة الأدب على أساليب عرض المادة التاريخية، وإن ما تعلق في التفسير والتعليق والاستنتاج، إنما هو من قبيل فلسفة التاريخ التي تهدف إلى التعميم وإكتشاف القوانين. وعلى هذا، فإن الموضوع يجمع بين صفة العلم والأدب والفلسفة ومن طبيعته الثالثية هذه تستمد الفوائد المتواخة منه.

فوائد التاريخ:

فما هي ياترى فوائد التاريخ؟ أو «المادة التاريخ؟»، كما عبر عن ذلك قسطنطين زريق في عنوان الفصل الأول من كتابه نحن والتاريخ، لقد انهمك عدد كبير من المفكرين في الإجابة عن هذا السؤال، بل إن أحدهم وضع كتاباً كاملاً عن فائدة التاريخ (The Use of history)⁽⁴⁸⁾، لكن معظم الكتاب كما يبدو بعيد عن الصدق، وأن المضمون يتلخص في الباب الأول من أبوابه الثمانية⁽⁴⁹⁾، حيث أكد فيه على عدة فوائد أهمها:

1 - الفائدة من حصول دارس أو طالب التاريخ على المنع الدراسية التي تخصصها الجامعات والمعاهد العالمية عادة لتكوين عنصر أعلى بين طلاب الأدب وهكذا يفتح التاريخ باباً على الجامعة ويهيء طالبه مستقبلاً علمياً⁽⁵⁰⁾.

2 - الاستفادة من الوظائف الحكومية التي تشترط التاريخ في امتحان

(47) صالح، المرجع السابق، ص.18.

(48) للمؤرخ الإنكليزي راؤوس A.L. Rowse والذي ترجم إلى العربية، كما أشرنا إليه بعنوان التاريخ وأثره وفائدة.

(49) المرجع نفسه، ص. 1 - 26.

(50) المرجع نفسه، ص.5.

القبول، مثل التعليم وأمانة المكتبات والمتحفف وسكرتارية موظفي الخدمة الاجتماعية وهي وظائف آخذة في الازدياد تبعاً لمطالب العصر الاجتماعية ويضاف إلى هذه الوظائف مهنة أخرى تفوق في الأهمية ما سبق وهي مهنة الصحافة وكذلك الإذاعة وإنها لمزية كبيرة كما يقول راوس⁽⁵¹⁾، لصحفي الشؤون السياسية ولمراسلي الشؤون الخارجية والحربية أن يكونوا قد توافروا على دراسات تاريخية وذلك أن كثيراً جداً من الشؤون التي عليهم أن يتناولوها تفتقر إلى ذلك الأساس لكي يفهمها هؤلاء ويشرحوها...».

3 - فائدة الموضوع في السلك السياسي، وهنا ينتقد راوس نبيل هندرسون، الذي كان سفيراً لبريطانيا في برلين من سنة 1937-1939، وذلك لجهله بطبيعة الشعب الألماني والتطورات الجارية في ألمانيا النازية، ما أدى إلى فشله في عمله، ولو أنه قام ببعض المطالعات القصيرة المنظمة للتاريخ ألمانيا الحديث، لوقف على تلك التطورات ونجا من فريسة الحيرة والخدعية تلقاء سير الأحداث في ألمانيا⁽⁵²⁾، فالمعروفة التاريخية إذاً ضرورية لرجال السياسة، فهي التي تضمن لهم نجاحهم في أعمالهم لأنها تزودهم بخلفيات تطور وموافق الأمم التي يتعاملون معها.

4 - والفائدة الأخرى للتاريخ بنظر راوس هي أنه يساعد المرء أكثر من أي علم آخر على تفهم الأحداث العامة والشؤون المعاصرة وما تجتمع إليه. ثم يختتم راوس هذه الفائدة بقوله: «إذا لم تفهم الدنيا التي تعيش فيها فما أنت إلا لعبتها ويجوز أن تكون فريستها»⁽⁵³⁾.

ولكن هل هذه هي كل فوائد التاريخ فحسب؟ الواقع أنها يمكن أن تستفيد من التاريخ في مجالات شتى، ولاسيما في حياتنا في الوقت

(51) المرجع نفسه، ص 5 - 6.

(52) المرجع نفسه، ص 6.

(53) المرجع نفسه، ص 15.

الحاضر، فدراسة الماضي لا يمكن أن تفصل عن حاضر الإنسان وما يتطلع إليه، فهو لهذا يمكن أن يفيد في اتخاذ العبر وتدبر شؤون الحاضر والمستقبل. ولا يجوز الاعتذار بالمثل السائر «التاريخ لا يعيد نفسه أبداً» للقول بعدم الاستفادة من التاريخ، فهو فعلاً لا يعيد نفسه بتفاصيله الدقيقة، ولكن هذا لا ينفي وجود ظروف مشابهة تؤدي إلى نتائج مشابهة يمكن الاستفادة منها لتقديم شيء من الإرشاد المفيد نحو المستقبل⁽⁵⁴⁾، فالنار التاريخ بهذا المفهوم يمكن أن يزود الفرد بفرصة للاستفادة من عثرات وهفوات الآخرين، لإنه تجربة عالمية أوسع وأكثر اختلافاً من أي تجربة شخصية⁽⁵⁵⁾.

وإذا ما القتنا إلى الجانب الوطني ودور التاريخ في التوعية القومية، نرى أن دراسته وقراءته تقوّي اعتزاز المواطن بتاريخ شعبه وأمته وفي هذه الحالة يكون التاريخ مصدر إلهام رئيسي لعمل الإنسان وإبداعه وتضحياته ويدفعه للانتصار للخير ومناهضة الشر⁽⁵⁶⁾.

ويمكن أن يستخدم التاريخ إذا ما أحسنت دراسته وتدريسه أداة لتعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية بما يحتويه من أمثلة، كما يمكن أن يعد وسيلة للنضال ضد القوى المعادية للأمة⁽⁵⁷⁾. ومن هنا، فإن الدراسة العلمية الشاملة لتاريخنا مهمة جداً، لأنها تمكّنا من الإطلاع على ماضينا وتدبره بشكل جاد، ولأنها ستكون أيضاً نبراً هادياً للأجيال الحاضرة في عملية إعادة استكشاف الماضي، وإعادة تقويمه بشكل يتحول معه هذا

المرجع نفسه، ص 17 - 24 (54)

B.H. Liddell Hart, way Don't we learn from History (London: George Allen and Unwin Ltd, 1972) pp.15-19. (55)

صدام حسين، الثورة والتربية الوطنية (ط2، بغداد: مطبعة وزارة التربية، 1977)، ص 18. (56)

المرجع نفسه، ص 61 - 62 (57)

الماضي، والتراث بعامة إلى قوة خلاقة في حاضرنا، لأن الحاضر لا ينفصل عن الماضي، كما أن الماضي لا ينفصل عن المستقبل⁽⁵⁸⁾، فتحتاج إلى التاريخ في هذا الوقت الذي أمست فيه أمتنا العربية مهددة بأخطار جسيمة من قبل أعداء مختلفين يحاولون طمس معالم حضارتها، والحد من نظرها وتقدّمها. وهذه الأخطار لا يمكن معالجتها صحيحة حاسمة تزييع كابوس الخطر، إلا بالنفذ إلى جذورها العميقـة، وإدراك الأسباب الأصلية الفاعلة التي توجّجها⁽⁵⁹⁾. ومن هنا، فإن أي مقاومة لهذه الأخطار ومحاولة صدّها يجب أن تستند إلى معرفة تاريخية شاملة المدى بعيدة الغور للماضي الذي كانت عليه الأمة، وذلك لاستلهام الدروس العميقة والعادلة من التراث، التي تساعدنـا أولاً في التعبير عن مصلحة الأمة وروحها، ونزعتها في الثورة والتطور والبناء الاجتماعي⁽⁶⁰⁾، ومن ثم في تعبيـة الجهود لمقاومة كل ما من شأنه المساس بكـيان هذه الأمة ووحدتها وإنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والتاريخ يساعد أيضـاً على تكوين حواجز وقيم لدى الناشئة من أبنائـاـ بما يبيـهـ فيـهمـ من توـعـيةـ قـومـيـةـ تـجـعـلـهـمـ يـحـيـطـونـ إـحـاطـةـ تـامـةـ بـتـارـيخـ أـمـتـهمـ.ـ ويـعـتـزـزـونـ بـتـرـاثـهـ الـحـضـارـيـ وـالـإـنـسـانـيـ،ـ وـيـدـرـكـونـ فـضـلـهـ وـكـيفـيـةـ الإـفـادـةـ مـنـهـ.ـ كـمـاـ أـنـ هـذـهـ التـوـعـيـةـ تـسـاـهـمـ فـيـ الإـحـاطـةـ بـالـوـاقـعـ الـراـهـنـ لـلـوـطـنـ الـعـرـبـيـ وـمـجـابـهـتـهـ لـلـتـحـديـاتـ الـاسـتـعـمـارـيـ وـالـصـهـيـونـيـ،ـ وـتـشـيرـ فـيـهـمـ الشـعـورـ بـالـمـسـؤـولـيـةـ التـارـيـخـيـةـ إـزـاءـ الـأـهـدـافـ الـكـبـرـىـ لـأـمـتـهـ وـكـيـفـيـةـ النـضـالـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـهـ إـدـرـاكـ الـرـابـطـةـ الـمـصـيـرـيـةـ بـيـنـ كـفـاحـ الـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ،ـ وـكـفـاحـ الشـعـوبـ

(58) إبراهيم خليل أحمد، «المنهج البعيـيـ فيـ النـظـرـ إـلـىـ التـارـيخـ وـكتـابـهـ»، فـصلـ فـيـ كـتابـ «ـدـرـاسـاتـ فـيـ فـلـسـفـةـ التـارـيخـ،ـ تـالـيـفـ المـلاـحـ وـآـخـرـينـ»،ـ (صـ 235ـ ـ 275ـ)،ـ انـظـرـ،ـ صـ 235ـ.

(59) قارنـ،ـ زـرقـ،ـ المرـجـعـ السـابـقـ،ـ صـ 15ـ.

(60) انـظـرـ،ـ صـدامـ حـسـينـ،ـ حـولـ كـاتـبـةـ التـارـيخـ،ـ (ـبـغـدـادـ:ـ دـارـ الـحـرـيـةـ لـلـطـبـاعـةـ،ـ 1978ـ)،ـ صـ 17ـ.

الأخرى من أجل التقدم والتحرر⁽⁶¹⁾، وبهذه التوعية القومية يمكن إعداد المواطن ليحيا في حاضر متتطور نحو مستقبل لا بد من أن يكون أفضل من الحاضر. وهذه هي الوظيفة القومية للتاريخ كما يراها أحد المؤرخين المحدثين⁽⁶²⁾، وهي وظيفة لا يمكن أن يؤديها أي علم من العلوم الإنسانية الأخرى غير التاريخ.

ويمكن أن يفيد التاريخ أيضاً من الناحية الأخلاقية في توسيع مدارك الناس وتعويدهم على الإنفاق في الحكم، ووضع الأشخاص والحوادث في وضعها الصحيح على مسرح الشؤون العامة⁽⁶³⁾، وهناك من يرى أن الفائدة الأخلاقية هي الأكثر أهمية مما يجعل للتاريخ قيمة من حيث التربية، وأن دراسة التاريخ دون سواها هي أصلح الدراسات لتعزيز الإنسان الفضائل الخاصة وال العامة، لأنها توسيع أفق العقل، وترفع مستوى الأخلاق، بياقافها الطالب على كل ما هو عظيم سام⁽⁶⁴⁾.

بل إن التاريخ عند أمرسن كما ينقل عنه هرنشو⁽⁶⁵⁾، أعلى من ذلك وأسمى، فهو يرى أن ثم تماثلاً تاماً بين حياة الفرد وتاريخ الإنسانية، فالإنسان هو العالم الأصغر، والإنسانية هي العالم الأكبر ومن ثم يستطيع الفرد عن طريق دراسة التاريخ أن ينفذ إلى أسرار شخصيته المحجوبة عنه، أن الكل يتضمن الجزء، والجزء يدل على الكل والتاريخ كله مضمون في العقل الفرد، وخلق كل فرد ومصيره واسمحان في التاريخ.

(61) فاروق عمر فوزي، دور التاريخ في التوعية القومية (بعداد دار الشؤون الثقافية العامة، 1989)، ص.7.

(62) المرجع نفسه، ص.8.

(63) هرنشو، المرجع السابق، ص.103، وهو ينقل عن معاصرة لكيرد (Caird) ألقاها في جامعة كلاسکو عام 1884.

(64) المرجع نفسه، ص.105.

(65) المرجع نفسه، ص.106.

وهناك أيضاً فائدة المتعة في التاريخ، وذلك بما خلفه السلف في مختلف أرجاء العالم من دور وقصور ومعابد وتماثيل وأطلال وأنار تشير في النفوس أعمق المشاعر وفي الأذهان أروع الأفكار، ناهيك بالقصص في التاريخ، حيث نجد الواقعية أغرب من الخيال، سواء أكان ذلك فيما شهدته الأجيال من حياة البذخ والترف، أم بؤس الفاقة والحرمان وما قام به بنو الإنسان من حروب وفضائح تقشعر لها الأبدان، أم ما بدر منهم أحياناً من خدمات في سبيل الخير تطفع بالحنان⁽⁶⁶⁾. وإلى ناحية المتعة هذه كرس راوس الباب الثاني من كتابه الذي أسماه *بالمباحث التاريخية* The pleasures of history⁽⁶⁷⁾ ولن نستطرد في استعراض ما ورد في هذا الباب ويكتفي أن نذكر أن القصص في التاريخ ممتع عادةً، وقد يبلغ الذروة في التأثير في النفس تبعاً لطبيعة الموضوع وبلاهة التعبير، ولا ننس أن المتعة الحقيقة في التاريخ تجعل الموضوع في مصاف أسمى روائع الأدب، هذا إلى جانب العبر الأخلاقية المهمة التي أشرنا إليها. فال التاريخ يدلنا مثلاً على أن عواقب الغرور والجشع وخيمة⁽⁶⁸⁾، ويوحي إلينا بأن الجزائر العربية قد تكون أعظم شأنها من فرنسا الاستعمارية التي لم تفلح في مقاومة نضال الشعب الجزائري وثورته من أجل الحرية والاستقلال على الرغم من إمكاناتها العسكرية الضخمة.

وأخيراً، فإن التاريخ يعد من أهم مقومات الشخصية الوطنية والقومية، لأن الفهم الصحيح له يعين على بنائها وحمايتها من الذوبان ومن الأمراض النفسية التي تعترضها فكما أن الإنسان يحتاج إلى ذاكرة فهو

(66) صالح، المرجع السابق، ص.13.

(67) راوس، المرجع السابق، ص.5227.

(68) قارن. صالح، المرجع السابق، ص.14.

يحتاج إلى تاريخ لأن التاريخ هو ذاكرته القومية⁽⁶⁹⁾، وإذا ما فقد الإنسان ذاكرته لسبب من الأسباب فإنه يصاب باضطراب يؤدي إلى اختلال في توازنه العقلي والنفسى، كذلك الأمم والشعوب تمرض وتضطرب إذا ما ضاع تاريخها أو دخل عليه شيء من التشويش والتشويه. فالتاريخ مدرسة نتعلم من خلالها الأطوار التي مرت بها الأمة على طريق التكوين والنضج. وهي مدرسة تعينا على أن ندرك ذاتينا، وأن نخرج ذلك الإدراك من حيز التصور الغامض إلى حيز الشعور الواضح البين، وقد عبر محمد الطالبي⁽⁷⁰⁾ عن هذا المعنى خير تعبير بقوله:

«خذ لك مثلاً من نفسك. أنت عربي، تدرك أنك عربي لا بحكم الرقعة التي تحتلها من أرض الله، بل لأنك لك ذاتية خاصة تميزك عن غيرك من أهل البلاد الأخرى، لأنك تعرف وجهك فيما يحيط بك، لأنك تحسن أن هناك سبباً يربط بينك وبين من سبقك على سطح هذا الوطن من الأجيال المتتابعة، إن ذلك السبب هو سبب التاريخ، فلو خصمت هذا السبب لأضفت قاعدة ذاتيتك، كما أنك إذا سبرت أعماق تاريخك، وتصورت تصوراً واضحاً جلياً نوع الروابط التي تربط بينك وبين من غير وذر منبني جلدتك، تمكنت من تعزيز ذاتيتك، كما تتمكن أيضاً من شذبها إذا ما احتجت إلى شذب وتهذيب...».

صفات المؤرخ:

يتضح مما تقدم أهمية التاريخ وضرورة دراسته لما له من فوائد لا تنكر من حل الكثير من مشاكل الحاضر والمستقبل. فكيف يجب أن

(69) محمد الطالبي، «التاريخ ومشاكل اليوم والغد»، مجلة عالم الفكر، م 5، العدد الأول (الكويت، 1974)، ص 11 - 46. وقد أعيد نشره ضمن كتاب: دراسات في تاريخ إفريقيا (تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1982)، ص 34.

(70) المرجع نفسه، ص 35 - 36.

يُدرس ويُدرس التاريخ، وما هو دور المؤرخ في هذا المجال؟ أو بالأحرى كيف يجب أن يقدم هذا التاريخ إلى الأجيال؟ الواقع أن هذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على مسؤولية الذين يكتبون التاريخ، ولكن هل يمكن أن نسمى كل من أمسك قلماً وحاول الكتابة في التاريخ مؤرخاً؟ يتصور بعض الناس أنهم يكتبون التاريخ طالما أمسكوا بالقلم والقرطاس، وسطروا الصفحات عن الأحداث الماضية، وقد ينبع هؤلاء في أن يقدموا بعض الكتب والكراريس ويمليوا رفوف المكتبات بالغث من المعلومات، التي لا يمكن بحال من الأحوال أن ترقى إلى الحقائق التاريخية، لأن المؤرخ الحق الجيد لا يمكن أن يؤدي واجبه وعمله على الوجه الأكمل إلا إذا توافرت فيه صفات ضرورية تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته على أكمل وجه وبصورة قريبة أو مطابقة للواقع.

إن أول الصفات التي يجب أن تتوافر لدى جميع الدارسين، سواء أكانوا مؤرخين أم غير مؤرخين، هي حب المعرفة والصبر على تحصيلها، والجد والمثابرة في البحث والعمل، مهما كانت الصعوبات والمشاق التي تقف في سبيله، ولا يجوز أن تكون ندرة المصادر أو غموض الواقع والحقائق التاريخية واحتلاطها واضطربابها، عائقاً أمام رغبة الجامعة في البحث عن الحقيقة وينبغي للمؤرخ كما يرى حسن عثمان⁽⁷¹⁾ «أن يقضي الشهور والسنوات وهو يعمل ويرتحل من بلد إلى آخر في وطنه وفي كل مكان يمكن أن يعثر به على ما يفيده، وينبغي له ألا يتسرع أو يقتضب تعجلاً لنيل منفعة، لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية»، فالجد والمثابرة مزية في كل بحث علمي وهي مطلوبة بشكل خاص في البحث التاريخي، لأن الباحث المنتج هو الذي يروض نفسه على العمل الشاق المستديم، وعلى الابتعاد عن العجلة والضوضاء وعلى

(71) منهج البحث التاريخي: (ط٤)، القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص 18.

الصبر على ما يثيره البحث أحياناً في النفس من شعور بالوحشة والغربة، نتيجة لما تتطلبه ظروفه من وحدة وانزواء وتأمل.⁽⁷²⁾

ويجب أن تتوافر للمؤرخ مزية الشك والنقد، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل رواية أو أي وثيقة أو مصدر دون درس وفحص واستقراء. وقد بدأ التاريخ يتخد فعلاً صفة علمية منذأخذ رجاله يشكرون في الروايات التي نقلت إليهم بالسماع أو الكتابة، ومنذ أن عمدوا إلى نقد رواياتها، وحاولوا امتحان مضمونها. ومهمة المؤرخ هنا تشبه كل من مهمة المحقق والقاضي، فال الأول يستنطق الشهود ويجمع شهاداتهم وينقادها من أجل التوصل إلى الحقيقة قبل إصدار الحكم، ولا يستطيع كل من الاثنين أن يؤدي مهمته على وجهها الصحيح، إذا لم يأخذ هذه الروايات والشهادات بالشك والتحفظ. لكن هذه الأصول القضائية مع ذلك أرحم من الأصول التاريخية، كما يرى قسطنطين زريق⁽⁷³⁾ ، لأن المتهم بريء حتى ثبتت إدانته في القضاء، ولكن في التاريخ الاتهام هو الأصل، فكل نص مشكوك فيه إلى أن ثبت صحته وكل رواية متهمة إلى أن يقوم الدليل على صحتها ولا يمكن للمؤرخ أن ينجز عمله إذا لم يكن يتمتع بملكة النقد والشك، لأنه يصبح بذلك مجرد شخص عادي ينقل كل ما يصله من أخبار دون تدقيق وتمحيص ويصدق كل ما يسمعه من روايات على أنها حقيقة واقعة. وليس بهذا يدرس أو يكتب التاريخ، ومن جهة أخرى يجب على المؤرخ أن يكون متزنًا في شكه، ووعياً في حسه النقدي، أي بعبارة أخرى عليه ألا يغالي في الشك والنقد إلى درجة يمكن أن تفقده الاتزان في الحكم، فالاتزان من صفات العلماء، والمؤرخ هنا أخرج ما يكون إليها في عمله الذي يتناول النقد والتجریح ليكون حكمه صائباً في الوصول

(72) زريق، المرجع السابق، ص. 90.

(73) نحن والتاريخ، ص. 95.

إلى ما يبغى من انها وتراثه وصولاً إلى الحقيقة التاريخية.⁽⁷⁴⁾

ومن المزايا والصفات الأساسية للمؤرخ عدم التحيز والتجرد، وهي مطلوبة في كل علم ومفروضة على كل باحث ولكنها أيسر تحقيقاً في العلوم الطبيعية منها في العلوم الاجتماعية. فليس من اليسير على المؤرخ أن يتجرد عندما ينظر إلى ماضي أمته ونصيبها من الحضارة وما حققته من إنجازات، أو ما أصابها من وهن وانتكاس. وقد حاول بعض المؤرخين الوصول إلى هذا الهدف الصعب، من أمثال رانكه زعيم المدرسة العلمية الحديثة في القرن التاسع عشر الميلادي، الذي هدف هو وأتباعه إلى الموضوعية المطلقة والتجرد التام في عرض الواقع التاريخية⁽⁷⁵⁾. ولكن ليس المقصود هنا بالتجرد صفة السلبية التي تتضمن التخلص من كل شعور أو فكر أو معتقد، فما من شخص يستطيع ذلك عملياً، بل المطلوب من المؤرخ أن يحرر نفسه قدر المستطاع من الميل أو الإعجاب أو الكراهة لعصر من العصور أو لناحية تاريخية معينة، وأن ينفذ إلى أعماق الأفراد والجماعات الذين يكتب تاريخهم ويحسن بأحساسهم جميعاً، ويتفهم ظروفهم ويصيير كأنه واحد منهم، ينطق باسمهم جميعاً دون أن يلتزم أي فرد منهم أو أي جماعة أو أمة من الأمم دون سواها، فهو بهذا يصل إلى التجرد الإيجابي المثير الذي لا يمكن أن يتخلى فيه عن معتقداته الأساسية وموافقه الفكرية الأصلية، ولكنه مع ذلك لا يتأثر في حكمه على الماضي بهذه المعتقدات، الأمر الذي يجعل كتابته بعيدة عن التحيز لا تميل إلى جانب على حساب الآخر مما يقربها إلى الحقيقة المنشودة.

وي ينبغي للمؤرخ التحلّي بالأمانة العلمية وأن يكون رائده حب الحقيقة

(74) المرجع نفسه، ص. 95.

(75) المرجع نفسه، ص. 98.

وقولها بشجاعة دون خوف أو تردد، فلا يكذب ولا ينتحل ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطة. ولا يخفى الواقع والحقائق التي قد لا يعرفها غيره في بعض الأحيان، والتي قد يكون في نشرها عدم رضا بعض الفئات من الناس الذين يعرفهم أو يمتنون إليه بصلة معينة، ولا رغبة على المؤرخ في هذه الحالة سوى ضميره. ومن يخرج عن هذه المبادئ سعيًا وراء جاه أو انتفاع مادي أو إرضاء لسلطة معينة لا يمكن أن يبعد مؤرخاً. إن الكشف عن بعض أخطاء الماضي والجوانب السلبية في تراث الأمة القومي، يفيد إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الوقت الحاضر، وربما يعد عدم الكشف عن بعض هذه الأخطاء تضليلًا وبعدها عن المصلحة الوطنية. «وقد يكون إخفاء الحقيقة التاريخية عملاً وطنياً في بعض الظروف». كما يقول حسن عثمان⁽⁷⁶⁾، حيث التجأت معظم الأمم إلى مثل هذا الإجراء ولكن لا بد من إشهار الحقيقة بعد زوال الظروف القاهرة التي أدت إلى إخفائها حتى يمكن الاستفادة منها واستخلاص أكبر قسط من الحقائق التاريخية، التي لا يمكن أن يكتب التاريخ دون التوصل إليها.

ومن الصفات الضرورية الأخرى للمؤرخ الشعور بالمسؤولية والتواضع إزاء ما يقوم به من أعمال، وهو شعور يملأ نفسه نبلًا ويدفعه إلى المزيد من العطاء فلا يجوز أن يتصدى الإنسان إلى دراسة الماضي بروح العبث أو عدم الشعور بدقة المهمة التي يقوم بها وخطورة نتائجها، لأن ذلك سيعود بأضعف النتائج والضرر على نفسه وعلى الآخرين لأن مهمة المؤرخ صعبة وعراة المسالك ويجب عليه أن يدرك ذلك قبل سواه، كما يجب أن يعلم أيضًا أنه مهما توصل إلى نتائج، ومهما حلّ من أسباب فهو لن يستطيع أن يكشف الكثير من الأمور التي لا تزال مجهولة أمامه، وهذا يقوده بالتأكيد إلى التواضع الذي يسيغه العلم الصحيح والذي

(76) منهج البحث التاريخي، ص.18.

هو صفة العلماء في كل زمان ومكان، بهذه التواضع يرتفع العلماء إلى أعلى المنازل لا في مراتب العلم فحسب، بل في مراتب التقدم الإنساني ذاته. وحربي بالمؤرخ الذي لاتقل مهمته صعوبة عن مهمة أيٌّ منهم أن يكون أكثرهم تواضعاً وأعمقهم إحساساً بالمسؤولية الملقاة على عاتقه⁽⁷⁷⁾.

وينبغي للمؤرخ أيضاً أن يتبع عن حب الشهرة والظهور⁽⁷⁸⁾، وألا يكتب من أجل الكسب أو الحصول على الألقاب والمناصب فهذه كلها أمور زائلة مؤقتة لا يمكن أن تدوم ولا يبقى سوى ما سطره المؤرخ، فهو وحده الذي يكون حكماً عليه وعلى ما أداه لأمته، وستعرف الأجيال اللاحقة، ماهية الأسباب التي دفعته إلى ما كتب والتي أدت به إلى مزالق الانحراف وتحريف الحقائق أو تزييفها لقاء مال زائل، أو منصب عابر. إن مهمة المؤرخ الأساسية هي الكشف عن الحقيقة العلمية، وهذا بحد ذاته يعدل كل أنواع الكسب والألقاب والمناصب فيجب عليه أن يحرص على هذه الحقيقة وأن يعكف على الدرس والبحث دون أن يوزع جهده في أعمال أخرى يمكن أن تؤدي إلى ابتعاده عن هدفه الأساسي من البحث.

وعلى المؤرخ أيضاً أن يكون «ذا عقل واع مرتب منظم»⁽⁷⁹⁾، فهو في هذا شأنه شأن بقية رجال العلم الذين يحتاجون إلى هذه الصفة للتركيز على الحقائق التي بين أيديهم، والمؤرخ الذي يمتلك عقلية منظمة أقدر من غيره على تنسيق الحقائق وترتيبها، والإفادة منها في الموضوع المناسب، كذلك يكون قادراً على تحديد العلاقة بين حوادث التاريخ في الزمان والمكان، والربط بينها في اتساق وتناغم دقيقين، وإذا ما افتقد المؤرخ هذه الصفة يصبح مشتت الأفكار تضطرب في وجهه الأحداث

(77) زريق، المرجع السابق، ص106.

(78) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص19.

(79) المرجع نفسه، ص19.

وتحتلط تفصيلاتها فيعجز عن الربط بينها، ويفقد قابليته في البحث عن الحقيقة ووضعها في إطارها الصحيح ضمن سياق الأحداث التاريخية التي يدرسها.

وإضافة إلى الفضائل والصفات الأخلاقية التي المحسنا إليها سابقاً، ينبغي للمؤرخ أن يتحلى بالاحترام التام وعدم التسرع في مهاجمة أي باحث آخر مهما ارتكب من أخطاء⁽⁸⁰⁾، قبل دراسة الظروف التي أدت إلى تلك الأخطاء. ويجب أن يكون أسلوبه من الرد خالياً من أي تعامل ولا يهدف إلا إلى خدمة الحقيقة التاريخية لا غير. كذلك يجب أن يكون المؤرخ صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال، بالقدر الذي يتبع له أن يدرك آراء غيره ونوازع الآخرين، وبذلك يكون قادراً على تلمس أخبار مختلف الشخصيات العالمية التي يتعامل معها، ويحسن ما اختلع في صدور هؤلاء الرجال من مختلف العواطف ويفهم بقدر المستطاع الدافع التي دفعتهم لاتخاذ سلوك معين في الماضي، ولسيططع كذلك أن يشارك رجال الأمس موقفهم في أثناء الساعات الحرجة من التاريخ، مثل فترات الانتفاضات والثورات وحقب المقاومة وفي ظروف النجاح والفشل⁽⁸¹⁾.

(80) ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين (ط3)، بيروت، دار الكتاب اللبناني : 1982)، ص.56.

(81) عثمان، المرجع السابق، ص.20.

الفصل الثاني

العلوم المساعدة

تمهيد:

على الرغم من أهمية المؤهلات الشخصية، والصفات التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ التي أشرنا إليها سابقاً، فإن المقبل على دراسة التاريخ وكتابته يجب أن ينال إعداداً ثقافياً جيداً، ل يستطيع أن يقوم بمهنته على خير وجه، ومهنة المؤرخ في هذا الأمر تشبه معظم المهن الأخرى، حيث يستحيل ممارستها دون أن تكون لدى المرء المستلزمات الأساسية التي لا غنى عنها للتوصل إلى النجاح في العمل، والتاريخ شأنه شأن العلوم والمعارف الأخرى لا يمكن أن يدرس مستقلاً بذاته عن سائر العلوم أو المعرف، فمثلاً لا يمكن لدارس علم التفسير أن يفهم القرآن الكريم ويتبين معانيه، ويستخرج حكمه وأحكامه دون أن يكون ملماً بعلوم اللغة العربية، وعلم القراءات، وأسباب النزول وأحكام الناسخ والمنسوخ وأصول الفقه والحديث النبوي الشريف وغيرها.^(١)

(1) أسد رسم، مصطلح التاريخ (ط3 - صيدا - بيروت: منشورات المكتبة العصرية، =

وكذلك فإن دارس التاريخ يحتاج إلى أنواع مختلفة من العلوم الإنسانية، وذلك لأن التاريخ يتناول جميع مجالات النشاط الإنساني، وقد تطرق بعض علماء القرن التاسع عشر للميلاد، الفرنسيين من أمثال دونو (Daunou) ومابلي (Mably) إلى هذا الموضوع فطالبوا المؤرخ بدراسة مجموعة كبيرة من العلوم والمعارف، التي تشمل القانون الطبيعي والقانون العام، والعلوم الأخلاقية والسياسية والأدبية والتاريخية⁽²⁾، كما أن بعضهم الآخر غالى في التطرف، فقرروا أن المؤرخ يجب أن يعرف كل شيء تقريباً، ولاسيما الفلسفة والقانون والمالية والأجناس والجغرافية وعلم الإنسان والعلوم الطبيعية... إلخ⁽³⁾. وبطبيعة الحال، فإن من الصعب على المؤرخ أن يتخصص بهذه العلوم كلها. ولكن من الضروري أن يكون واسع الثقافة، عارفاً بالعلوم المتصلة بدراسة التاريخ وكتابته، ملماً بالعلم الذي له صلة مباشرة بموضوع بحثه، وتختلف هذه العلوم بالنسبة إلى دارس التاريخ من عصر إلى آخر ومن مادة إلى أخرى، فالعلوم المساعدة اللازمة لدراسة تاريخ اليونان والرومان تختلف عن العلوم المساعدة اللازمة لدراسة التاريخ العربي الإسلامي، أو عصر النهضة الأوروبية، أو تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لا فائدة ترجى من معرفة علم الخطوط القديمة لمن يقوم بأبحاث تتعلق بالدولة العربية في العصر الأموي، أو بدراسة الثورة الفرنسية مثلاً، لذا، فإن العدة الأولية لكل من يريد أن يقوم بأبحاث أصيلة في التاريخ يجب أن تتألف من الثقافة العامة، وجميع المعرفات الكفيلة بتزويده بوسائل الكشف عن الوثائق ونقدتها وفهمها، وتختلف هذه المعرفات تبعاً لتخصص المؤرخ في أي

= د.ت)، ص 6: عثمان، المرجع السابق، ص 25.

(2) لانجلوا وستيبوس، المرجع السابق، ص 52 - 54

(3) المرجع نفسه، ص 55

جانب من جوانب التاريخ، ويكون الإعداد عادة قصيراً نسبياً، وسهلاً بالنسبة إلى من يشتغل في التاريخ الحديث أو المعاصر، ولكنه شاق وطويل بالنسبة إلى من يشتغل في التاريخ القديم، أو في تاريخ العصور الوسطى الأوروبية أو الإسلامية.⁽⁴⁾

اللغة :

وتأتي اللغات في مقدمة العلوم المساعدة التي ينبغي للباحث في التاريخ أن يتزود بها، ويتوجب على المؤرخ أن يلم باللغة الأصلية الخاصة بموضوع البحث التاريخي الذي ينوي الكتابة فيه، لأن الترجمة لا تفي بحاجة المؤرخ للتوصل إلى الفهم الكامل لما يريد الاطلاع عليه. فعلى سبيل المثال، أن من يرغب في دراسة تاريخ العصور الوسطى الأوروبية، يجب أن يكون عارفاً باللغة اللاتينية، كذلك الحال بالنسبة إلى من يريد دراسة تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، لكن هذه اللغة (اللاتينية) ليست ضرورية لدراسة تاريخ الثورة الفرنسية، بل إن اللغة الأصلية المطلوبة هنا هي اللغة الفرنسية⁽⁵⁾، كذلك لا بد لمن يود دراسة العلاقات بين قطرين، أو مجموعتين من البلدان، أن يعرف لغة الاثنين، حتى يطلع على وجهات النظر المختلفة، فدراسة العلاقات المصرية - الإنكليزية بعد الحرب العالمية الأولى، تتطلب معرفة اللغة العربية واللغة الإنكليزية، ودراسة علاقات العرب في الأندلس بالممالك الأسبانية، تتطلب أيضاً معرفة كل من العربية والاسبانية، وربما الفرنسية أيضاً لوجود الكثير من البحوث والدراسات التي كتبت عن هذا الموضوع باللغة الفرنسية، وهكذا فكلما تعددت اللغات التي يتقنها الباحث، اتسع أمامه مجال الفهم والمعرفة

(4) قارن، المرجع السابق، ص 61

(5) قارن، عشان، المرجع السابق، ص 26

والاستقصاء للموضوعات الخاصة ببحثه، وأمكنته الاطلاع على مختلف المقالات والبحوث والكتب التي يمكن أن تضيف معلومات قيمة إلى ما يتوصل إليه من نتائج.

ولايكتفي لمن يرغب في التخصص بموضوع معين في التاريخ أن يعرف اللغة الأصلية الخاصة بذلك الموضوع، بل عليه أيضاً أن يكون ملماً بفقة اللغة (الفييلولوجيا Philology) الذي يعد أيضاً من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة التاريخ لأن اللغة تتطور وتتغير معانيها، ومعاني مفرداتها من عصر إلى آخر، فلا بد للمؤرخ إذاً أن يتفهم النصوص التاريخية الخاصة بالعصر الذي يدرسه بدقة تامة، ولا يتأتى له ذلك إلا إذا عرف هذه اللغة معرفة تامة، واطلع على ما نال ألفاظها من تغيرات مختلفة، ويستطيع الباحث أن يعتمد على المعاجم اللغوية الموثوق بها في هذا المجال، ولاسيما تلك التي تذكر تاريخ استخدام المفردات اللغوية، وتغير معانيها من عصر إلى آخر، مثل معجم (أكسفورد Oxford) بالنسبة إلى اللغة الإنكليزية، أما بالنسبة إلى اللغة العربية، فلا يتوافر قاموس حديث لهذا الغرض، ولكننا نستطيع العثور على تطور معاني الكلمات، ومعرفة المراد منها بمراجعة قواميس اللغة العربية الشهيرة، مثل لسان العرب، المحيط لابن منظور، و Taj al-Aruos للزبيدي وغيرها.

وإذا أراد دارس التاريخ القديم القيام بأبحاث أصيلة تعتمد الأصول الأولية في هذا الميدان، وجب عليه أن يدرس كيف يقرأ النقوش القديمة، وهذا ما يسمى بعلم قراءة الخطوط القديمة (Paleography)، وهو من العلوم المساعدة للتاريخ، ولاسيما في دراسة الحضارات القديمة الكبرى، مثل قراءة الخط المسماري الخاص بحضارة وادي الرافدين، والخط الهيروغليفيفي الخاص بحضارة وادي النيل، والخط المستند الخاص بكتابات الدول العربية الجنوبية في شبه الجزيرة العربية والخطوط اليونانية والرومانية.

القديمة، والخطوط الأوروبية في العصور الوسطى. فالذى يريد التخصص في تاريخ العرب قبل الإسلام، ودراسة إحدى الدول العربية الجنوبية كالسقارة أو الحميرية مثلاً، يجب عليه أن يتعلم الخط المستند، ولا يمكن أن يخطر ببال أي مؤرخ، أن يكتب تاريخاً لإحدى تلك الدول دون معرفته لهذا الخط، إن الخط الذي ينجم عن عدم إتقان قراءة الخطوط القديمة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية وتفسيرات لا تمت إلى الواقع بصلة، الأمر الذي ينجم عنه عدم الدقة في الجمع والنقد والتفسير.⁽⁶⁾

إن هذه الخطوط التي أشرنا إلى عدد منها لم تبق على شاكلة واحدة، فقد أصابها التطور والتغيير بحسب العصور المختلفة التي مرت بها، كما أن الخط الواحد يمكن أن يختلف في الشكل من كاتب إلى آخر، الأمر الذي يتطلب من الباحث الدقة التامة في تمييز هذه الخطوط وتطورها، ليتمكن من الرجوع إلى الوثائق التي دونت بها، ولذلك على درأة تامة بالمقصود من الكتابات المدونة بهذه الخطوط.

الوثائق:

ويعد علم الوثائق أو علم الدبلوماتيك (Diplomatics) من العلوم المساعدة الضرورية للمؤرخ، وهو الذي يعني بدراسة الوثائق ونقدتها وتحديد أزمانها. وعلى الرغم من أن هذا المصطلح حديث النشأة في العالم الغربي⁽⁷⁾، فإنه كان معروفاً عند العرب المسلمين، ولاسيما المتخصصين في علم الفقه والحديث، بحيث سمي بمصطلح علم الشروط. وقد اشتهر من العرب في هذا الموضوع جملة علماء ألفوا فيه

(6) انظر: لاتجلوا وسينيبروس، المرجع السابق، ص. 57.

(7) لزيادة المعلومات عن هذا العلم والإطلاع على أصل المصطلح انظر: سالم عبود الآلوسي، علم تحقيق الوثائق - الدبلوماتيك (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1977)، ص 10 فما بعدها.

مثل هلال بن يحيى الرازي (ت 245هـ / 859م) وكتابه «تفسير الشروط»⁽⁸⁾، وأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت 321هـ / 933م) وكتابه الموسوم «الجامع الكبير في علم الشروط»⁽⁹⁾ وأبي بكر محمد بن عبدالله البهيفي الذي ألف في «أدب القضاة والشروط والمواثيق»⁽¹⁰⁾.

وتعني كلمة «الوثائق» في مفهومها العام كل الأصول التي يستخدمها المؤرخ للحصول على معلومات تاريخية، سواء كانت مكتوبة على الورق أو غير مكتوبة كالآثار المادية، ولكنها تعني في المعنى الدقيق الذي اصطلح عليه المؤرخون، «الكتابات الرسمية - أو شبه الرسمية - مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة أو ضعف، أو المشروعات أو المقترنات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو التي تقدم إليهم أو المذكرات الشخصية أو اليوميات»⁽¹¹⁾.

فلا بد للمؤرخ أن يتقن الأسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يبحث فيه، وهناك طرق وأساليب فنية خاصة تتبع في تحديد أزمانها، والتعرف إلى المداد المستعمل في كتابتها، ونوعية الأقلام المستخدمة، ونوع الورق وعمره، وذلك لأجل المساعدة في التثبت من صحة هذه الوثائق، أو بطلانها.

(8) محمد بن إسحق بن النديم، الفهرست (بيروت: دار المعرفة 1978)، ص 288.

(9) مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة، المعروف بكاتب جلبي، كشف الظنون عن أساسي الكتب والفنون (استانبول: قوچة راغب باشا كتبخانه سی، 1941) أعادت طبعه بالأوقسيت مكتبة المتن في بغداد، 2/ 567.

(10) انظر، باقر وحيد، المرجع السابق، ص 132 - 133.

(11) عثمان، المرجع السابق، ص 30.

الأختام

ويتصل بعلم الوثائق دراسة علوم أخرى خاصة بالأختام والرنوک التي تمهر بها هذه الوثائق، بحيث كانت تختلف من عصر إلى آخر. وقد استخدمت الأختام المعدنية من قبل الملوك والأمراء في أزمنة مختلفة ووُجِدَت أختام الذهب عند بعض الملوك في أوروبا في العصور الوسطى. وقد تعددت هذه الأختام وتنوعت، فمنها المستديرة ومنها البيضي الشكل، ومنها ما يشبه المثلث أو القلب أو الصليب، وكان لمعظم الحكام والأمراء والخلفاء المسلمين أختام خاصة بهم، عليها شعارات وعبارات معينة تميزها عن غيرها، وكانتا يستعملونها في توقيعهم على الوثائق والسجلات التي يختتم عليها كما يقول ابن خلدون⁽¹²⁾، بالخاتم السلطان وهو طابع منقوش فيه اسم السلطان أو شارته يغمس في طين أحمر مذاب بالماء ويسمى طين الختم ويطبع به على طرف السجل عند طيه وإصافه .. .

كذلك كان للحكام والأمراء في أوروبا في العصور الوسطى شاراتهم ورموزهم وتواقيعهم الخاصة، وكان بعضها لا يقتصر على الحاكم فحسب، بل هو رمز خاص بأسرته الحاكمة، ويضاف إلى هذه الشارات العلامات المميزة التي تظهر على الأختام أو الدروع أو على ملابس النبلاء والجنادل أو الأعلام، والتي تعرف عادة بالرنوک (Heraldry)، ومن هذه العلامات، الكأس والسيف والنسر والهلال وذيل الحصان وزهرة الزنبق وغيرها، وقد استخدمت هذه الشارات في أثناء الحروب الصليبية للتمييز بين الجيوش المختلفة التابعة لشعوب متعددة حتى لا يقع الالتباس بين أفرادها، كذلك استخدمت في العصور التالية في المشرق الإسلامي ولا

سيما لدى الأيوبيين والمماليك والعثمانيين⁽¹³⁾، وقد رُيئت في العصور الإسلامية بأنواع الزخارف والنقوش المختلفة كأوراق الأشجار والأزهار والأهلة والكواكب واللآلئ والجبال المظفورة بأشكال مختلفة⁽¹⁴⁾.

إن معرفة الباحث التاريخي بهذه العلامات وبالأختام الخاصة بالفتررة التي يدرسها تساعد في تحديد زمن الوثائق التاريخية الخالية من التاريخ، كذلك يستفيد من هذه الكتابات والرموز في التعرف إلى ألقاب الحكم والملوك والأمراء، وشعاراتهم التي يستعملونها في توقيعهم. فعلى سبيل المثال، كان نقش ختم الخليفة عبد الملك بن مروان «آمنت بالله مخلصاً»⁽¹⁵⁾ ونقش ختم الخليفة محمد المهدي العباسى هو «الله ثقة محمد وبه يؤمن»⁽¹⁶⁾، وكان للخلفاء أكثر من ختم واحد فللأمين محمد بن هارون الرشيد ثلاثة أختام مكتوب عليها على التوالي «حسبي القادر» (ولكل عمل ثواب) و«محمد واثق بالله»⁽¹⁷⁾، وهكذا الأمر بالنسبة إلى معظم الخلفاء الراشدين والأمويين وال Abbasians.

أما بالنسبة إلى الروونك فإن تعرف الباحث إليها، يجعله قادرًا على إثبات صحة ما يقع تحت يده من الوثائق أو الأسلحة كالدروع وغيرها، كما يزيده هذا التعرف قابلية في الحكم على هذه الوثائق والأثار المادية وتحديد زمنها الحقيقي.

علم النميات:

ويعد علم المسكوكات أو النقود من العلوم المساعدة الأخرى

(13) عثمان، المرجع السابق، ص 31، انظر: باقر وحميد، المرجع السابق، ص 130 - 131.

(14) أسامة ناصر النقشبendi وحياة عبد علي الحوري، الأختام الإسطوانية في المتحف العراقي (بغداد، دار العربية للطباعة والنشر، 1974)، ص 16.

(15) المرجع نفسه، ص 62.

(16) المرجع نفسه، ص 52 - 65.

(17) المرجع نفسه، ص 66.

المهمة في البحث التاريخي، وهو ما يعرف أيضاً بعلم التمبيات (Numismatics). فالنقود تعد وثائق تاريخية لا يمكن الطعن بها بسهولة وهي مهمة في إعانة المؤرخ على التوصل إلى الحقائق التاريخية، لأنها بما تحمله من كتابات ورسوم وعلامات، تقدم مادة أساسية، يمكن أن تخدم الباحث في ضبط الأسماء والتاريخ، وتعطي فكرة عن الأحوال التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والدينية للفترة التي يُؤرخ لها⁽¹⁸⁾. كما يمكن أن يستخلص من النقود أيضاً معلومات ثمينة عن الأحوال المعيشية والأسعار، وأساليب التعامل التجاري، وأسماء الملوك والحكام، ودور الضرب التي سُكّت فيها هذه النقود، والعلاقات التجارية السائدة في عصرها. والنقود سجل للألقاب والنعموت، التي يدونها الحكام والأمراء عليها، لذا فهي تلقي الضوء على كثير من الأحداث السياسية، فبالإمكان مثلاً نفي أو إثبات تبعية بعض الولاة أو السلاطين والبلاد للخلافة أو للحكومات المركزية في التاريخ الإسلامي بواسطة النقود⁽¹⁹⁾، كذلك يمكننا أن نحكم على أهمية التبادل التجاري بين الأمم من العثور على المسكوكات القديمة في مناطق مختلفة من العالم، فعلى سبيل المثال، أن العثور على كميات وفيرة من النقود العربية في أماكن بعيدة، ولاسيما في اسكندنavia، ومنطقة بحر البلطيق، وأودية الأنهر في روسيا، يُعد دليلاً ملمساً على قيام تجارة واسعة النطاق بين العالم الإسلامي وهذه المناطق النائية⁽²⁰⁾.

(18) قارن، ناجي على محفوظ، النقود في المصادر العربية (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1982)، ص.7؛ تاهض عبد الرزاق، المسكوكات وكتابه التاريخ (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م)، ص.5.

(19) عبد الرحمن فهيم محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها (القاهرة: دار الفلم، 1964)، ص.5.

(20) أمين الطيبى، «النقود العربية انتشارها وتأثيرها في أوروبا في الفرون الوسطى»، مجلة المؤرخ العربي، العدد 19 (بغداد: 1981)، ص.196.

ويستفيد المؤرخ أيضاً من النقود في إثبات أو نقض الكثير من الأخبار التي وصلت إلينا عن طريق المدونات التاريخية والوثائق الرسمية. فيحتمل أن تأتي بعض هذه الأخبار مخالفة للواقع نتيجة لتأخر تدوينها، أو أنها وصلت عن طريق السمع، أو سقطت من أيدي النساخ أو أهملت سهواً، أو عمداً⁽²¹⁾، كتحديد زمن حكم بعض الملوك والخلفاء، أو إثبات تاريخ ثورات معينة، أو انقضائهما، وهكذا يمكن أن تستفيد من المسوكرات الإسلامية لدراسة جوانب متعددة من تاريخنا، وتحديد الكثير من المسائل التي نصت عليها الكتب المدونة. فعلى سبيل المثال أن ما وصل إلينا من مسوكرات تعود إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) تؤكد الأخبار المدونة التي تشير إلى أنه كان أول من ضرب المسوكرات في العصر الإسلامي⁽²²⁾، كذلك تؤكد المسوكرات الإسلامية التي وصلت إلينا الأخبار التاريخية التي دعت الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان إلى القيام بعملية شاملة لإصلاح وتعريب النقود في الدولة العربية الإسلامية، لأنه وجد من الضروري إضفاء الطابع القومي العربي على النقود، من أجل التوصل إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوحيد الأمة العربية الإسلامية، فضرب نقوداً عربية خالصة، وصل إلينا الكثير منها، وهي محفوظة في العديد من المتاحف العربية والعالمية، وتعد سنة 77هـ/696م سنة حاسمة في تاريخ النقود العربية، حيث ضرب فيها أول دينار على الطراز الإسلامي الخالص⁽²³⁾،

(21) باقر محمد الحسيني، *تطور النقود العربية الإسلامية* (بغداد: دار الجاحظ، 1969)، ص. 8.

(22) انظر: تقى الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المغريزي، *كتاب النقود الإسلامية*، منتشر ضمن ثلاث رسائل (القدسية: مطبعة الجواب، 1298هـ)، ص: 4؛ وانظر أيضاً:

J.A. Walker, A. Catalogue of the Arab-Byzantine and Post-Reform Umayyad Coins (London: 1956), P.46.

(23) السيد ناصر محمود التقشيني، الدينار الإسلامي في المتحف العراقي (بغداد، مطبوعات - المجمع العلمي العراقي، 1953)، 1/24: 43. Op. Cit. PP. Lv.

وقد قدمت لنا المسكوكات الأموية في مراحل التعرّيب بالذات صورة للملابس العربية، والسيف المستقيم، التي ظهرت للشخص الذي يعتقد أنه الخليفة عبد الملك بن مروان وهو يعتمر الكوفية، ويتنمطق بسيفه، رمز الجهاد والإمامية. كذلك قدمت لنا المسكوكات صورة للعقود المعمارية والأعمدة وتيجانها في العصر الأموي أيضاً عندما حمل أحد الدرّاهم ذلك وهو في مرحلة التعرّيب⁽²⁴⁾.

وتساعد المسكوكات أيضاً في تقديم معلومات تفيد في تفهُّم بعض النظم والاتجاهات السياسية، التي قد يغفل المؤرخون عن ذكرها وذلك بدراسة الكنى والألقاب التي ترد عليها، فالألقاب توضح ميل الحكم والأمراء ومساعديهم وما يسيطر عليهم من نزعات، كذلك فإن الألقاب الفخرية التي تظهر على المسكوكات الإسلامية لها أهمية كبيرة وهي بلا ريب تلقي الضوء على الأحداث السياسية والاجتماعية، فظهور ألقاب سلاطين السلالقة على النقود في فترة التسلط السلاجوقى على الخلافة العباسية مثلاً، يشير إلى مدى ما تتمتع به هؤلاء من نفوذ واسع لاسيما الأوائل منهم، مثل طغرل بك، وألب أرسلان، وملكتشاه، وأن نظرة واحدة إلى هذه الألقاب التي حملتها المسكوكات، تؤيد ما نذهب إليه في هذا المجال، ومن هذه الألقاب على سبيل المثال لا العصر، «مغيث الدين والدنيا» و«معز الدين والدين» و«السلطان الأعظم مغيث الدنيا والدين» و«السلطان المعظم ملك الإسلام مغيث الدنيا والدين»⁽²⁵⁾.

وتُفيد المسكوكات أيضاً في تخليل بعض الانتصارات التاريخية التي

= وانظر أيضاً، باقر وحميد، المرجع السابق، ص 121.

(24) السيد ناصر محمود التقشيني ومهاب درويش البكري، الدرهم الأموي المغرب (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974)، ص 24، 241؛ وقارن، عبد الرزاق، المسكوكات وكتابه التاريخ، ص 33.

(25) المرجع نفسه، ص 53، وانظر أيضاً: باقر وحميد، المرجع السابق، ص 122.

حقها العرب في العصور الإسلامية المختلفة. ومن هذه المسكوكات، درهم فضي محفوظ في متحف الفن فيينا، نقش على أحد جانبيه صورة الخليفة العباسي المتوكل على الله (232 - 847 هـ / 855 م)، الذي يبدو مرتدياً ملابس فاخرة، وعلى الجانب الثاني صورة لرجل يقود جملًا، وقد خلدت هذه المسكوكة انتصاراً للدولة العباسية على أعدائها من الجاهة في مصر العليا سنة 241 هـ / 855 م، حيث استسلم قائد هؤلاء الذي جاء لطلب الصفع من الخليفة، ويرجع بأن صورة قائد العجم على النقد هي صورته⁽²⁶⁾، ومن المحتمل أيضاً أن الخليفة المتوكل قد أمر بسك هذه النقود وتوزيعها صلة على المقربين من الدولة، لتكون تذكاراً لذلك الانتصار، بحيث إن هذا النوع من النقود يختلف عن نقود التعامل الاعتيادية من حيث الوزن، وما تحمله من مأثورات⁽²⁷⁾ ومن أمثلة المسكوكات التي خلدت الانتصارات العربية أيضاً، ما ضربه السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد انتصاره على الصليبيين في معركة حطين سنة (583 هـ / 1187 م) فبعد هذا الانتصار الكبير سُكَّت الدنانير الذهبية، والدرام الفضية والفلوس النحاسية، وحملت العديد من العبارات والألقاب، منها دينار ذهبي سُكَّ في دمشق سنة الانتصار (583 هـ / 1187 م) عليه لقب «سلطان الإسلام والمسلمين»، ومنها دراهم فضية حملت عبارة: «الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب محبي دوله أمير المؤمنين»، وتتلخص أهمية هذه العبارات في أنها أكدت قيمة الانتصار، ولا سيما عبارة «محبي دوله أمير المؤمنين»⁽²⁸⁾.

ويرجع الفضل إلى بعض المسكوكات في كشف أو تغيير بعض

(26) عبد الرزاق، المسكوكات وكتابه التاريخ، ص 48 - 50.

(27) باقر وحميد، المرجع السابق، ص 123 - 124.

(28) عبد الرزاق، المسكوكات وكتابه التاريخ، ص 58.

حقائق التاريخ وملئها. وقد كشفت المسكوكات على سبيل المثال حقيقة الغزاة البوهيميين الذين استخدمو المكر والخداع للسيطرة على بغداد، وذلك بإظهار الولاء للخليفة ولابنه ولـي العهد، وقد سكوا أربعة أنواع من النقود خلال أربعين يوماً، كشفت عن الصراع الذي حدث بينهم للوصول إلى الحكم، كما حملت الكثير من الألقاب الرنانة التي منحوها لأنفسهم دون استحقاق، وأوضحت الفوضى والاضطرابات التي سادت البلاد في أثناء وجودهم⁽²⁹⁾، كذلك فقد ثبتت المسكوكات أن مدينة سامراء لم يصبها الخراب حتى سنة (323هـ/934م) بعثت وصلت إليها دراهم ضربت فيها في تلك السنة، وذلك نقيض ما يجمع عليه المؤرخون العرب، من أن مدينة سامراء قد هجرت، وآلت إلى الخراب الشامل بعد أن تركها الخلفاء العباسيون في سنة (279هـ/892م)⁽³⁰⁾، وهناك مثال آخر من المغرب العربي تكشف فيه المسكوكات عن حقائق تناقض ما أشارت إليه المصادر التاريخية المدونة، حيث يشير معظم الكتاب والمؤرخين القدامى إلى أن أدریس بن عبد الله (177هـ/828م) هو الذي أسس مدينة فاس سنة (192هـ/816م)، في حين أنها نجد نقدین ضربا في هذه المدينة نفسها، الأول يحمل تاريخ (185هـ/806م)، والثاني يحمل تاريخ (189هـ/805م) الأمر الذي دعا بعض المحدثين إلى ترجيح إنشاء مدينة فاس في عهد أدریس الأول، مؤسس دولة الأدارسة في المغرب الأقصى⁽³¹⁾.

(29) المرجع نفسه، ص 51 - 52: انظر أيضاً: ناهض عبد الرزاق، «مسكوكات بوهيميان تميّزان اللثام عن حقائق أغفلتها المؤرخون»، مجلة المسكوكات؛ العدد 4 (بغداد، 1973)، ص 39 - 40.

(30) باقر وحيد، المرجع السابق، ص 125.

(31) انظر: ليفي بروفنسال، الإسلام في المغرب والأندلس، تعریف، محمود عبد العزيز سالم وصلاح الدين حلمي (القاهرة: نهضة مصر: 1956)، ص 17: صالح بن قربة، المسكوكات المغاربية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 14.

وتبين دراسة النقد أيضاً، أن بعض المسكوكات استخدمت لغرض الدعاية وال الحرب النفسية، فقد استخدم الفاطميين في مصر، على سبيل المثال، هذا النوع من المسكوكات لكسب مودة الناس وولائهم لهم، قبل أن يقوموا فعلاً بالانتقال إلى مصر، فحمل دعائهم وجواباتهم نقوداً ذهبية باسم المعز لدين الله الفاطمي (341هـ/ 952م)، ضربت بشكل خاص لهذه المناسبة، وعليها اسم مصر وتاريخ سنة (341هـ/ 952م)، وتحتفظ دار الكتب المصرية بواحد من هذه الدنانير التذكارية النادرة التي سُكت قبل فتح الفاطميين لمصر بسبعة عشر عاماً، حيث دخلها جوهر الصقلي قائد الجيوش الفاطمية في سنة (358هـ/ 968م) ولم يلق فيها مقاومة تذكر، نتيجة لتلك الأساليب التي اتبעהها الفاطميين⁽³²⁾.

وبعد أن نختتم الحديث عن النقد، لابد من الإشارة إلى أهمية المسكوكات التي سُكت من قبل الثوار والمتمردين في مختلف العصور التي مرت بها الدولة العربية الإسلامية في المشرق والمغرب، فقد ثبتت هذه المسكوكات الكثير من الحقائق التاريخية، وسلطت الأضواء على جوانب كانت غامضة في تاريخ هذه الحركات، ومن أوائل الذين ضربوا هذا النوع من النقد عبد الله بن الزبير الذي أعلن نفسه خليفة في الحجاز بعد وفاة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (64هـ/ 683م) كذلك ضرب آخره مصعب بن الزبير نقوداً باسمه في العراق، وانتشر من الخوارج قطري بن الفجاءة، الذي ضرب نقوداً عليها شعار الخوارج الشهير «الاحكم إلا الله» كما وجدت أيضاً مسكوكات ضربت من قبل عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث إبان تمرده على الحجاج بن يوسف الثقفي، والتي العراق زمن

(32) محمد، المرجع السابق، ص 67، ابن فربة، المرجع السابق، ص 350 - 351، وانظر، باقر وحيد، المرجع السابق، ص 124.

ال الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان⁽³³⁾.

وفي المغرب العربي ضرب منصور بن نصر الطبendi الذي تمرد على الأغالبة سنة (205هـ/827م) دراماً، وصل إلينا أحدها وهو مضروب سنة (210هـ/825م) وقد كتب عليه أنه ضرب «إفريقيا» وهذا أمر له مدلول سياسي كبير، الغرض منه إظهار قوة سلطانه، وما استولى عليه من ممتلكات الأغالبة. وقد كتب أيضاً كلمة «عدل» بالسطر الأول من كتابة مركز ظهر النقد، ليشير إلى الشعار الذي رفعته حركته لجلب الناس ومؤازرته على الأمير زيادة الله الأول (201هـ/838م) الذي أساء السيرة في رأيه⁽³⁴⁾، وقد أشار أبو يزيد مخلد بن كيداد، المعروف بصاحب الحمار، في نقوذه التي ضربها أثر تمرده على الفاطميين سنة (333هـ/944م) إلى شعارات دينية مختلفة، ركزت على وحدانية الله سبحانه وتعالى، ونبأة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، كذلك انفردت نقوذه بتسجيل نصوص كتابية لم تسجل على أي سكة في تاريخ مسكوكات أفريقيا الإسلامية مثل «ربنا الله . الحق المبين»، و «العز لله . خاتم النبيين» إضافة إلى شعار الخوارج «الحاكم إلا لله»، وهي بهذا تعبر عن طبيعة حركته المناهضة للفاطميين ولomba عصمة الإمام، الذي هو أحد أسس المذهب الإسماعيلي.⁽³⁵⁾

علم الآثار:

ومن العلوم المهمة الأخرى التي لا يمكن أن يستغنى عنها المؤرخ علم الآثار «الذي يبحث عن مخلفات الماضي وبقاياه الأثرية واستخراجها

(33) انظر، السيد ناصر محمود النقشبendi، الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز، السادس، (بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1969)، ص 67-62، 111-111 .Walker, Op. Cit, PP. XLii, 29, 33, LVi, 102, Lxi, 112 Lxiii-Lxiv, :131, 128

117.

(34) ابن قرية، المرجع السابق، ص 243 - 247

(35) المرجع نفسه، ص 409 - 419

من باطن الأرض بالأساليب العلمية المتبعة في التنقيبات ودراستها لاستخراج الدلالة التاريخية عن أحوال الماضي⁽³⁶⁾، فالبحث عن الآثار أو التنقيبات هو في الحقيقة البحث عن مادة التاريخ الأولى، أي عن أصوله وموارده، وهي أولى المهام التي يضطلع بها المؤرخ الباحث. إن البحث عن الآثار بالطريق العلمي يعد علمًا حديثاً بدأ أول آطواره منذ منتصف القرن التاسع عشر للميلاد وقبل ظهور هذا العلم، لم نكن نعرف شيئاً ذا قيمة عن مدنية العراق القديم ومدنية الشرق بوجه عام. وكل ما كنا نعرفه هو بعض الأخبار الموجزة التي ورد ذكرها في التوراة. وأخبار يسيرة أخرى من بعض مؤرخي اليونان والروماني، أمثال: هيرودوتس وزينفون وبطليموس، وغيرهم، وذلك لأن حضارات العراق القديمة دُمرت في أواخر أيامها من قبل أقوام أخرى كانت تعيش بالقرب منها، فاندرست مدنها العاملة، مثل بابل، ونيبو، والنمرود، وانطمروا الآثار التي خلفتها تحت الأنفاس، وعفى عليها الزمن⁽³⁷⁾، ولكن بظهور علم الآثار والتنقيبات، استطعنا أن نميّز اللثام عن هذه الكنوز القيمة وأن نخرجها إلى النور، لتصبح المادة الرئيسية الأولى، والموارد التي لا يمكن الطعن في قيمتها وأصالتها في دراسة تاريخ العراق القديم، وبقية الحضارات الأخرى في العالم.

ولا تزال الاكتشافات الأثرية تقدم للمؤرخين بين العين والعين، بعض مظاهر تلك الحضارات القديمة وأحوال المجتمع، ومدى ما وصل إليه من تقدم وتطور، ولعل في الاكتشاف الأثري الأخير الذي توصل إليه المنقبون، والمحترفون بعلم الآثار في مدينة النمرود الآشورية في شمال

(36) باقر وحميد، المرجع السابق، ص.133.

(37) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، القسم الأول: تاريخ العراق القديم (ط.2، بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة 1955)، ص.18.

العراق (نisan 1989م)، خير دليل على أهمية هذا العلم، فقد عثر في أحد القصور الملكية في هذه المدينة على مدفن لإحدى الملكات الآشورية، ضم الكثير من الأدوات والعملية الذهبية، التي لم يعثر لها على نظير في التنقيبات السابقة وهي بمجملها تدل على براعة الفن الآشوري، والذوق الرفيع الذي تحلى به تلك الملكة الآشورية، وهذه اللقى الثمينة، والآثار النادرة ستساعد، دون شك، المؤرخين على التوصل إلى حفائق جديدة عن الفترة التي تعود إليها تلك السيدة، ودراسة الأحوال العامة للمجتمع الآشوري في حدود القرن التاسع قبل الميلاد.

العلوم الاجتماعية

وهناك جملة من العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة بالتاريخ، والتي لا يمكن للمؤرخ الذي يسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي للحقبة التي يدرسها الاستغناء عنها، لأن التاريخ شامل كل الشمول، ولا يمكن أن يكون لدى المؤرخ - مهما يكن لاماً - معرفة وخيال كافيان لإدراك جميع وجوده مادته، فالعلوم الاجتماعية تعالج موضوعات صريحة يستطيع المؤرخ أن يكتشفها خلال بحثه⁽³⁸⁾، ومن أهم هذه العلوم علم الجغرافية، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان (الأنثروبولوجي).

علم الجغرافيا

وربما كانت الجغرافيا في مقدمة هذه العلوم التي لها صلة وثيقة بالتاريخ حيث إن للظواهر الجغرافية المختلفة، والعوامل الطبيعية منزلة رئيسية في التأثير على الإنسان، وبالتالي في التاريخ. ويمثل الفيلسوف

(38) ميوج، أت肯، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة، محمود زايد (بيروت، دار العلم للملائين، 1963)، ص.88.

الفرنسي فيكتور كوزان (F.Cousin) هذا الأمر خير تمثيل، حيث يقول، كما ينقل عنه ولدريج وايست (Wooldrige and East):⁽³⁹⁾ «اعطني خارطة قطر ما واذكر لي صفاته السطحية ومناخه ومياهه ورياحه وكل جغرافيته الطبيعية واذكر لي إنتاجه الطبيعي وحياته النباتية والحيوانية وأخبرك ما سيكون عليه الإنسان في هذا القطر وأي دور سيلعبه هذا القطر بالتأكيد في التاريخ، ليس خلال حقبة واحدة من الزمن، بل في جميع الفترات».

إن هذا الترابط بين البيئة الطبيعية وقابليات الإنسان وقدراته وسلوكه، هو شيء محتم، فالحضارة والتاريخ ما هما إلا تفاعل بين بيئه الإنسان وقابليته. فنرى مثلاً أن المناخ العام، كحالة الأمطار، والأنهار والطقس وما تقدمه البيئة من إمكانات اقتصادية، وكذلك موقع القطر الجغرافي، واتصالاته يؤثر في تكوين الإنسان، وفي خلقه ونفسه، وفي حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أدرك المؤرخون القدماء هذه الحقيقة، فاهتموا كثيراً بالعوامل الطبيعية، وخصصوا لكتابهم التاريخية مقدمات جغرافية، ذكروا فيها الخصائص والعناصر التي أثرت في سير تاريخ البلد الذي يكتبون عنه، ولعل أوضح مثال على ذلك، ما جرى عليه معظم المؤرخين العرب في الأندلس، الذين قدموا للتاريخ بالجغرافيا، فوصفوا الميدان قبل ذكر الواقع⁽⁴⁰⁾، وبذلك استطاعوا أن يفسروا كثيراً من الخصائص والمقومات الحضارية لبلدهم في ضوء المعطيات الجغرافية، وكذلك يستطيع الباحث المعاصر أن يلهم بالكثير من المسائل والأحداث التاريخية الخاصة بالحضارات القديمة كتفسير بعض

39) نقلأ عن حسن طه نجم، «ضوء على الفكر الجغرافي الحديث»، مجلة الأستاذ، 11، (بغداد: 1962 - 1963)، ص 298.

40) انظر: حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس (٦)، مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٦٧، ص ٥٤ - ٥٥.

العقائد الدينية، والأحوال السياسية والفنية والأدبية في حضارة وادي النيل، ووادي النيل، وذلك إذا ما أولى انتباهه إلى الخلفية.

ويتووضع لنا أيضاً أثر الجغرافيا في التاريخ من تدخلها أحياناً تدخلًا حاسماً في تغيير مجرى، فعلى سبيل المثال، كان للعوامل الجغرافية أثر بارز في عدم نجاح الحملات العربية الإسلامية على أوروبا عبر جبال البرتات (البرنية Pyrenees). التي تفصل إسبانيا عن فرنسا، وذلك لأن العرب لم يكونوا متعددين على القتال في تلك المناطق الوعرة، التي تميز بشدة الأمطار، والأراضي الموحلة، والأجواء القارسة البرد⁽⁴¹⁾، فتوقف نشاطهم العسكري في حدود تلك الجبال، وانحصر تاريخهم في شبه الجزيرة الأيبيرية، التي أثروا فيها تأثيراً كبيراً، في حين أن المناطق الأوروبيية الأخرى في الشمال نحت منحنٍ آخر في التطور، وسار تاريخها باتجاه يختلف تماماً عن الاتجاه الذي ساد شبه الجزيرة الأيبيرية في القرون الوسطى، كذلك فقد عاق البحر تقدّم تيمور لنك عن العبور إلى أوروبا بعد انتصاره على السلطان بايزيد الأول في موقعه أنقرة سنة 1402هـ/1402م، ولذلك لم يتمكن من القضاء على الدولة العثمانية الناشئة، كما كانت سهول روسيا الشاسعة، ويردها القارس، عوامل أدت إلى إخفاق حملة نابليون عليها سنة 1812، كما أدت هذه العوامل الجغرافية أيضاً إلى فشل هجوم هتلر على روسيا في الحرب العالمية الثانية سنة 1941⁽⁴²⁾.

ويكون للموقع الجغرافي لقطر من الأقطار دور بارز في تاريخه، فإن إحاطة الجزر البريطانية بالمياه من جميع جهاتها، وانفصالها عن بقية أجزاء

(41) فارن: علي محمد المياح، العوامل السوقية والتعبوية وأثرها على الفتوحات العربية الإسلامية في فرنسا، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، 5 (بغداد، 1969)، ص 129، عبد الواحد ذئون طه، دراسات أندلسية، المجموعة الأولى (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986)، ص 68 - 72.

(42) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص 33 - 34.

القارة الأوروبية، قد أثر في تاريخها وحوّلها من مجرد بقعة نائية في طرف قارة كبيرة، إلى بلاد مستقلة بذاتها، لها قوانينها ونظمها الخاصة، وقد ساعدتها موقعها الجغرافي الفريد في عدم تدخل أوروبا في شؤونها، كما ساعدتها أيضاً على أن تسيطر على البحار، وتتدخل هي في الشؤون الأوروبية، وأن تكون نفسها أسطولاً بحرياً كبيراً، تمكنت بواسطته من فرض سيطرتها الاستعمارية على أنحاء كبيرة من العالم. إن هذه الأمثلة توضح تماماً أهمية الجغرافيا لمن يريد أن يدرس التاريخ، وتبين مدى الترابط بين الاثنين. فلا بد إذاً للباحث في التاريخ، أن يتعرف إلى الأحوال الجغرافية المختلفة للمنطقة التي يريد التخصص في تاريخها، من أجل أن يفهم الظروف الطبيعية كافة، التي تؤثر في هذا التاريخ⁽⁴³⁾.

علم الاقتصاد

كذلك ينبغي لدارس التاريخ أن يلم بالأحوال الاقتصادية للعصر الذي يبحث فيه، لأن العوامل الاقتصادية، من وسائل الإنتاج، وطرائقه وتوزيع الثروة والموارد الاقتصادية، وغيرها، تعد من جملة العوامل المؤثرة في سير التاريخ. فالثروة الطبيعية لأي قطر من الأقطار هي التي تحدد شكل الإنتاج الزراعي والصناعي ونوع التبادل التجاري. وكذلك فإن طريقة توزيع الثروة ومدى تركيزها ييد طبقة معينة أو بين فئات مختلفة، يؤثر في السياسة الداخلية للدولة وبيؤثر في نظام الحكم بها وفي مستوى الرخاء أو الفقر، وفي حياة الناس وعلاقتهم بعضهم مع بعض، كذلك فإن الظروف الاقتصادية تؤثر في علاقة الدولة بالعالم الخارجي، سواء أكان ذلك على الصعيد الاقتصادي، أم السياسي أم العسكري، وتؤثر الظروف الاقتصادية في مجرى التاريخ للدول أيضاً، مثل ذلك، فإن الثورة

الصناعية التي حدثت في بلدان أوروبا في القرن الثامن عشر للميلاد نتيجة للمخترعات الحديثة، قد أحدثت أيضاً ثورة في النظم الاقتصادية، الأمر الذي فرض على دول أوروبا الغربية أن تنتهج سياسة التوسيع والاستعمار للحصول على المواد الخام والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات الصناعية، وكان للسلاح الاقتصادي أثر فعال في الصراع الذي نشب بين نابليون بونابرت وإنكلترا. فقد حاول كل منهما أن يستخدمه للقضاء على الطرف الآخر، ففرضت إنكلترا الحصار الاقتصادي على فرنسا، في حين أن نابليون حاول قبل ذلك غزو مصر، وكان أحد أهدافه من هذه العملية الاستعمارية تهديد مركز إنكلترا الاقتصادي في الهند⁽⁴⁴⁾.

علم الإنسان

وربما كان علم الإنسان (الإثنروبولوجي) من أكثر العلوم الاجتماعية صلة بالتاريخ، فهو يعالج المسائل التاريخية عند تتبعه مجرى التطور البشري وانتشاربني الإنسان على سطح الأرض، ونشوء الثقافات الإنسانية⁽⁴⁵⁾، كما يدرس مؤسسات المجتمعات الأولى، وأديانها وفنونها وطقوسها وشعائرها وقيمها، ونظائرتها إلى الحياة وتقاليدها وخلاصه القول، إنه يهتم بحضارتها جملة وتفصيلاً، لهذا فإن الاهتمام به لمعرفة أصول المجتمعات مفيد جداً لدراسة التاريخ الذي يهتم هو الآخر بالإنسان والمجتمع.

علم الاجتماع

ويعد علم الاجتماع أيضاً من العلوم المساعدة للتاريخ فهو كعلم الإنسان، يهتم اهتماماً كبيراً بالأفعال وال العلاقات الإنسانية، كما أنه يدرس

(44) المرجع نفسه، ص 36 - 37.

(45) انظر، المرجع السابق، ص 26 - 28.

المجتمع، وبناءه، ووظائفه وعملياته⁽⁴⁶⁾، وهذه تدخل أيضاً ضمن اهتمامات المؤرخ. وهكذا فإن العلاقة وثيقة جداً بين علم الاجتماع والتاريخ، حتى إن واحداً من مشاهير الباحثين، وهو جورج هوارد (George E. Howard)، ذهب إلى القول بأن «التاريخ هو علم اجتماع الماضي وعلم الاجتماع هو تاريخ الحاضر»⁽⁴⁷⁾، فدراسته إذاً تقدم للمؤرخ حافزاً للاهتمام بالتاريخ الاجتماعي للعصر الذي يبحث فيه، لا أن يقتصر على مجرد السرد الممل للمعارك أو لتاريخ الملوك والقادة والنبلاء.

الأدب

وهناك نواحٍ أخرى لها صلة وثيقة بدراسة التاريخ، فالأدب مثلاً يفيد المؤرخ ويعينه على تفهم تاريخ الأمم التي يدرسها لأنَّ المرأة التي تعكس أحوال العصور، وهو تعبير عن أفكار الإنسان وعواطفه وطموحه وأحساسه، ويكون النتاج الأدبي في بعض الحالات المصدر الرئيسي لمعرفة أحوال عصر من العصور، ولا سيما في حالة قلة الموارد الأخرى أو انعدامها، وخبير مثال على ذلك، الشعر العربي قبل الإسلام، وما جاء فيه من مادة غزيرة عن أحوال العرب قبل الإسلام فهو وإن لم يكن في ذاته نصاً تاريخياً فإنه بالنسبة إلى تاريخ الدولة العربية، يعد سجلًا معاصرًا لأخلاق العرب وحياتهم «لذلك جعلوه» كما يقول ابن خلدون:⁽⁴⁸⁾ «ديوان

(46) المرجع نفسه، ص 34.

(47) حاتم الكعبى، ومحمد المشاط، مبادىء علم الاجتماع (ط2، بغداد: مطبعة العانى، 1967)، ص 49.

(48) المقدمة، ص 570.

الكتاب المصريون القدماء كثيراً من القضايا الخاصة بمجتمعهم، فكتبوا عن الآلهة، وعن الحياة الأخرى، وكتبوا عن الغزل والحب، وغيره، ودونوا قصصاً خيالية رسموا فيه حياة الأبطال ونظموا الأدب التعليمي لتهذيب الأبناء الصغار، كما كتبوا في فن الحكم والسياسة، وفي أحوال المجتمع. إن هذه الصور الأولية التي تشرح حياة المصريين القدماء في مختلف مجالات الحياة، لا يمكن للمؤرخ أن يتجاهلها حين يدرس تاريخ مصر القديم لأنها تعينه على فهم عقليتهم، وعاداتهم، وحياتهم، وبذلك تصبح دراستهم أسهل وأيسر⁽⁴⁹⁾. وهكذا، فإن دراسة الأدب العربي ضرورية لدراسة موضوع ما من التاريخ العربي، كذلك الأمر بالنسبة إلى أهمية الأدب الفرنسي، أو الإنكليزي، لفهم التاريخ الفرنسي والإإنكليزي.

الرسم والتصوير والنحت والعمارة والموسيقى :

ويساعد الإمام ببعض جوانب فن الرسم والتصوير والنحت والعمارة، الخاصة بعصر من المصوّر، المؤرخ على فهم تاريخه، لأن هذه الفنون هي مرآة للعصر، وهي تعكس صورة دقيقة عن حضارات البلاد التي هي موضوع بحث المؤرخ، وكذلك الحال بالنسبة إلى فنون الموسيقى، وما يرتبط بها من فنون المسرح والرقصات الشعبية، التي لا تكشف عن كثير من الواقع والحقائق الخاصة بعصر التاريخ، والتي لا تكفي المدونات التاريخية، أو الوصفية أو الأدبية في التعبير عنها⁽⁵⁰⁾، ونضرب مثلاً على ذلك، فمن يرغب في التخصص في ناحية من تاريخ العصور الوسطى في جنوب فرنسا، عليه أن يعرف شيئاً عن الألحان الشعبية لشعراء التروبيادور التي كانوا يؤدونها مصحوبة بحركات الرقص

(49) عثمان، المرجع السابق، ص.38.

(50) المرجع نفسه، ص.44.

الجماعي والغناء، وأن يدرك أن هذا الفن ما هو إلا حصيلة التأثير الذي تركته الحضارة العربية الإسلامية، التي انتقلت من المشرق عبر الأندلس إلى جنوب فرنسا ومنها إلى أقطار أوروبا⁽⁵¹⁾.

السفر :

وهناك ناحية مهمة أخرى على المؤرخ أن يتلزم بها، ما أمكنه ذلك، وهي عملية السفر والارتحال في سبيل البحث التاريخي، فمن الضروري لمن يدرس تاريخ بلد معين، أن يقضى فترات متعددة في ذلك البلد، ليطلع على البيئة الأصلية التي يتعامل معها، ويشاهد ظروفها الطبيعية، وأحوالها وسكانها، فيكون بذلك أقرب إلى التوصل إلى حقائق التاريخ التي ينشدها، فمن يكتب عن تاريخ الأندلس، على سبيل المثال، وكيفية إنجاز الفتح العربي الإسلامي فيها، لا بد له من معاينة الشواهد الحقيقة لهذا الإنجاز العظيم. فالوقوف في طنجة وسبتة وعلى سواحل مضيق جبل طارق من جهة البر الأفريقي، يعطي المؤرخ انطباعاً حقيقياً وشعوراً صادقاً، ومزيداً من القابلية على تحليل موقف القائد طارق بن زياد، بحيث يفك في العبور مع قواته العربية الإسلامية إلى البر الثاني في شبه الجزيرة الأيبيرية. كذلك فإن الاطلاع على المواقع، وأماكن المعارك الحاسمة، وللحاظة التضاريس الطبيعية، والبيئة التي تحيط بها، كلها أمور تساعد على التصور الجيد للأحداث الماضية وتجعل حكم المؤرخ وتحليلاته قائمة على أساس متين من الملاحظة الدقيقة وتمكنه من الجلوح إلى الخيال، أو الافتراض بعيد عن طبيعة الأحداث وأصلها، وكذلك الحال بالنسبة إلى من يكتب عن فترات تاريخية، أو جوانب من حضارات

(51) انظر: عبدالله ميسوم، تأثير الموشحات في التروييدور (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص 169 فما بعدها.

قديمة. فالذى يرغب في التخصص في تاريخ الآشوريين، يجب أن يزور مواقعهم الأصلية، ويتعرف إلى آثارهم في قواعدهم الكبرى في شمال العراق، مثل نينوى وأشور والنمرود. وكيف يمكن لمثل هذا المؤرخ، أن يلئ بجوانب من حضارة تلك الأمة دون أن يطلع على إنجازاتها العظيمة في مجال الفن والعمارة والنحت، وأن يرى ذلك رأي العين، فيزداد إدراكه لما بين يديه من موارد، ويكون أقدر على تحليلها والتوصل إلى نتائج صائبة بشأنها.

وأخيراً لا بد من التنويه بأهمية علم التاريخ نفسه، وضرورته دراسته والإلمام بتطوره، لمن يرغب في الكتابة فيه، ويجب أيضاً الاطلاع على إسهامات المؤرخين السابقين والمحدثين، وأساليبهم في التدوين التاريخي والاستئناس بها، كما ينبغي له أيضاً أن يدرس شيئاً عن فلسفة التاريخ وآراء المفكرين فيه عبر العصور المختلفة، وذلك من أجل تكوين ثقافة تاريخية عامة تمكنه من استيعاب المادة التي يتعامل معها، ويكون بذلك أكثر قابلية على البحث والتحليل والاستنتاج والتوصل إلى فهم أعمق للعصر الذي يبحث فيه، وإدراك أكبر لنطاق الموضوع الذي ينوي التخصص فيه.

الفصل الثالث

نشأة وتطور مناهج البحث والتدوين التاريخي

أولاً: التدوين التاريخي في الحضارات القديمة

بدأ اهتمام الإنسان بتدوين شؤون حياته المختلفة منذ أن ظهرت أولى الحضارات البشرية، ولا سيما في وادي الرافدين، ووادي النيل، حين اخترع العراقيون القدماء الخط المسماري واخترع المصريون الخط الهيروغليفي، فبدأ أول تدوين لحضارة الإنسان⁽¹⁾. وقد ظهرت المدونات التاريخية القديمة التي يسمّيها كولن جوود⁽²⁾، بشبه التاريخ، لأنها فيما تسوقه من بيانات عن الماضي تشبه التاريخ، لكنها لا تعدّ تاريخاً بالمعنى الحديث للكلمة، لأنها ليست أرجوبة عن أسللة وليدة البحث، بل مجرد أقوال تردد ما يعرفه الكاتب بالفعل، هي سجل لما كان يفعله الحكماء والرؤساء المسيطرة على الألهة، فكان التاريخ بهذا الشكل مرآة تعكس

(1) باقر وحميد، المرجع السابق، ص 17.

(2) فكرة التاريخ، ص 51.

أفعال الآلهة التي تُعمل على الحكم والملوك، في حين أن التاريخ هو كل ما حدث في الماضي القريب أو البعيد، سواء أكان من صنع الملوك أم من صنع عامة الناس، وبطبيعة الحال، فإننا لا نتوقع أن نجد في تلك المدونات القديمة أساليب المفهوم العلمي الحديث للتاريخ من نقد وتحقيق وتمحيص، وغير ذلك لكن مع هذا، فإن أساساً مهمة يقوم عليها مفهوم التاريخ، قد وضعت في بعض هذه المدونات، ولا سيما تلك التي تعود إلى حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل، «وفي مقدمة ذلك ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح الحسن التاريجي الذي يظهر جلياً في اهتمام سكان العراق القدماء بأحداث الماضي وتدوينها⁽³⁾»، كذلك اهتمام الإنسان في تتبع أصول الأنظمة الاجتماعية وتطورها والمحاولات الأولى لتفسير وتحليل أصول الأشياء والإنسان والحياة، بوجه عام، لكنهم عبروا عن ذلك بلغة الأساطير ورموزها⁽⁴⁾.

وقد ظهرت عند الكتبة الآشوريين بوادر أولية لربط حاضرهم بالماضي، وذلك في الكتابات الرسمية الملكية (Royal Inscriptions)، التي لم تقتصر على تسجيل أعمال الملوك من بناء وتعمير وحملات عسكرية، بل صدرت بمقدمات تاريخية ذكرت فيها الأحداث الماضية، وربطت بأعمال الملوك، وقد حاول الكتبة العراقيون القدماء، إضافة إلى تدوين أحداث الدولة، أو سلالات الملوك، أن يفسروا تاريخ العالم وفق آرائهم منذ بدء الخليقة، مثال ذلك ما جاء في بعض القصص الخاصة بالظوفان، وأصل نظام الحكم، وأصل الأشياء. وهكذا، فقد ترك لنا الكتبة في كل من بلاد وادي الرافدين، ووادي النيل مدونات تاريخية، تتضمن جداول بأسماء الملوك والسلالات الحاكمة مثل السلالات البابلية، وجداول

الملوك الآشوريين، والجدول الذي دونه الكاهن المصري منيتو، وقسم فيه السلالات الحاكمة في مصر إلى إحدى وثلاثين سلالة.

كذلك ألف الكتبة البابليون توارييخ ومدونات عن الماضي وهي التي تعرف لدى الباحثين بمصطلح (Chronicles) كما أتبع الكتبة الآشوريون أيضاً النظام الحولي (Annals) في تدوين أخبار ملوكهم، ولاسيما حملاتهم العسكرية، أي ذكر هذه الأحداث عاماً بعد عام وقد طور الكتبة الآشوريون أسلوب تدوين جداول الملوك والسلالات، إلى ما يعرف في الوقت الحاضر باسم التاريخ التعاصرى أو التاريخ التزامنى وهو عبارة عن موجز للعلاقات السياسية ما بين ملوك بابل وبلاط آشور، حيث قسموا جداول الملوك المتعاقرين في كلا البلدين إلى حقلين منفصلين، عدداً فيما كل ملك آشوري ومن يعاصره من الملوك البابليين⁽⁵⁾.

ثانياً: التدوين التاريخي في الحضارة الأغريقية

تميز المفكرون الأغريق بشغفهم في البحث والتحري والتحليل، والفلسفة التي كانت من إبداعاتهم الفكرية، كما تميزوا بالتفكير العقلي، الذي وجههم إلى التاريخ فحاولوا الإجابة عن أسئلة تتعلق بأمور يعتقد الإنسان أنه يجهلها، وتصدوا لمعالجة مشاكل هي ليست بالأصل من قبيل الإلهيات، بل من أعمال الإنسان ونشاطه، وحوّلوا كثيراً من الأساطير الخاصة بالكون والأشياء، التي اقتبسوها من حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل، إلى آراء وتحليلات فلسفية. لكن هذا لا يعني أن الأساطير كانت غريبة عن تفكير الإغريق، فإن إنتاج هوميروس لا يبعد من قبيل

(5) باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: 1/24، باقر وحميد، المرجع السابق، ص 19 - 24: وانظر: مصطفى أبو ضيف أحمد، منهج البحث التاريخي بين الماضي والحاضر، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1987)، ص 18 - 19.

البحث العلمي، بل من قبيل الأساطير، حيث تتدخل الآلهة في أعمال الإنسان بصورة لا تختلف كثيراً عما نجده في أساطير حضارات الشرق الأدنى القديمة، كذلك فإن المرء يجد أيضاً ألواناً من التفكير الخرافي في بعض أعمال هيرودوتس، وبصورة مسرفة، ومع ذلك فإن المهم في التاريخ عند الإغريق أنه احتوى إضافة إلى هذه الأمور عناصر تاريخية مهمة⁽⁶⁾.

ولعل أقدم مؤرخ أغربي حفظ لنا التاريخ اسمه هو هيكاتيوس (Hecataeus) الذي ولد في حدود سنة (540ق.م) في مدينة ميليتوس على ساحل الأناضول المطل على بحر إيجة. وقد كتب هيكاتيوس عن أصل اليونان وأنسابهم وهجراتهم، وانتقد طريقة الإغريق في تدوين التاريخ، وعدم تمحيصهم للحقائق، واعتمادهم على الأساطير ودعا إلى تحكيم العقل والعناية بانتقاء الأخبار. ويُعد هذا الجزء من أفكاره أول تقارب مع أي كاتب كانت وظيفته النقد التاريخي. وكان ما كتبه ودعا إليه بمثابة تمهيد لما جاء به «أبو التاريخ» هيرودوتس (485 - 425ق.م) الذي حول الأساطير إلى تاريخ «علمي» وهو أمر لم يكن معروفاً في العقلية الإغريقية، فأصبح التاريخ في نظره، دراسة اجتماعية، تتميز عن دراسة الأساطير لأنه كما قال في مقدمته: «إنما يدون تاريخه كيلا يطمس الزمان أعمال الرجال وتبقى المآثر الكبرى والإنجازات الباهرة بلا تمجيد ولا إعجاب...»⁽⁷⁾، وقد اعتمد على القصص التي يدللي بها شهود العيان، ولكنه لم يصدق كل ما قص عليه بلا تفنيد أو تحليل، بل أخضع ذلك كله للنقد والتحليل الدقيق، وهو بهذا يعطينا صورة عن العقلية الإغريقية الأصلية⁽⁸⁾.

(6) كولتجوود، المرجع السابق، ص.57.

(7) هورس، المرجع السابق، ص.23.

(8) كولتجوود، المرجع السابق، ص.67.

وتعود عظمة هيرودوتس إلى كتابة التاريخ العام أو تاريخ الحروب بين اليونان والفرس الذي عالج فيه أخبار الحروب اليونانية الفارسية (490 - 480 ق.م.)، حيث بدأه بمقديمة شرح فيها ماضي الأئميين من جميع النواحي، وعلاقاتهم بغيرهما من الأمم والشعوب وجغرافية البلدان وعادات وتقاليد أهلهم وأخلاقهم، ثم تناول كل مملكة مبيناً تاريخها منذ أن كانت مملكة صغيرة حتى أصبحت إمبراطورية كبيرة، وبعد أن انتهى من هذه المقدمة عالج موضوع بحثه، الغزو الفارسي لبلاد اليونان، وكان خلال تدوينه لهذا الموضوع يشير إلى معلومات كثيرة وشيقّة عن الشعوب والأمم الأخرى، مثل بلاد بابل وآشور ومصر وشمال أفريقيا، فهو بهذا يُعد أول المؤرخين الذين تناولوا عادات الشعوب، ونظمها وتقاليدها وكانت أسفاره الكثيرة إلى الأقطار المجاورة، مثل مصر وشمال أفريقيا. فهو بهذا يُعد أول المؤرخين الذين تناولوا عادات الشعوب ونظمها وتقاليدها. وكانت أسفاره الكثيرة إلى الأقطار المجاورة مثل مصر وشمال أفريقيا وبابل، قد مكنته من جمع تلك الأخبار والمعلومات القيمة. التي دونها بأسلوب شيق. وترتيب دقيق، دون استطراد كبير أو تداخل في المعلومات، وقد حازت كتاباته التاريخية إعجاب معاصريه وما جاء بعده من كبار رجال الفكر والأدب، واهتم الناس كثيراً بكتابه، الذي ظهرت له طبعات كثيرة منذ سنة 1450م باللغتين اليونانية واللاتينية واللغات الأخرى التي ترجم إليها الكتاب⁽⁹⁾.

وإذا ما كان أسلوب هيرودوتس يتميز بالسهولة والتلقائية وقوّة

(9) نور الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلى التاريخ (دمشق، مطبعة الإشارة، 1965)، ص 104 - 106: ولزيادة المعلومات عن هيرودوتس، راجع، هاري المر بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة، محمد عبد الرحمن برج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر، 1987)، 1/49 - 51.

الإقناع، فإن أسلوب المؤرخ الذي خلفه في تدوين التاريخ في الحضارة الإغريقية وهو ثيوسيديدس (Thucydides 460 - 399 ق.م)، كان يتميز بالجفاف والتکلف⁽¹⁰⁾. فقد كان يحتقر القصاصين، «الذين يسعون لإرضاء الأذن على حساب قول الحقيقة»⁽¹¹⁾. لأنهم كانوا يمزجون التاريخ بالأدب ويعرضون أحداهه بأسلوب أدبي، يؤثر على الحقائق التاريخية، ويفقدوها روعتها وصدقها، وكانت طريقة في الكتابة الحفاظ قدر الامكان على النصوص الأصلية كما وصلت إليه، على الرغم مما قد يبدو من تناقض في أسلوبها مع بقية الأحداث التي يعرضها. ولهذا فإن ثيوسيديدس كان أقرب من المؤرخين اليونان السابقين إلى الدقة العلمية، التي هي إحدى الصفات الأساسية للمؤرخ الحق، كما استخدم النقد في معظم ما كتبه من أخبار، فجاءت كتاباته أقرب ما تكون إلى الطريقة الحديثة في التأليف التاريخي، بعكس أسلافه الذين كانوا أدباء أكثر منهم مؤرخين⁽¹²⁾.

وقد كتب ثيوسيديدس عن الحرب البيلوبونيزية، وهي الحرب التي وقعت بين أثينا وأسبارطة (431 - 404 ق.م)، وبذلك يكون موضوع تاريخه هو التاريخ المعاصر، لأنه عاش في تلك الفترة، وشارك في أحداثها، وكان تاریخه لها أول نوع مما يسمى بالتاريخ السياسي الحربي⁽¹³⁾، وقد اقتصر فيه على ذكر الحرب بصورة مجردة، دون أن يتناول أي عامل من العوامل الأخرى الاجتماعية أو الاقتصادية، لذا فهو أضيق في النظرة التاريخية من هيرودوتس، على الرغم من أنه أدق وأثبت في معلوماته التاريخية⁽¹⁴⁾، وقد أراد ثيوسيديدس من كتابه، كما يقول، أن

(10) كولنجروود، المرجع السابق، ص 74.

(11) حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص 98.

(12) المرجع نفسه، ص 99.

(13) باقر وحميد، المرجع السابق، ص 26، وانظر أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص 26.

(14) هرنشو المرجع السابق، ص 19.

يكون مصدراً أساسياً مفيدةً لكل من يعمل في السياسة في المستقبل ولا سيما «لأولئك الذين يريدون معلومات دقيقة عن الماضي لتكون دليلاً لهم بالنسبة للمستقبل، لأن المستقبل يعيد الماضي أو ما يشابهه»⁽¹⁵⁾، وقد استبعد ثيوسيديدس الخرافات والأساطير، وفسر التاريخ في ضوء أسباب منطقية أساسها العقل، كما ابتعد عن الاستطرادات التي تكثر عند هيرودوتس، والتزم بنطاق بحثه التزاماً كاملاً⁽¹⁶⁾.

ويرز من المؤرخين الإغريق الذين امتازوا أيضاً بعقلية تحليلية فلسفية، المؤرخ بوليبوس (Polybius) 201 ق. م - 120 ق. م تقريباً)، الذي عاش حقبة من الزمن في روما، عندما أخذ أسيراً إلى إيطاليا سنة (167 ق. م) وكان يحاول في كتاباته أن يتتجنب ما يمكن تشويه الحقائق⁽¹⁷⁾، وله في هذا المجال أقوال عرضها نور الدين حاطوم ورفاقه⁽¹⁸⁾، حيث أشاروا إلى السطور الآتية:

«إن التاريخ يجب أن ينزعه عن الأغراض التي تشوّه الحقائق، وإذا ما وقف الإنسان موقف المؤرخ فعليه أن يتخلّى رأساً عن جميع الاعتبارات كحب الإنسان لصديقه وكرهه لعدوه، وعليه في بعض الأحيان إلا يتورع عن مدح أعدائه وذم أصدقائه...» ولم يتوقف بوليبوس عند هذه النزعة العلمية في كتابة التاريخ فحسب، بل أولى الأسباب والنتائج التي تحرك الإنسان، اهتماماً كبيراً، لأن التاريخ من دونها لا يمكن أن يكون سوى متعة أدبية لا عبرة فيها لمستقبل الأيام، فهو يشير، كما ينقل عنه هورس⁽¹⁹⁾، إلى كاتب التاريخ وقارنه «أن يوجه انتباهه إلى الظروف التي

(15) حاطوم وأخرون، المرجع السابق، ص.110.

(16) بارنز، المرجع السابق: 1/ .51.

(17) كولنجروود، المرجع السابق، ص.82.

(18) المدخل إلى التاريخ، ص.100.

(19) قيمة التاريخ، ص.25.

سبقت الحادث أو سايرته أو لحقت به، إذ إن دلالتها تفوق ما يروى عن الحادث وإذا انتزعنا من التاريخ البحث عن الأسباب والأساليب والأهداف التي حركت الإنسان وأهملنا دراسة النتائج التي تواхها من عمله ونسبة ما استهدف إلى ما حصل عليه، فلن يبقى من التاريخ سوى تمارين أدبية لا عبرة فيها، ومتعة للأذان وملهاه للأذهان لا نتيجة لها لمستقبل الأيام»، ويرى بوليبوس أيضاً، أن المؤرخ الناجع ينبغي أن يكون رجلاً من أبرز رجال الدولة والأفضل أن يكون قائداً وسياسياً كما أكد على معرفة المؤرخ للجغرافيا، والطوبوغرافيا، وتحليل الأسباب بعمق⁽²⁰⁾.

ثالثاً: التدوين التاريخي في الحضارة الرومانية:

يمثل الرومان الدرجة الثانية في ميدان التاريخ بعد الإغريق من حيث مستوى الإنتاج والابتكار، وما يدل على هذا، أن التاريخ الروماني بدأ كتابته باللغة الإغريقية على أيدي بعض المؤرخين الإغريق في القرن الثاني قبل الميلاد، وقد أشرنا قبل قليل إلى بوليبوس الذي قضى شطرًا من حياته في روما، وألف في تاريخ الرومان كتاباً بعنوان «التواريخ» (Histories). لقد كان محور التاريخ الأساسي عند المؤرخين الرومان هو مدينة روما، بحيث عَدَ المؤرخ نفسه مؤدياً وظيفة وطنية، وهادياً أمته إلى أمجادها، وكنوز حكمتها واقتصر معظم المؤرخين على ذكر العظام، وأهملوا ذكر الجماهير الغارقة في همومها ومشاغلها⁽²¹⁾.

ويعدُّ بوليبوس قيسar (Julius Seasar 100 - 44 ق.م) أول كاتب روماني شهير، كتب عن الحروب الأهلية مع بومبي، كما كتب أيضاً كتاباً في سبعة أجزاء بعنوان «ملاحظات»، ضممه ملاحظاته عن غزواته في بلاد

(20) بارنز، المرجع السابق: 1 / 55 - 56.

(21) هورس، المرجع السابق، ص 28 - 29.

الغال، وألمانيا، وبريطانيا. وطبيعة كتاباته من نوع الدفاع عن الدور الذي قام به هو في هذه الحروب، ولكنها مع ذلك نوع من المذكرات التاريخية التي تميز بالأسلوب الواضح، وضبط النفس ونقاء اللغة⁽²²⁾.

وكان أول مؤرخ روماني يرتفع بالتأليف التاريخي إلى مستوى الطريقة العلمية، المؤرخ سالست (Sallust 86 - 34 ق.م) فقد كتب كتاباً عديدة أشهرها وأهمها، كتابة في التاريخ، الذي هو عبارة عن سجل ل بتاريخ روما للفترة بين سنتي (78 - 67 ق.م) وامتاز هذا المؤرخ بعدم التحيز وبمقدراته على وصف وتصوير الشخصيات. كما حاول أن يكتشف دوافع الحدث وقد تأثر بالمؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس، فهو يعد من أتباعه من حيث الأسلوب والتوزع التاريخية، وتمتاز كتاباته أيضاً بالإيجاز والقوة والحكم والأمثال، كما كان حريصاً أشد الحرص من ناحية الضبط والتدقير⁽²³⁾.

وبالنظر إلى اعتقاد الرومان بأن تاريخهم وحده هو الخلائق بأن يدون، وذلك انطلاقاً من ثقتهم بسموهم على الشعوب الأخرى جميراً، فقد نال تاريخ روما اهتماماً كبيراً من قبل مؤرخيهم، ولاسيما تينوس ليفوس أو ليفي (Livey 59 - 17 ق.م)، الذي كتب تاريخاً ضخماً لهذه المدينة يتألف من (142) جزءاً لم يصل إلينا منه سوى (35) جزءاً، أما الأجزاء الباقية فمفقودة أو ناقصة. وكان هدف ليفي من كتابة هذا التاريخ تسجيل الأعمال التي قام بها الشعب الروماني، ووضع حقائق التاريخ أمام

(22) انظر: آ. بتري، مدخل إلى تاريخ الرومان وأدبهم وآثارهم، ترجمة، يوتيل يوسف عزيز (الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر 1977)، ص 107، وانظر: هرنشو، المرجع السابق، ص 21.

(23) حاطرون وأخرون، المرجع السابق، ص 101 - 127؛ وانظر أيضاً: بتري، المرجع السابق، ص 107؛ وقارن: بارنز، المرجع السابق: 16/60.

القارئ ليفلد ما هو جيد منها، ويتجنب ما هو سيء. وهكذا يبدو أن هدف ليفي من تدوين التاريخ أخلاقي، بالدرجة الأولى، أكثر منه سياسي وهو بهذا يختلف عن بوليببيوس الذي كان يعتقد أن معرفة التاريخ هي أصدق ثقافة وأحسنها لمن يريد العمل في السياسة، وقد امتاز ليفي بين المؤرخين القدماء بنزاهته وحياده التام، وابتعاده عن تزوير الحقائق وتسويتها لهدف أو لغرض شخصي، غير أنه لا يمكن أن يقال عنه إنه التزم بالأساليب الحديثة في التاريخ، فهو كما يرى آ. بتري (A. Petrie) (24) «يتخذ موقفاً سهلاً من المصادر التي يعتمد عليها كما لا يحمل نفسه مشقة الحصول على المعرفة من مصادرها الأصلية، كالآثار والوثائق الأصلية التي كانت ولا شك في متناول يد المؤرخ. إن عظمة ليفي تعتمد على نثره الفني، فهو أبلغ المؤرخين، كما يتميز بحماسة وطنية قوية..».

كذلك امتازت كتابات تاسيتوس (Tasitus 55 - 120م) آخر مشاهير المؤرخين الرومان، بالصفة الأخلاقية، ومحاولة ضرب الأمثلة الواضحة على الرذيلة والفضيلة السياسية، وكان يستلهم إنتاجه من الشعور الملتهب بالكراهية ضد ما كان يعده ظلم الامبراطورية الرومانية. وقد حدا هذا الاتجاه بتاسيتوس إلى تشويه التاريخ، بحيث ظهر وكأنه صراع بين شخصيات بولغ في تصوير الخير منها، كما بولغ في تصوير الشرير. وللهذا، فإن الإنتاج التاريخي الضخم الذي خلفه هذا المؤرخ يتميز بضعف منهج البحث التاريخي فيه، على الرغم مما يحويه من أحداث وأخبار ذات أهمية تاريخية، ولاسيما مؤلفاته المعروفة باسم العواليات التي تضمنت أحداث الامبراطورية الرومانية عاماً بعد عام، منذ سنة (14 - 68م) تقريباً (25).

(24) مدخل إلى تاريخ الرومان وأدبهم وأثارهم، ص 113؛ وقارن أيضاً: هرنشو، المرجع السابق، ص 23؛ كولن جورود، المرجع السابق، ص 85 - 87؛ بارنز، المرجع السابق، 1 / 60 - 61، حاطرون وأخرون، المرجع السابق، ص 127 - 132.

(25) قارن: بتري، المرجع السابق، ص 115، بارنز، المرجع السابق: 1 / 61.

وعلى وجه الإجمال، كان مؤرخو الرومان مقلدين بالنسبة إلى الإغريق وهم أضعف منهم في ميدان الأصالة التاريخية ولا يمثلون إضافة حقيقة للفكر التاريخي، ولم يستطع المؤرخون الذين أعقبوا ليفي وتاسيتوس، أن يصلوا بإنماطهم إلى مستوى يتكافأ مع هذين المؤرخين، فقنعوا بمجرد جمع البيانات التي عثروا عليها في الكتب القديمة «جمعاً لا يعرف روح التحليل والنقد، بل يكتفي بترتيبها ترتيباً لم يكن يستهدف غرضًا من الأغراض، اللهم إلا شيئاً من التهذيب أو لوناً من ألوان الدعاية»⁽²⁶⁾، ومع هذا، فإن مستوى التدوين التاريخي في عهد الرومان، كان أرفع من نظيره في العصور الوسطى الأوروبية التي استغرقت أكثر من ألف عام.

رابعاً: التدوين التاريخي في الحضارة العربية الإسلامية.

يرجع اهتمام العرب بالتاريخ إلى العصور التي سبقت ظهور الإسلام، فعلى الرغم من أن التدوين التاريخي يكاد يكون معدوماً، باستثناء بعض النقوش القليلة الموجودة على الآثار الباقية في اليمن، وشمال شبه الجزيرة العربية، فإن العرب عرفوا نوعاً من التاريخ الشفهي الذي يعتمد على رواة هم أقرب إلى القصاص، كانوا يروون أخبار القبائل وأيامها التي تدور حول غزواتهم ومعاركهم، كما أن كل قبيلة كانت تحفظ أنسابها، لتبقى نقية من كل شائبة ولتفاخر به بقية القبائل الأخرى. وقد استمر اهتمام العرب بالتاريخ إلى ما بعد ظهور الإسلام، وازداد بسبب ظهور عوامل جديدة، منها العناية بدراسة الحديث، وسيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) فضلاً عن القضايا السياسية والإدارية والاجتماعية الأخرى، التي برزت على مسرح الأحداث، ولا سيما مسألة الخلافة،

(26) كولنوجورد، المرجع السابق، ص. ٩١.

وإدارة المناطق المحررة وطرق تنظيمها وحكمها⁽²⁷⁾.

وكان لقيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في وضع تقويم ثابت، هو التاريخ الهجري، أثر كبير في نشأة الفكرية التاريخية عند العرب، ومنذ ذلك الحين، أصبح توقيت الأحداث (أو تاريخها) هو العمود الأساس للدراسات التاريخية، كما قام الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً بتأسيس الديوان، أو السجل الذي يكتب فيه أسماء المقاتلين وأهليهم بحسب قبائلهم، وهذا أعطى للأنساب أهمية جديدة، وكان دافعاً إضافياً للاهتمام بدراسة الأنساب⁽²⁸⁾. وقد جرت في حدود منتصف القرن الأول للهجرة/ السابع للميلاد، محاولات أولية تركزت على الاهتمام بجمع وتدوين أخبار العرب قبل الإسلام، والأقوام المجاورة لهم، والقصص، والأنساب والمغازي والسير. وتشير المصادر التاريخية، إلى أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41 - 661 هـ / 680 م) كان أول من اهتم بهذه المعرفة التاريخية في العصر الأموي وشجعها⁽²⁹⁾، وقد استعان ببعض العلماء اليمانيين لتحقيق هذه الغاية، أشهرهم عبيد بن شريعة الجرمي (ت 70 هـ / 689 م) الذي استدعاه ليريوي له الأخبار المتقدمة عن الماضيين من العرب وغيرهم، ولاسيما ملوك اليمن، وتاريخ حكمهم، فحدثه عن ذلك في مجالس كثيرة، وقد أمر معاوية كتابه بتدوين هذه المعلومات وتسجيلها ونسبتها إلى عبيد بن شريعة خوفاً عليها من الضياع⁽³⁰⁾. وقد

(27) احمد أمين، فجر الاسلام (ط8، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1961)، ص 156.

(28) عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1960)، ص 19.

(29) انظر: عبد الواحد ذنون طه، دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في العصر الاموي، نشر ضمن كتاب: المؤتمر الدولي الرابع لتأريخ بلاد الشام في العهد الاموي، محاضر الندوة الثالثة (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1989م)، ص 71.

(30) أبو محمد عبد الملك بن هشام، كتاب التيجان في ملوك حمير واليمن، نشر، -

دونت هذه المعارف تحت عنوان: كتاب الملوك وأخبار الماضين⁽³¹⁾ وهي بهذا تمثل مرحلة أولية في التدوين التاريخي.

أما الكتابة التاريخية المنظمة عند المسلمين، فقد تأثرت بدراسات الحديث النبوي الشريف، الذي اهتم المحدثون كثيراً بجمعه، ومعرفة رواته والتأكد من صدقهم، لما في ذلك من أهمية في تحقيق الحديث، سواء كان ذلك في رواياته أو في مصطلحه، واهتم علماء الحديث في وضع قواعد نظرية وتطبيقية تتصف بالدقة والاتقان للتأكد من متن الحديث وإسناده، أي نصه، وسلسلة الرواة الذين يروون الحديث⁽³²⁾، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات هي بالأساس من عمل المحدثين، وأنها كانت مقتصرة، بالدرجة الأولى، على دراسة الحديث، فإنها كانت على علاقة وثيقة بالتاريخ، لأن دراسة المتن والإسناد، هي من صميم الدراسات التاريخية لأنها تبحث في الماضي. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من المحدثين كانوا مؤرخين في الوقت نفسه، فاستفادوا من هذه الطريقة في دراسة التاريخ⁽³³⁾.

ويسمى العلم الذي وضعه علماء الحديث ل النقد الرواية بعلم الجرح والتعديل الذي يقوم على «معرفة صفة من تقبل روایته ومن ترد روایته وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل»⁽³⁴⁾. وقد أصبح هذا العلم

= كرنكرو (جبريل آباد الدكن: 1347هـ/1928) أعيد طبعه في صنعاء: مركز الدراسات والأبحاث البنية، 1979)، ص 326 - 327.

(31) ابن النديم، المصدر السابق، ص 132.

(32) انظر: صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه (ط 6، بيروت، دار العلم للملائين)، ص 126 فما بعدها.

(33) عبد الله الفياض، التاريخ فكرة ومنهجاً (بغداد: مطبعة أسد، 1972)، ص 23.

(34) المرجع نفسه، ص 39، وانظر: عثمان موافي، منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي (ط 2، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976)، ص 106.

منذ منتصف القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد، علماً ذا قواعد وأصول ووقفاً على الخاصة من العلماء المتخصصين الذين يحق لهم الحكم على الرجال، أي الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يعيدهم أو يزكيهم، بالفاظ مخصوصة⁽³⁵⁾. وتوصل هؤلاء العلماء إلى قواعد ثابتة فيما يحتاج بروايته، بحيث يشترط فيه أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وما يشنن المروءة، وأن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً للكتابة إن حدث من كتابه، ومن هؤلاء العلماء الذين أكدوا على أهمية الجرح والتعديل، والتأكد من المرويات أي متون الأحاديث: الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ/795م)، والإمام أبو حامد الغزالى (ت 505هـ/1111م) والقاضي عياض بن عياض (ت 544هـ/1149م) والحافظ الفقيه ابن الصلاح الشهري (ت 643هـ/1245م)⁽³⁶⁾.

يتبيّن مما أشرنا إليه قبل قليل، أن بدايات علم التاريخ عند العرب المسلمين سارت في اتجاهين أساسين هما الاتجاه الإسلامي أو الاتجاه الذي ظهر عند أهل الحديث، والاتجاه القبلي أو اتجاه (الأيام) الذي يعكس التيار القبلي الذي استمر في مجتمع صدر الإسلام⁽³⁷⁾، وقد نشأ هذان الاتجاهان في مراكز ثقافيين في الدولة العربية الإسلامية، الأول في المدينة المنورة، التي هي دار سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) والثاني في الكوفة والبصرة اللتين أنشئتا بعد تحرير العراق. ويشير الباحثون عادةً إلى مدرستين تاريخيتين تمثل كل منهما أحد هذين الاتجاهين، هما مدرسة المدينة ومدرسة العراق، وقد حصل تأثير متبدل بين هاتين المدرستين التاريخيتين، ثم ظهر تفوق الاتجاه الإسلامي

(35) الصالح، المرجع السابق، ص 109.

(36) انظر: رسم، المرجع السابق، ص 69 - 71.

(37) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 19.

واضحاً، بحيث غالب اتجاه أهل الحديث في الكتابة التاريخية⁽³⁸⁾.

لقد أدى اهتمام المسلمين بجمع أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) منذ نهاية القرن الأول للهجرة إلى توافر مادة تاريخية غنية جداً، تتعلق بسيرة الرسول والغزوات التي اشترك فيها، فكان ذلك دافعاً إلى ظهور التدوين التاريخي بشكل منظم، حيث وجد المؤرخون العرب الأوائل في تدوين ما يتعلق بسيرة الرسول وغزواته وأثاره شيئاً يتحقق ما في نفوسهم من تعلق به وحب لتخليد ذكره. وهكذا فإن الاتجاه العام لكتابه التاريخ عند العرب قد بدأ انطلاقاً من اهتمام المؤرخين الأوائل بتيار المغازي والمسير المتفرع من علم الحديث، وكان رواد دراسة المغازي محدثين، فاهتموا بالإسناد أو سلسلة الرواية، ما ولد نظرة ناقدة إلى الروايات أو مصادر المعلومات، وأدخل عنصر البحث والتحري في جمع الروايات وكون أساساً متيناً للدراسة التاريخية⁽³⁹⁾.

لقد سُمِّيت الدراسات الأولى لحياة الرسول (صلى الله عليه وسلم) باسم «المغازي» التي تعني من الناحية اللغوية غزوته وحربه، لكنها تناولت في الحقيقة فترة الرسالة بكاملها. وقد قام بها نخبة من المسلمين البارزين، أمثال أبيان بن عثمان (ت بين 95 - 105 هـ / 713 - 723 م) وعروة بن الزبير (ت 94 هـ / 712 م) ووهب بن منبه (ت 110 هـ / 728 م) وشرحبيل بن سعد (ت 123 هـ / 740 م) الذين يُعدون في الطبقة الأولى، وعبدالله بن أبي بكر ابن حزم (ت 135 هـ / 752 م)، و العاصم بن عمر (ت 120 هـ / 737 م).

(38) انظر: المرجع نفسه، ص 19، 61، 181؛ مصطفى، المرجع السابق، 1/ 149، 169، 149، وانظر أيضاً: A.A. DURI, "The Iraq School of History to the Ninth Century", In: Historians of the Middle East, ed, Bernard Lewis (Oxford: Oxford University press, 1964), p.46.

(39) الدروري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 20.

ومحمد بن مسلم، المعروف بابن شهاب الزهرى (ت 124 هـ / 741 م) الذين يعدون في الطبقة الثانية. أما أشهر رواد الطبقة الثالثة فهم: موسى بن عقبة (ت 141 هـ / 758 م)، وعمر بن راشد (ت 150 هـ / 767 م)، ومحمد بن إسحق (ت 151 هـ / 761 م)، وقد روى عنه الثنان هما: زياد البكائى (ت 183 هـ / 799 م)، وعبد الملك بن هشام (ت 218 هـ / 813 م)، ومن مؤرخى السيرة والمعاذى من هذه الطبقة أيضاً، محمد بن عمر الواقدى (ت 207 هـ / 822 م) وتلميذه محمد بن سعد (ت 230 هـ / 844 م)⁽⁴⁰⁾.

ولن نفصل في الحديث عن جميع هؤلاء الذين أسهموا في كتابة المعاذى، ولكن سيتم تناول بعض من أسمهم في رفد هذه الحركة بخطوط جديدة من التطور، ولا سيما ابن إسحق، والواقدى وابن سعد، الذين كانوا علماء مؤرخين أولاً، ثم محدثين بالدرجة الثانية وتعد سيرة ابن إسحق أقدم سيرة وقد وصلت إلينا منقحة من قبل ابن هشام، الذي أخذها برواية زياد البكائى، حيث هذبها، وحذف الأقسام الضعيفة منها، ولا سيما الشعر الموضوع، فجعلها بذلك أقرب إلى وجهة نظر المحدثين، ومن المحتمل أن خطة ابن إسحق في تأليف الكتاب كانت تتألف من ثلاثة أقسام هي: «المبتدأ» ويتناول تاريخ العرب قبل الإسلام منذ خلق العالم إلىبعثة النبوة، و«المبعث»، ويشمل حياة النبي في مكة والهجرة، و«المعاذى» أي غزوات الرسول وسراياه⁽⁴¹⁾.

جمع ابن إسحق أساليب المحدثين والقصاصين واستفاد من مختلف نواحي الاهتمام بالمعاذى وتاريخ الأنبياء، وكان أبعد أفقاً وأوسع تفكيراً من سابقيه ومعاصريه، وكانت مصادر معلوماته متنوعة، فقد رجع إلى

(40) انظر: المرجع نفسه، ص 20 - 32، نصار، المرجع السابق، ص 39 فما بعدها: حاطرم وأخرون، المرجع السابق، ص 191 - 192.

(41) كـ، المرجع السابق، ص 55 - 56: الدورى، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 27: نصار، المرجع السابق، ص 79 - 80، سالم: المرجع السابق، ص 61.

علماء من غير المسلمين في أخباره عن «المبتدأ» كذلك إلى الداخلين حديثاً في الإسلام وروى قصصاً عربية، وأفاصيص من أصل يهاني.

أما روايته عن «البعث» و«المغازي» فتتميز بالرجوع إلى شيوخه في المدينة المنورة، وكثرة الأسانيد التي ترجع إلى شاهد العيان الحقيقي الذي روى الخبر. لكن معلوماته عن الفترة المكية وردت في الغالب دون إسناد، وينتقد ابن إسحاق لاعتماده على أهل الكتاب في الرواية، ولذلك كثيراً من الشعر الموضوع، والأخطاء في الإنساب وأنه لا يمحض مصادره، لكنه مع ذلك يبني شكاً في بعض رواياته، ويستعين بالأيات القرآنية لتعزيزها، كما استفاد من الوثائق والمواد المكتوبة، والروايات الشفوية، لهذا فإن كتابه يرتفع إلى منزلة عالية القيمة، ولاسيما أنه يمثل أقدم الكتب التشرية العربية التي وصلت إلينا جميعاً⁽⁴²⁾.

ويمثل كتاب «المغازي» للواقدي الصورة الأخيرة من مراحل تطور السيرة النبوية في القرنين الأول والثاني للهجرة/ السابع والثامن للميلاد، فهو يقتصر على غزوات الرسول وسرايته في الفترة المدنية، ويطبق قواعد المنهج الإسلامي أكثر من سلفه ابن إسحاق، فقد كان يرتب التفاصيل المختلفة للأحداث بطريقة منطقية لاتغير، حيث يبدأ مغازييه بذكر الرجال الذين نقل عنهم الأخبار، ثم يذكر المغازي مع تاريخ كل غزوة بدقة، وغالباً ما يذكر تفاصيل جغرافية عن موقع الغزوة ويدرك الغزوات التي قادها الرسول بنفسه، وأسماء من استخلفهم على المدينة في أثناء غيابه ثم يورد شعار المسلمين في القتال⁽⁴³⁾.

والواقدي أكثر دقة في أسلوبه من ابن إسحاق ولاسيما في استعمال

(42) انظر: الدوروي، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 28 - 29، حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص 209.

(43) محمد بن عمر الواقدي، كتاب المغازي، تحقيق، مارسلن جونس (ط3، بيروت، عالم الكتب، 1984)، مقدمة المحقق، 31/1.

الإسناد وفي تحقيق توارييخ الحوادث، وفي الاعتدال في الاقتباس من الشعر والتقليل من عنصر القصص الشعبي⁽⁴⁴⁾. كما أنه لم يكن راوياً فحسب، بل راوياً وناقداً ممحضاً لكتير من مصادره وأخباره، سواء بتطبيق قواعد نقد الإسناد عليها، أو الاستعانة بالملاحظة الحسية والتجربة في ذلك، عن طريق زياراته لمواقع المعارك والغزوات، التي كانت تعطيه صورة دقيقة عن المكان الذي جرت فيه الغزوة، وكان يميل إلى ترجيح بعض الروايات المتناقضة على الأخرى، الأمر الذي يشير إلى روح النقد عنده، حيث يستعمل بعض العبارات التي تدل على ذلك مثل «والثبت عندنا» و «القول الأول أثبت عندنا»⁽⁴⁵⁾.

ويضع القسم الأول من كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد، الخطوط الأخيرة لهيكل السيرة، فهو جاوز شيخه الواقدي في تنظيم مادته وتبنيها، وفي استخدام مجموعة أوفى من الوثائق وتطبيق المنهج الإسلامي في الرواية والنقد تطبيقاً كاملاً على ما ورد في كتابه، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الأخبار التي تتصل بالرسول (صلى الله عليه وسلم) وعصره، أم في الأخبار التي بعد عصر النبي، وينتهي إسناده في غالبه الأمر، ولا سيما في أخبار الرسول الكريم، إلى شهود العيان. كما يتصرف ابن سعد بالدقة في التطبيق والأمانة في النقل والصدق في الأداء، ولهذا فهو عندما يروي أخباراً بأسانيد مختلفة، وفي بعضها زيادة على بعضها الآخر، ينقل الأسانيد كما سمعها، وينص على ما فيها من زيادة أو نقصان⁽⁴⁶⁾. وتشير الأقسام الأخرى من كتاب «الطبقات الكبرى»، التي خصصها ابن سعد لدراسة حياة الصحابة والتابعين، إلى تطور جديد في

(44) الدوروي، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص30، وانظر: أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص54 - 55.

(45) الواقدي، المرجع نفسه، 1/ 220، انظر أيضاً: موافي، المرجع السابق، ص208 - 209.

(46) المرجع نفسه، ص211 - 212.

التاريخ الذي عرف بالطبقات أو التراجم وتؤكد هذه المصنفات الارتباط الوثيق بين التاريخ وعلم الحديث، لأن هذه المواد جُمعت في الأصل بقصد نقد الأحاديث وتمحیصها والتأكد من صحتها⁽⁴⁷⁾.

وفي الوقت الذي قطعت فيه دراسة السيرة هذه المرحلة الكبيرة من التقدم، تطور الاتجاه الثاني للكتابة التاريخية، وهو الاتجاه الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي يعني بالماضي والأنساب القبلية، وكان لحروب التحرير دور كبير في إضافة أمجاد جديدة إلى الموضوعات القبلية، كما أن إنشاء الدولة العربية الإسلامية الكبيرة فتح آفاقاً جديدة، ولاسيما بعد إنشاء الأمصار واستقرار القبائل فيها⁽⁴⁸⁾، وقد شجع الخلفاء الأمويون مثل هذه الدراسات، ولاسيما الأنساب⁽⁴⁹⁾، كما شهد القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد عدداً كبيراً من الأخباريين والنسابيين، واللغويين، الذين عملوا بنشاط في الحقول التي اختصوا بها. فمثل الإخباريون خط الدورات التاريخية، كما قام الآخرون بدور في هذه الدراسات وتركزت فعالياتهم في البصرة والكوفة، ومن أهم هؤلاء الإخباريين، عوانة بن الحكم (ت 147هـ/ 764م)، وأبي مختف لوط بن يحيى (ت 157هـ/ 774م)، وسيف بن عمر (ت 180هـ/ 796م)، ونصر بن مراحن (ت 212هـ/ 827م)، وعلي بن محمد المدائني (ت 225هـ/ 839م)، أما أشهر النسابيين الذي ظهروا في هذا العصر، فهم محمد بن السابب الكلبي (ت 146هـ/ 763م)، وابنه هشام (ت 204هـ/ 819م) وأبو اليقظان النسابة (ت 190هـ/ 805م) ومصعب الزبيري (ت 236هـ/ 850م)⁽⁵⁰⁾.

(47) كـ: المرجع السابق، ص. 58.

(48) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص. 33.

(49) انظر: طه، دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في مصر الأموي، ص 73 - 74.

(50) انظر: الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 35 - 41، سالم: المرجع السابق، ص. 67 - 71.

لقد أنتجت دراسات هؤلاء مادة تاريخية واسعة على مستويات مختلفة من الدقة، وهي مستمدّة، بشكل خاص، من أخبار الماضين، وأحوال العرب قبل الإسلام والسيرة النبوية، وأخبار الدولة العربية الإسلامية، وقد ازدادت المادة التاريخية زيادة جوهرية كبيرة منذ أوائل القرن الثالث إلى أوائل القرن الرابع للهجرة/ التاسع إلى العاشر للميلاد، وذلك بفضل استقرار دواوين الدولة العباسية، ولا سيما دواوين الإنشاء والجند والخارج والبريد وأمكن للمشتغلين بالتاريخ أن يستفيدوا منها في مؤلفاتهم. كما انتفعوا أيضاً من العهود الرسمية، والمراسلات السياسية، والإحصائيات للمواليد والوفيات، ومدد ولایة كبار موظفي الدولة من وزراء، وقادة، وعمال، وقضاة، وولاة مواسم الحج، ووصف الحروب الداخلية والحملات على الحدود الخارجية للدولة، كما قويت في هذا العصر أيضاً، أي إن القرن الثالث للهجرة/ التاسع للميلاد، حركة الترجمة من اللغات الأجنبية، ما قدم معلومات إضافية للمؤرخين، يضاف إلى ذلك، كان لسهولة التنقل بين أنحاء الدولة العربية الإسلامية دور كبير في حمل طلبة العلم والمؤرخين على الرحلة لطلب العلم والرواية، وأخذها عن الشيوخ ومشاهدة عجائب البلدان والآثار، ما شكل مصدراً هاماً للمادة التاريخية، يعتمد على المشافهة والمشاهدة، وفي أي حال، فإن مؤرخي القرن الثالث للهجرة/ التاسع للميلاد، اعتمدوا في مصادرهم لكتابه التاريخ على موارد عديدة هي السيرة النبوية، والسجلات الرسمية، والكتب المنقولة من اللغات الأجنبية، والمشاهدة والمشافهة⁽⁵¹⁾، كما حاولوا أن يستفيدوا أيضاً من كتب الأخباريين وكتب الأنساب والمصادر الأخرى المتيسرة، وشملت دراستهم، الأمة بصورة منتظمة، وقدمو معلوماتهم على هيئة رواية تاريخية متassكة، وكان عملهم يعتمد على انتقاء المادة بعد

(51) انظر: أحمد مختار العبادي، «العامة بالتاريخ عند العرب»، فصل ضمن كتاب: علم التاريخ، لهرنشو، ص38 - 40، المياض، المرجع السابق، ص25 - 26.

النقد، وتميزوا باتساع مداركهم ونظرتهم الشمولية العالمية⁽⁵²⁾.

ويأتي أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت 279هـ/892م) في مقدمة المؤلفين الذين ساروا على هذا النهج، ويمثل كتاباه، «فتاح البلدان»، و«أنساب الأشراف»، تطوراً كبيراً في هذا الاتجاه، بحيث يُعد الأول سجلاً للفتوحات الإسلامية، ولكثير من المعلومات المتعلقة بالنوادي الثقافية والاقتصادية والإدارية، وغيرها من النظم الاجتماعية والحضارية التي دُونها اعتماداً على كتب الفتوح، ومن خلال زياراته للأقصى⁽⁵³⁾، أما كتاب الأنساب فهو تاريخ عام اتخذ من (النسب) إطاراً تاريخياً لتناول تاريخ الدولة العربية الإسلامية في عصورها الأولى المليئة بالأحداث والتطورات وقد استخدم فيها الإسناد وأشار إلى موارده التي استقى منها مادته التي تناول أعلام الأسر العربية الشريفة⁽⁵⁴⁾.

ويعبرُ أحمد بن يعقوب بن جعفر المعروف باليعقوبي (ت 284هـ/897م) عن فكرة التاريخ العالمي، حيث راعى في كتابه «التاريخ» التسلسل التاريخي للأحداث والفترات، فبدأ بالخليفة وتاريخ الأمم القديمة قبل الإسلام، ثم التاريخ العربي الإسلامي إلى زمن الخليفة المعتمد العباسي سنة (259هـ/872م). كما كتب أيضاً كتاب «البلدان» في الجغرافية التاريخية، الذي يُعد أول مؤلف من نوعه باللغة العربية⁽⁵⁵⁾. أما كتاب أبي

(52) فارن: كتب، المرجع السابق، ص66، الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، من 48.

(53) المرجع نفسه، ص49.

(54) انظر: محمد جاسم حمادي المشهداني، موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، 1986)، 1/9.

(55) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص51، وانظر أيضاً: ياسين إبراهيم علي الجعفري، اليعقوبي المؤرخ والجغرافي (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1980)، ص60، فما بعدها، 196.

حنفية أحمد بن داود الدينوري (ت 282هـ/895م)، «الأخبار الطوال»، فهو أيضاً نموذج آخر للتاريخ العالمي الذي يتألف من سلسلة من الأخبار، تتناول فترة ما قبل الإسلام، والفترة الإسلامية، وتظهر في كتاب المعرف لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ/889م) أيضاً فكرة التاريخ العالمي، الذي يبدأ بالخلقة، وينتهي بعصر المعتصم العباسي (218 - 227هـ/842 - 833م)، وقد تناول فيه «أ أيام العرب» بإيجاز وتظهر عليه وجهة أصحاب الأخبار والأنساب في كتابة التاريخ⁽⁵⁶⁾.

ويمثل أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت 310هـ/922م) قمة ما وصل إليه تدوين التاريخ عند العرب، بحيث يُعد كتابة «تاريخ الرسل والملوك»، أهم المصادر وأغزرها مادة بالنسبة إلى القرون الأولى للعلم في المجتمع الإسلامي⁽⁵⁷⁾، ويمكن أن يُقسم هذا الكتاب إلى قسمين أساسيين: الأول، ما قبل الإسلام، والثاني الفترة الإسلامية.

تعرّض الطبرى في القسم الأول إلى بدء الخليقة، ثم عرض للأنباءوصولاً إلى الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام)، وأرخ للأمم القديمة التي سبقت الإسلام. ثم تحدث في القسم الثاني، ابتداء من عهد الرسول إلى سنة (302هـ/914م)، حيث تناول فيه عصر الرسالة، والخلفاء الراشدين، وعصر الدولة الأموية، وعصر الدولة العباسية، وقد تأثرت نظرية الطبرى في هذا القسم بدراساته وثقافته كمحاذٍ وفقى⁽⁵⁸⁾، لهذا فإن قيمة الروايات التاريخية التي أوردها تعتمد في نظره على قوة أسانيدها،

(56) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 54، كتب، المرجع السابق، ص 69 - 70، وانظر: أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص 69 - 70.

(57) فؤاد سركين، تاريخ التراث العربي - التدوين التاريخي، نقلة إلى العربية، محمود فهمي حجازي (المملكة العربية السعودية)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1403هـ/1983م، 1 : 159.

(58) الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 55

فحرص على الإسناد، وكلما كانت بداية الإسناد أقرب إلى الحادثة، كان ذلك أفضل للوصول إلى شاهد العيان، وقد تميز الطبرى بالحياد التام، وتجنب إعطاء حكم معين في الأحداث التي يتطرق إليها، ويبدو أن حياده هذا كان عن ورع ودقة علمية⁽⁵⁹⁾.

وقد سار الطبرى في تنظيم مادته في القسم الخاص بالتاريخ الإسلامي على ترتيب السنين، وهو ما يدعى بالنظام الحولي، أو الحوليات (Annals) الذي يخضع لتعاقب السنين المفردة، ويُعد الطبرى أول مؤرخ مسلم دون التاريخ على هذه الطريقة وبقي لنا كتابه، وهناك إشارات إلى مؤلفين آخرين سبقوا الطبرى في هذا المجال، لكن مؤلفاتهم فقدت، ولم تصل إلينا أمثل كتاب «تاريخ سنى العالم» لأحمد بن علي بن يحيى المعروف بأبي عيسى بن المنجم⁽⁶⁰⁾، وكتاب «التاريخ على السنين» للهيثم بن عدي (ت 206هـ/821م)⁽⁶¹⁾، وقد سار العديد من المؤرخين الذين جاؤوا بعد الطبرى على النظام الحولي، أمثل: مسکویہ (ت 421هـ/1030م) وابن الجوزي (ت 597هـ/1200م)، وابن الأثير (ت 630هـ/1233م) وأبو الفداء (ت 732هـ/1331م)، والذهبي (ت 748هـ/1347م)، وغيرهم.

ونتيجة لاعتراض المؤرخين بأقاليمهم وأمساكهم التي عاشوا فيها، فقد ظهرت ابتداء من منتصف القرن الثالث للهجرة/ التاسع للميلاد، توارييخ محلية، جمع فيها علماء هذه الأقاليم الروايات التاريخية الخاصة ببلدهم، فتأثير ذلك في كتابة التاريخ عند العرب تأثيراً كبيراً، يتضح في كثرة ما ألف

(59) انظر: مصطفى، المرجع السابق: 1/ 256، أحمد (أبوضيف) المرجع السابق، ص. 71.

(60) انظر: ابن النديم، المصدر السابق، ص. 207.

(61) المصدر نفسه، ص. 136، وانظر أيضاً: روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص. 101 -

.105، سالم، المرجع السابق، ص. 87 - 88.

من هذه التوارييخ المحلية وكتب التراجم والطبقات الخاصة⁽⁶²⁾، ومن أمثلة هذه التوارييخ، كتاب «فتح مصر وأخبارها» لعبد الرحمن بن عبد الحكم (ت 257هـ/870م)، و«تاریخ بغداد»، لأحمد بن أبي طاهر طيفورات 280هـ/893م)، و«تاریخ الموصل» لأبي زكريا يزيد بن محمد بن أبياس الأزدي (ت 334هـ/945م)، وكتاب «أخبار ملوك الأندلس» لأحمد بن محمد بن موسى الرازي (ت 334هـ/945م)، و«تاریخ أفريقية والمغرب» لأبي القاسم ابراهيم بن الرقيق القيرواني (ت 423هـ/1031م)، و«تاریخ بغداد وأعلامها» للخطيب البغدادي (ت 463هـ/1070م) و«تاریخ دمشق وأعلامها» لابن عساكر (ت 571هـ/1175م)، وكتاب «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» لابن عذاري المراكشي (ت بعد 712هـ/1312م) وكتاب «الإحاطة في أخبار غرناطة» للمؤذن لسان الدين بن الخطيب التلمصاني (ت 776هـ/1374م).

وتتضمن معظم هذه الكتب معلومات تاریخية وتراجم لأعلام العلماء وخططاً لبعض المدن التي تتحدث عنها، كما استهدف قسم منها الكتابة عن التاريخ المقدس لبعض المدن الإسلامية، مثل ذلك «أخبار مكة» لأبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقي (ت بعد سنة 244هـ/858م)، وكتاب «الذرة الثمينة في أخبار المدينة» لمحمد بن محمود بن النجاشي (ت 647هـ/1249م) وغيرها من التوارييخ التي يمكن أن تندرج ضمن التوارييخ المحلية الدينية⁽⁶³⁾. وإلى جانب هذه التوارييخ المحلية، لم ينقطع المؤرخون العرب عن التأليف في التوارييخ العامة، فبعد الطبرى الذى أشرنا إلى

(62) فارن: گب، المرجع السابق، ص 41، العبادى، فى: علم التاریخ، ص 41، الدورى: بحث فى نشأة علم التاریخ عند العرب، ص 56، وانظر: أحمد (أبو ضيف) المرجع السابق، ص 63.

(63) انظر: سالم، المرجع السابق، ص 119.

تاریخه آنفاً، وضع المسعودي (ت 346هـ/ 957م) کتابه الشهير «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، وصنف مسکویه کتابه «تجارب الأمم»، وألف ابن الأثير «الكامل في التاريخ»، وكتب أبو الفداء «المختصر في أخبار البشر»، وأخيراً وضع ابن خلدون کتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر».

وقد تطور تدوین التاریخ عند العرب نتيجة للأحداث السياسية التي مرت بالأمة العربية الإسلامية، فقد أعقب التفرق السياسي، وظهور الكيانات التي استقلت عن السلطة المركزية وهن في القوة الذاتية لل المسلمين، ما شجع الطامعين من الأجانب على مهاجمة أجزاء متعددة من جسم الدولة العربية الإسلامية، فأغار الصليبيون في القرنين الخامس والسادس للهجرة/ الحادي عشر والثاني عشر للميلاد، على ممتلكات المسلمين في المشرق والمغرب، كذلك هاجم المغول مقر الخلافة العباسية في بغداد، ودمروا معالم الثقافة والحضارة العربية الإسلامية فيها، وفي الوقت نفسه، كانت الأحداث في مغرب الوطن العربي الإسلامي تسير من سوء إلى أسوء، نتيجة لغلبة قوى الممالك الأسبانية، والسيطرة على المدن العربية في الأندلس الواحدة تلو الأخرى، حتى لم يتبق لدى المسلمين سوى رقعة صغيرة من الأرض، هي مملكة غرناطة، التي تضم المدينة وما حولها من مناطق محددة، فكان من الطبيعي، كما يقول عبد الحميد العبادي⁽⁶⁴⁾، أن ينحو المؤرخ العربي المسلم بعد هذه الأحداث الجسم والخطوب العظام منحني آخر في التاریخ، تميز بالنظرية الفلسفية العميقية، ومحاولة التعرف إلى علل الحوادث، وأسباب قيام الدول، وعوامل سقوطها ومظاهر العمران وأصول الاجتماع «وهذا ما صنعه فيلسوف مؤرخي العرب قاطبة عبد الرحمن بن خلدون في مقدمة تاريخه التي لم يكتب مثلها على الإطلاق»، وقد بز ابن خلدون كثيراً من فلاسفة

(64) علم التاریخ (الفصل الخاص بالتاریخ عند العرب)، ص.42.

علم التاريخ ونقاده في العالم القديم والحديث، حتى اعترف بفضلة علماء أوروبا المحدثون، وأشادوا بتصوره لفلسفة التاريخ، وأحوال الأمم الروحية، والأسباب الطارئة عليها، وكيفية تأسيس الدول، وتتنوع المدنيةات وعوامل نموها وسقوطها⁽⁶⁵⁾.

وبعد هذا لم يلبث علم التاريخ، في مرحلة تطورية أخرى، أن نظر إليه على أنه يحتمل أن يكون هو نفسه محلًا للبحث والاستقصاء، فوضع العلماء المسلمين مصنفات في علم التاريخ، من ذلك مثلاً ما ذكره الصفدي (ت 674هـ/1372م) في مقدمة كتابه «الوافي بالوفيات»، وما كتبه محمد بن سليمان الكافيجي (ت 879هـ/1474م) في كتابه «المختصر في علم التاريخ»، وقد وصلت المؤلفات التاريخية المهمة بعلم التاريخ إلى مرحلة عالية من الدقة والانتقان والشمول، حين وضع محمد شمس الدين ابن عبد الرحمن السخاوي (ت 902هـ/1497م) كتابه المعروف بـ«الإعلان بالتوبیخ لمن ذم التاريخ»، الذي يعد عرضاً شاملأً ورائعاً لعلم التاريخ الإسلامي⁽⁶⁶⁾.

يتبيّن من هذا العرض الموجز لتطور التدوين التاريخي عند العرب، مدى الإنجاز الذي حققه في هذا المجال، ويلاحظ القارئ، البون الشاسع بين الرواية الشفوية القديمة، وفلسفة التاريخ التي جاء بها ابن خلدون، وتاريخ التاريخ عند السخاوي، وهكذا نما هذا العلم وتفرع، وبلغ مرحلة عظيمة من التطور، أما من حيث الطريقة العلمية التي سار عليها المؤرخون العرب، فقد ابتدأت عندهم، كما رأينا، باعتبار التاريخ فرعاً من علم الحديث، فتأثروا بطريقة المحدثين في جمع الروايات ونقدتها، واهتموا بالإسناد إلى المصدر الأصلي، أي شاهد العيان العدل

(65) موافي، المرجع السابق، ص 273.

(66) روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص 372.

الذي رأى الحادثة، أو له علم مباشر بها أو أخذها من بعض مواردتها، مثل كتاب قديم ضاع، أو من بعض أهل الbadia. وكان النقد عندهم، أي الجرح والتعديل ذاتياً، أي منصباً على الرواية، لا موضوعياً غير منصب على المرويات. وقد ضمنت لهم هذه الطريقة إلى حد بعيد صحة الأخبار المتصلة بالسيرة النبوية، وأحداث الدول العربية الإسلامية. وكان أساس ضبط الأخبار عندهم، توقيتها الدقيق بالأيام والشهور والسنين. وقد انفردوا بهذا الضبط عن مؤرخي اليونان والروماني وأوروبا في العصور الوسطى، التي لم يظهر فيها هذا النظام للتوقيت قبل عام 1597م⁽⁶⁷⁾.

وقد تم عرض الروايات التاريخية التي جمعت ونقدت وضبطت، كما أشرنا أعلاه، بحسب موضوعاتها، كرسائل أو كتب تشبه أبواب الحديث، وذلك بالنسبة إلى أصحاب السيرة والمغازي والإخباريين الأوائل، أما بالنسبة إلى المؤرخين، فقد سلكوا في عرض الحوادث طرقاً مختلفة منها، وهي الأقدم، ما يعتمد على ترتيب السنين أي الحوليات، وقد أسلفنا الإشارة إليها في أثناء الحديث عن الطبرى، والطريقة الثانية، هي سوق الحوادث مساق الفضة المنسقة المرتبة على العصور، وقد جرى عليها اليعقوبى والدينوري، والسعودى، وابن خلدون وغيرهم⁽⁶⁸⁾.

وقد آثر بعض المؤرخين الكتابة بهذه الطريقة بحسب الأسر الحاكمة أو الدول، مثل ابن الصيرفي (ت 570هـ/1174م) في كتابة «الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية»، وابن واصل (ت 697هـ/1297م) في كتابة «مفرج الكروب في أخبار بنى أىوب»، وأبو الوليد إسماعيل بن الأحمر (ت 807هـ/1404م) في كتابة «روضه النسرين في دولة بنى مرين»، كما كتب بعضهم في تاريخ الخلفاء والملوك، مثل الصولي، (ت 335هـ/946م)

(67) انظر: العبادي، علم التاريخ (الفصل الخاص بالتاريخ عند العرب)، ص 44.

(68) المرجع نفسه، ص 44 - 45.

في «أخبار الراضي والمتقي بالله»، وابن شداد (ت 632هـ/1234م) في سيرة صلاح الدين والسيوطى (ت 911هـ/1505م) في «تاريخ الخلفاء».

كذلك رتب بعض المؤرخين الآخرين كتبهم بحسب الطبقات، وقد أسلفنا الحديث عن «الطبقات الكبرى» لابن سعد. كما كتبوا في التراجم، التي هي معاجم لسيرة مشاهير الرجال والعلماء، وما قاموا به من أعمال. ويأتي كتاب «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت 626هـ/1226م)، وكتاب «وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان» لابن خلkan (ت 681هـ/1282م)، في طبعة هذه الكتب، ويضاف إليهما كتاب ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/1449م) «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، وكتاب السخاوي «الضوء الالمعن لأهل القرن التاسع»، وقد استخدمت كتب الطبقات والتراجم في ميدان آخر، مثل كتاب «طبقات النحويين» للزبيدي (ت 379هـ/892م) وكتاب «طبقات الأطباء» لابن أبي أصيبيعة (ت 668هـ/1269م) وغيرهما.

وقد سار قسم آخر من المؤرخين بحسب الأنساب، وقد أشرنا إلى بعض هؤلاء من أمثال مصعب الزبيري الذي ألف في «نسب قريش»، والبلاذري الذي عُني في كتابه «أنساب الأشراف» بدراسة نبلاء العرب، وخصص فيه نسب قريش باهتمام بالغ⁽⁶⁹⁾، وساهم المؤرخون الأندلسيون أيضاً بنصيب وافر في مؤلفات الأنساب، ولا سيما أحمد بن محمد بن موسى الرازى، الذي ألف موسوعة ضخمة في أنساب العرب في الأندلس بعنوان «كتاب الاستيعاب في أنساب مشاهير أهل الأندلس»⁽⁷⁰⁾، وابن حزم القرطبي (ت 456هـ/1063م) الذي اشتهر بكتابه المعروف بـ«جمهرة أنساب العرب».

(69) انظر: سالم، المرجع السابق، ص 91 - 96.

(70) انظر: عبد الواحد ذئون طه، نشأة ندوين التاريخ العربي في الأندلس (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ص 25.

وهناك مؤرخون آخرون كتبوا عن أحداث عاصروها، معتمدين على المعاينة والمشاهدة والسماع، فجاءت كتبهم أشبه ما تكون بالمذكرات الشخصية، مثل كتاب «الاعتبار» لأسامة بن منقذ (ت 458هـ/1188م) وكتاب «البيان أو مذكرات الأمير عبدالله بن بلقيس»، حاكم غرناطة في عصر الطوائف، الذي صور فيه الأحداث الأخيرة التي سبقت عزله عن إمارته ونفيه إلى المغرب وكتاب «أخبار المهدى بن تومرت» لأبي بكر الصنهاجي المعروف بالبيدق (القرن السادس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد)، الذي رافق محمد بن تومرت في رحلاته، ووصف معاركه الأولى مع المرابطين. كذلك مجموعة رسائل ابن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس، التي سجل فيها مشاهداته في هذه البلاد⁽⁷¹⁾. وتعذر كتب الرحلات أيضاً من هذا القبيل، وقد اشتهر منها رحلة ابن جبير لمحمد بن أحمد بن جبير الكتاني (ت 614هـ/1217م) ورحلة ابن بطوطة المعروفة باسم «تحفة الناظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» لمحمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت 779هـ/1366م).

ولابد في ختام الحديث عن إسهام العرب في التدوين التاريخي من الإشارة إلى بعض المميزات التي تميزت بها الحركة التاريخية في الحضارة العربية الإسلامية، ويأتي على رأس هذه المميزات، أنها كانت مستقلة، أي إنها لم تكن متاثرة بالحضارات القديمة السابقة والمعاصرة، فلم يتأثروا بالإغريق، أو الرومان، أو الفرس وغيرهم من الشعوب الأخرى، بل اعتمدوا في أساليب تدوين التاريخ على إبداعاتهم واجتهاداتهم ومدى ملائمة هذه الأساليب لظروفهم وتطور الحياة الفكرية والثقافية لديهم على مر العصور. فالحركة التاريخية على هذا الأساس، كانت حركة عربية أصلية، ولا يمكن أن يعتد ببعض الاستثناءات التي تمثل بدخول الروايات

والأساطير عن طريق بعض اليهود والنصارى ولا سيما (الإسرائيليات)، التي دسها بعض أهل الكتاب الذين اعتنقوا الإسلام لاحقاً، من أمثال كعب الأحبار، ووهب بن منبه وغيرهما⁽⁷²⁾.

ولم يكن معظم المؤرخين المسلمين من الموظفين الحكوميين، بل كانوا مستقلين عنوا بالتاريخ لمجرد الرغبة الشخصية، وحباً في العلم، ولذلك فقد ألقوا ما حلّ لهم من كتب، دون أن يكون للسلطة من تأثير عليهم، ولاسيما أن قسماً كبيراً منهم كانوا في سعة من العيش، وليسوا في حاجة إلى مساعدة الدولة، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الكتاب الذين عالجوا أحداً تارياً بناء على طلب الحكام، ومع ذلك، فقد تميز هؤلاء بالتزاهة، والصدق في تناول الأحداث باستثناء حالات نادرة جداً، جنح فيها بعضهم إلى التحيز في كتابته للتاريخ، مثل إبراهيم بن هلال الصابي (ت 384هـ/994م) الذي اعترف بما نسبه من أباطيل وأكاذيب إرضاء لبني بويه في كتابه «التاجي»⁽⁷³⁾.

ويتميز المؤرخون العرب بالضبط في تسجيل الحوادث وصحة الأخبار التي أوردوها، ولاسيما الأحداث الإسلامية، وقد جاءتهم هذه الصحة من الطريقة التي عالجوا فيها الأخبار، واعتمادهم على مبدأ النقد، وعدمأخذهم إلا عن العدول الثقات، متبعين في ذلك علماء الحديث في تقدمهم لسلسلة الرواية، وتطبيق مبدأ الجرح والتعديل عليهم، كما كان هناك - إجمالاً - عنابة بالموضوعات التاريخية نفسها، كما فعل المسعودي، واليعقوبي وغيرهما، وقد أنت صحة الأخبار لديهم من ابتكارهم للتوقيت الكامل، من حيث ذكر الأيام والشهور والسنين، الأمر الذي يدعو إلى

(72) انظر: روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص 456 - 457، نصار، المرجع السابق، ص 51 - 52.

(73) روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص 86.

التدقيق في الأخبار وصحتها⁽⁷⁴⁾.

وهناك من يعيّب على المؤرخين العرب «ضعف ملامة النقد عندهم بوجه عام»⁽⁷⁵⁾، ولعل هذا النقص قد جاء من اهتمامهم الزائد بنقد الأسانيد دون النصوص، الأمر الذي يسر إلى حد ما الاتصال، لأن من السهل اختراع الإسناد، لكن هذه الظاهرة يجذب النظر إليها على أنها ضعيفة ونادرة، بسبب نقدتهم الشديد للرجال. وقد حاول بعض المؤرخين تناول نقد المرويات أيضاً، كما فعل المسعودي في كتابه «مروج الذهب»، ومحمد بن علي بن طباطبا (ت 909هـ/1309م)، في كتابه «الفخرى في الآداب والسلطانية»، الذي كان مؤرخاً وناقداً، ولقد بلغ ابن خلدون شأنه بعيداً في اتباعه النقد وتمحیص الأخبار، وعاب على المؤرخين الذين سبقوه نقلهم لبعض الروايات وتسجيلها في كتبهم بأغلاطها وزلاتها، دون أن يعملوا ذهنهم في فهمها ونقدها، أو ذكرهم لأخبار بعيدة عن الواقع وتتميز بالإغراء في الخيال إلى حد تزييف الخبر وتسويقه⁽⁷⁶⁾.

وكان اهتمام عدد كبير من المؤرخين العرب في موضوع التاريخ العام منصبًا بالدرجة الأولى على الأفراد والحروب، دون الالتفات إلى شؤون المجتمع، وما يقتضيه تسلسل الأحداث من تعليل وتفسير، وإذا ما استثنينا بعض المؤرخين الكبار، أمثال الطبرى وابن عذاري، وأحمد بن علي المقرىزى (845هـ/1441م) وابن خلدون، نجد أن معظم الباقيين، لم يعنوا العناية الكافية بأحوال المجتمع، والشأنون العامة للجماعات، ولم يفردوا مواضيع خاصة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بوجه

(74) المرجع نفسه، ص.94.

(75) العبادي، علم التاريخ (الفصل الخاص بالتاريخ عند العرب)، ص.45.

(76) ابن خلدون، المقدمة، ص.9، فما بعدها، وانظر: موافي، المرجع السابق، ص.268 - .

عام. ومع ذلك، فإن هذه الموضوعات ليست مفقودة تماماً في كتب التاريخ، والأدب والفقه والرحلات وغيرها، ولكنها تأتي عرضاً ويجب على الباحث أن يبذل الكثير من الوقت والجهد للإفادة منها واستخلاصها من مطانها⁽⁷⁷⁾.

إن بعض أوجه النقص التي أشرنا إليها في طريقة تدوين التاريخ العربي، لا تقلل بأي حال من الأحوال من قيمة ما قدمه المؤرخون العرب من معلومات تاريخية هائلة استفاد منها من جاء بعدهم من المهتمين بالتاريخ، «وإن العلم الحديث»، كما يقول عبد الحميد العبادي⁽⁷⁸⁾، «يسجل لهم أول من ضبط الحوادث بالإسناد والتقويت الكامل، وأنهم مدوا حدود البحث التاريخي ونؤعوا التأليف فيه وأكثروه إلى درجة لم يلحق بهم فيها من تقدمهم أو عاصرهم من مؤرخي الأمم الأخرى، وأنهم أول من كتب في فلسفة التاريخ والاجتماع وتاريخ التاريخ وأنهم حرصوا على العمل جهد طاقتهم بأول واجب المؤرخ وأخره. وهو الصدق في القول والنزاهة في الحكم»، ولقد انتقل منهجمهم في كتابة التاريخ، القائم على الملاحظة المباشرة، وشهاد العيان، وطريقتهم في كتابة الحواليات، والترجم، وغيرها من أشكال التأليف التاريخي، إلى غيرهم من الأمم ولا سيما أوروبا في القرون الوسطى، كما سنلاحظ ذلك في البحث الآتي.

خامساً: التدوين التاريخي في أوروبا:

يتفق أغلب المؤرخين على أن سنة 476م، التي تمثل انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية، هي بداية العصور

(77) قارن: باقر وحيد، المرجع السابق، ص39.

(78) علم التاريخ، ص45.

الوسطى الأوروبية التي تميزت بانحطاط سياسي وحضارى دام نحو ألف عام، ولقد شهدت هذه العصور انتشار الديانة المسيحية وتوسيعها في أوروبا بعد القضاء على الوثنية الرومانية في حدود القرن الرابع للميلاد. وقد تحول تدوين التاريخ في هذه الفترة إلى أيدي القساوسة والرهبان، وأصبح بذلك خاضعاً للآهوت، وفقد كل صفة علمية محتملة كان يتمتع بها في عصور الإغريق والرومان. فنداً مشحوناً بأخبار الخوارق والكرامات ولا يعني إلا بما له علاقة بالدين، «وجملة القول» كما يرى هرنشو⁽⁷⁹⁾، «أن تحول التاريخ إلى رجال الدين كان معناهمحو التاريخ الصحيح من الوجود محواً دام ألف عام».

وكانت طريقة تدوين التاريخ في العصور الوسطى تجري بحسب السنين، أي الحواليات، التي تدون فيها حوادث كل سنة⁽⁸⁰⁾، لكنها كانت ترتكز على أمور غير جادة أحياناً، مثل الاقتصار على المعجزات، وخارق العادات، من قبيل الزلازل، وتداول المخلفات المقدسة، لكنها ابتدأت بالارتفاع التدريجي، ولا سيما في أواخر العصور الوسطى، بحيث أصبحت، إلى حد ما، سجلات قيمة لأحداث التاريخ، كذلك أتبع مؤرخو العصور الوسطى نوعاً آخر من التدوين الذي يتبع التواريخ المتسلسلة في عدد من السنين، أي هو من قبيل التقويم للحوادث (التواريخ *Chronicles*) وكان الغرض منها هو تلخيص تاريخ البشرية منذ الخليقة إلى وقت تدوينها⁽⁸¹⁾.

ولقد بُرِزَ من المؤرخين المسيحيين الذين ساروا على هذا النهج من

(79) علم التاريخ، ص.25.

(80) بارنز، المرجع السابق، .95/1.

(81) هرنشو، المرجع السابق، ص.29، وانظر: حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص.361 - .364

التأليف، المؤرخ يوسيبيوس (Eusebius) المتوفى في حدود سنة 340⁽⁸²⁾، والقديس جيروروم (Jerom) المتوفى في حدود سنة 400، والذي يعد مؤسس الكنيسة اللاتينية، وأفريكانوس (Africanus) الذي كتب تاريخاً للعالم منذ الخليقة حتى وفاته عام 221م، وهروشيش (Paulus Orosius) الذي عاش في القرن الخامس للميلاد، وكتب مجموعة من الأساطير القائمة على التحيز والهوى، أسماءها الكتب السبعة المؤلفة في الرد على الوثنيين⁽⁸³⁾، وكانت مراكز المراجع التاريخية طوال العصور الوسطى مقتصرة على بعض الأديرة والكنائس، كما أُولئِي بعض المؤرخين اهتماماً بحفظ أخبار القديسين المسيحيين الشهداء وتكرييمهم، وبيان ما امتحنوا به من مصاعب في سبيل إيمانهم، وهكذا حلّت سيرة القديسين محلَّ سير العظام وترجمتهم⁽⁸⁴⁾.

كانت مؤلفات هؤلاء المؤرخين بعيدة كل البعد عن الحسن النضري الذي يُعدُّ أهم صفة من صفات المؤرخ الحديث، كذلك امتنازت بعدم الحياد والبعد عن الموضوعية والتحزب والانحياز بحسب هو المؤرخ وتعلقه بما يكتب عنه. وهكذا فقد أخفقت الحركة التاريخية في العصور الوسطى في تحرى الحقائق، لكنها مع هذا شهدت نوعاً من الفلسفة التاريخية، التي تقوم على إيجاد نظرة شاملة، أو تعليل عام لمجرى الصراع بين عوامل الخير المتمثلة بالدين، وعوامل الشر التي هي كل ما عدا ذلك، ويمثل هذا الاتجاه القديس أوغسطين (St. Augustin) المتوفى سنة 430م، في كتابه «مدينة الله»، حيث حاول أن يبرهن، أن المهم هو

(82) كولنجرود، المرجع السابق، ص 110.

(83) هرنشو، المرجع السابق، ص 26، حاطوم وأخرون، المرجع السابق، ص 369.

(84) هورس، المرجع السابق، ص 33.

مدينة الله السماوية التي هي هدف جميع المؤمنين⁽⁸⁵⁾، ويعد هذا الكتاب ثمرة مجهد جليل قام به خيال هذا القديس، لكن محاولته الفلسفية هذه لم تكن موفقة إلى حد كبير، كما يرى أحد المؤرخين الغربيين المحدثين⁽⁸⁶⁾، لأن الكتاب «لا يحوي فلسفة ولا تاريخاً ولكن مجرد لاهوت وقصص».

وقد تطورت (التوارييخ Chronicles) التي كتبت في آواخر العصور الوسطى وأصبح بالإمكان تسميتها «تاريخاً»⁽⁸⁷⁾. وظهرت نماذج جيدة منها، مثل تاريخ نانت Chronicle of Nantes، في فرنسا، والتاريخ الإنجلوسكسوني Anglo-Saxon Chronicle في ألمانيا، والتاريخ الأكبر لماثيو باريس Mathew of Paris في إنجلترا، ثم أخذ الكتاب في القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد/ الثامن والتاسع للهجرة، يعدلون عن الشكل الحولي ويقللون من ذكر المعجزات والكرامات، ويتخون أسلوب القصة المنسقة، ويرى هرنشو⁽⁸⁸⁾، أن التقدم الملحوظ في تاريخ العهد الأخير من العصور الوسطى، ربما كان ناشئاً إلى حد بعيد عن تأثير الحضارة العربية والإسلامية، التي انتقلت إلى العالم الغربي نتيجة الغزوات الصليبية، ومن صقلية وجنوب إيطاليا والأندلس، فكان ذلك إضافة إلى عوامل أخرى داخلية، من أهم الحوافز القوية التي ساعدت انتهاء العصور الأوروبية وانبثق فجر العصور الحديثة.

والواقع أنه لا يوجد انقطاع بين العصور الحديثة والعصور الوسطى، وأن هذا التقسيم ما هو إلا نوع من أنواع الاصطناع لتسهيل دراسة التاريخ

(85) فارن: حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص 368 - 369.

(86) هرنشو، المرجع السابق، ص 27 - 28.

(87) انظر عنها: بارنز، المرجع السابق، 1 / 97 - 101.

(88) علم التاريخ، ص 31 - 33.

الأوروبي، فالتاريخ هو سلسلة متواصلة من الحلقات التي يتم بعضها بعضاً، وأن النهضة التي نمت في حدود القرن الخامس عشر للميلاد/ الناسخ للهجرة، ليست في منطلقها سوى عود على القديم، والتفاتة إلى الماضي، حيث ظهر ما يعرف بعصر الانبعاث أو النهضة (Renaissance) وقد توجّه انتباه المفكرين في هذا العصر إلى الماضي القديم، أي أدب الإغريق والرومان، وأهملوا إجمالاً يكاد يكون تماماً تلك الحقبة التي عرفت بالعصور الوسطى، فصبح التاريخ بالصيغة الزمنية، نتيجة لتقدير النظم الدولية، وتعقد العلاقات بين البلدان، واحتياج كل بلد إلى كتابة تاريخه، وقد بدأت هذه النهضة في دوبلات المدن الإيطالية، التي عُدّت مهد المدينة الجديدة، نتيجة للازدهار الاقتصادي الكبير الذي حققه هذه المدن، ومنها انتشر الأسلوب الجديد في تدوين التاريخ إلى بقية أنحاء أوروبا، فتولى الرجال العلمانيون كتابة التاريخ بدل رجال الدين، وعدلوا عن الصيغ السابقة التي تهتم بالخرافات والخوارق والمعجزات، واجتاحت العقلانية الحقل التاريخي، وتحسنت الأساليب الكتابية، نتيجة للرجوع إلى الآداب القديمة، وازداد اهتمام المفكرين بشؤون الإنسان، الأمر الذي أدى إلى تسمية الحركة الفكرية التي سادت عصر النهضة باسم الحركة الإنسانية⁽⁸⁹⁾ (Humanism).

ولقد كان من أهم ميزات هذه الحركة محاولة تقييم المادة التاريخية التي كُتبت في العصور الوسطى من كل ما علق بها من وهن وخرافات، ومحاولة التفتيش عن النصوص القديمة وتمحیصها، ونمو روح النقد وطلب المعرفة والبحث الحر، وتحكيم العقل في مسائل التاريخ. ولكن

(89) تارن: المرجع نفسه، ص 4847، هورس: المرجع السابق، ص 36 - 38، كولنجروود، المرجع السابق، ص 119، فيما بعدهما، حاطرم وآخرون، المرجع السابق، ص 437، فيما بعدهما.

من جهة أخرى، ظهرت في كتابات الإنسانيين نزعة وطنية، ولا سيما بالنسبة إلى المدن والبلاد التي كان ينتمي إليها كل واحد منهم، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بتحري الحقائق والبحث عن السجلات. وقد اعتمدت بعض الأسر الحاكمة في أوروبا بعض المؤرخين الذين عينوا لغرض القيام بوظيفة تدوين التاريخ ووضع المؤلفات التي تخدم أهدافها وتوضح نظمها الدستورية والقضائية وتشيد بعظمتها⁽⁹⁰⁾.

ومن أشهر المؤرخين الذين برزوا في عصر النهضة هو لورنزو فالا (Lorenzo Valla) (ت 1457)، الذي تميز بملكة القدر، ولا سيما بالنسبة إلى نظم الكنيسة والعقيدة المسيحية، وأسس السلطة الزمنية للبابوات⁽⁹¹⁾. وكذلك بروز ليوناردو برونلي (Leonardo Bruni) (ت 1444) الذي كتب في تاريخ فلورنسا وكانت كتاباته تميز باظهار الخصائص البارزة للعصر، من التأكيد على الصفة الزمنية، والاهتمام بتحليل الأحداث السياسية، والرجوع إلى القديم، والتعقل للأشياء، والعناية بشؤون الإنسان⁽⁹²⁾. ولقد أنجبت مدينة فلورنسا مؤرخاً قديراً آخر، هو نيكولو ميكافيلي (Niccolo Machiavelli) (ت 1527) مؤلف كتاب «الأمير» الشهير، الذي قدم فيه خلاصة تجاربه السياسية التي اكتسبها من كثرة تقلبه في المناصب الكبيرة في مدینته، وأطلاعه على أحوال الجمهوريات الإيطالية والدول الأوروبية، وخلاصة فلسفته السياسية التي ضمنها في هذا الكتاب، الذي يذكر فيه أنه لم يزوره بالجمل الطويلة، ولا بالزخارف اللغوية الطنانة، ولا بالحللي الجذابة التي يلجأ إليها الكثير من الكتاب لتتنمي مؤلفاتهم، هي أن الغاية تبرر الواسطة. وقد تأثر بفلسفته كثير من ساسة أوروبا بوجه عام⁽⁹³⁾.

(90) انظر: هورس، المرجع السابق، ص.38.

(91) حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص.439.

(92) هرنشو، المرجع السابق، ص.49.

وكان من أهم نتائج النهضة الأوروبية قيام حركة الإصلاح الديني في أوائل القرن السادس عشر للميلاد/ العاشر للهجرة، التي تزعمها المصلح مارتن لوثر (Martin Luther) (ت 1546م) الذي تحدى البابوية، وترجم الإنجيل إلى اللغة الألمانية، وظهرت نتيجة لحركته المذهب البروتستانتي. وقد تأثر تدوين التاريخ بهذه الحركة لما صاحبها من حروب ومجادلات بين الفرق المتخاصمة، التي احتاجت إلى حجج تاريخية لإثبات وجهات نظرها، فزاد الاهتمام بالبحث التاريخي، لكنه لم يكن بحثاً نزيهاً لأنّه استخدم لغرض الدعاية المذهبية، لا للتوصّل إلى الحقيقة التاريخية العلمية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن هذه الحركة أظهرت تهالكاً كبيراً على نبش أكداس التاريخ الكنسي، وأصبحت المادة التاريخية متوافرة بأيدي الباحثين، فجاءت الحقيقة التاريخية نتيجة غير مباشرة لتصادم الدعایتين المتناقضتين، أي الكاثوليكية، والبروتستانتية، وأصبحت الوثائق والمعلومات التي استخرجت في أثناء ذلك الصراع مادة أولية مهمة جداً استخدمت فيما بعد لدراسة التاريخ الكنسي الحديث القائم على التعقل والفهم⁽⁹⁴⁾.

وظهرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد/ العاشر والحادي عشر للهجرة، بواعث أخرى عدا اللاهوت شجعت على دراسة التاريخ في أوروبا، منها حركة الاستكشافات الجغرافية، والنهضة الاقتصادية التي أعقبت اكتشاف العالم الجديد، واتصال موانئ أوروبا الغربية بالتبادل التجاري مع البلاد البعيدة ونشوء الاستعمار والرأسمالية،

= حيري حماد (ط2، بيروت، مشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر 1967)، ص. 41.

(94) هرنسو، المرجع السابق، ص 54 - 57، وانظر أيضاً: بارنز، المرجع السابق: 175 / 1: حاطوم وأخرون، المرجع السابق، ص 440 - 442.

ونمو الطبقة الوسطى، وانحسار الإقطاع. فنثأ عن ذلك كله مؤلفات تاريخية تصف هذه الأحداث الكبرى والظروف التي أدت إليها، والنتائج التي ترتب عليها⁽⁹⁵⁾. كذلك أثر على الحركة التاريخية ما دار في أوروبا من تيارات سياسية تركزت على النزاع الدستوري ما بين (1550 - 1650م) وظهور شخصيات من كبار المفكرين أثرت في النهضة الجديدة وفي أساليب تدوين التاريخ، ومن هؤلاء فرانسيس بيكون (Francis Bacon) (ت 1626م) الذي وضع الأسس لمنهج البحث العلمي⁽⁹⁶⁾، كذلك رينيه ديكارت (Rene Descartes) (ت 1650م) الذي استندت فلسفته في كتابة التاريخ إلى الشك العلمي والتسليم المطلق بمبادئه النقد والتحليل⁽⁹⁷⁾.

وتميز التدوين التاريخي في القرن الثامن عشر للميلاد/ الثاني عشر للهجرة، باعتماده الشديد على العقل والمنطق، وانتقاده لكل ما يخالف ذلك مما ساد العصور الوسطى، فاعتبر مؤرخو هذه الفترة أن العقل هو الأساس المهم في تطور الحوادث البشرية، وأن جوهر الإنسان هو العقل، وقد سُمي العصر كله باسم عصر الاستنارة أو التعقل (Age of Enlightenment)⁽⁹⁸⁾، وظهر في هذا العصر فلاسفة ومفكرون، كبار في كل من إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، منهم جيو凡اني باتيست فيكو (G. B. Vico) (ت 1744م) الذي ألف كتاب «العلم الجديد»، وعد التاريخ فيه، «فرعاً من علم واسع شامل لشؤون المجتمع الإنساني، وأن منهجه يقوم على أصول منطقية دقيقة»⁽⁹⁹⁾، وقد وضع عدة قواعد لتحذير المؤرخين

(95) المرجع نفسه، ص443، بارنز، المرجع السابق: 1/ 196 - 197.
 (96) كولنجروود، المرجع السابق، ص130.

(97) المرجع نفسه، ص127، وانظر أيضاً: باقر وحميد، المرجع السابق، ص44.

(98) كولنجروود، المرجع السابق، ص148 فما بعدها، أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص103 فما بعدها.

(99) هرنشر، المرجع السابق، ص62.

من الواقع في الأوهام والآخطة، وأخرى للمساعدة في التوصل إلى الحقائق التاريخية بشكل أفضل⁽¹⁰⁰⁾.

واشتهر من مفكري هذا العصر أيضاً جماعة من فرنسا، أطلق عليهم اسم الانسكلوبيديين منهم مونتيسكيو (Montesquieu) (ت 1755م)، الذي اشتهر بكتابه «روح القوانين»، وفولتير (Voltaire) (ت 1778م) الذي كتب عن عصر لويس الرابع عشر، وألف «مقالة في الآداب» تُعد أول محاولة صادقة لوضع تاريخ عام للثقافة، وقد اعترف فيها صراحة بفضل الثقافة العربية على الحضارة الغربية، وجان جاك روسو (J. J. Rousseau) (ت 1778م) الذي ألف كتاب «العقد الاجتماعي»، الذي أكد فيه أن العاكم سواء أكان أميراً أم حكومة، يحكم بتفويض من الشعب، وأنه ليس بمقدور الحكم أن يعطوا شيئاً غير الذي تهيأت هذه الشعوب لقبوله، وكانت كتاباته من قبيل رد الفعل على ما شاع في أيامه من حركة التعقل المتزمنة، ولهذا فهو يعد من أوائل المفكرين الرومانطيكيين⁽¹⁰¹⁾، وكان لكتابات هؤلاء الانسكلوبيديين جميعاً أثر كبير على قيام الثورة الفرنسية عام 1789م⁽¹⁰²⁾، وبرز من مؤرخي هذا العصر أيضاً المؤرخ الإنكليزي إدوارد جبون (Edward Gibbon) (ت 1794م)، الذي ألف كتاباً في «اضمحلال وسقوط الامبراطورية الرومانية». وكان هؤلاء الفلاسفة والمؤرخون جميعاً يحاولون اتباع المنهج النبدي في التاريخ، لكنهم، كما يرى هرنشو⁽¹⁰³⁾، «وإن كانوا قد حاموا حول تمحيص المصادر الأصلية

(100) لمزيد من التفاصيل انظر: كولنجوود، المرجع السابق، ص 137 - 141، الملاح وآخرون، المرجع السابق، ص 192 - 196.

(101) كولنجوود، المرجع السابق، ص 165، وانظر أيضاً: نازلي إسماعيل حسين، الشعب والتاريخ، هيجل (القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص 99.

(102) هرنشو، المرجع السابق، ص 65، وانظر أيضاً: حسين، المرجع السابق، ص 85 - 100.

(103) علم التاريخ، ص 65.

ونقدتها، كانوا أميّل إلى الشروع في الكتابة قبل تمام التمكّن من المصادر، وقد شملت بحوثهم ومؤلفاتهم مجالات أخرى أوسع من دائرة الدين والسياسة المحدودة.

ولقد ظن هؤلاء المفكرون أن قيام الثورة الفرنسية هو برهان ساطع على انتصار العقل، وتحقيق ما كانوا يدعون إليه من أفكار، لكن الأحداث المتطرفة التي أعقبت هذه الثورة، والمأساة التي جاءت بها حروب نابليون، بددت الآمال، ووجد الناس أن العقل الذي كانوا يؤمنون به لم يحقق لهم ما كانوا يأملون به من أمن وسلام ورخاء، فحدث رد فعل على مبادئ الثورة الفرنسية وفلسفتها، وغلب على كتابة التاريخ في أوائل القرن الناسع عشر للميلاد/ الثالث عشر للهجرة، الحركة الرومانسية، التي ظهرت بدورها أولاً في كتابات روسو، ووجهت الانتباه إلى أهمية العاطفة والخيال، والقوى المعنية الأخرى في دراسة شؤون البشر، وفي مقدمتها التاريخ، وهي بطبيعة الحال، عكس الإيمان المطلق بسيطرة العقل وأهميته بحسبما شاع في عصر الاستنارة⁽¹⁰⁴⁾.

وكان من تأثير الحركة الرومانسية، أنها جعلت نفراً من المؤرخين يوجهون الانتباه والعناية إلى العصور الوسطى، باعتبارها بحسبما يقولون عصور الإيمان والطمأنينة النفسية، كما ازداد الاهتمام بجمع المراجع التاريخية، ولاسيما ما تعلق منها بالتاريخ القومي، وإرجاع جذور ذلك التاريخ إلى العصور الوسطى، كذلك أنتجت مؤلفات كثيرة تستند إلى بحوث تفصيلية ودراسات عميقية، وظهور عدة فلسفات للتاريخ، مثل ذلك فلسفة هيجل الألماني (Hegel) (ت 1831م) المثالية، التي تؤكد أن التطور البشري يجري بصورة حتمية، ويؤدي إلى الانتقال تدريجاً من عصور

(104) انظر للتفاصيل: كولن جورود، المرجع السابق، ص 169 - 165، الدوري وأخرون، تفسير التاريخ، ص 4.

الاستبداد إلى دور الحرية⁽¹⁰⁵⁾. كما ظهرت نظريات فلسفية أخرى تتعلق بتفسير التاريخ مثل نظرية عظماء الرجال لكارل لايل (T. Carlyle) (ت 1881م)، والنظرية الاقتصادية لكارل ماركس K. Marx (ت 1883م) وغيرها من النظريات التي جمعت بين الاقتصاد وكتابة التاريخ وتفسيره، والتي لا مجال لتفصيلها في هذا الكتاب⁽¹⁰⁶⁾، ومن الكتاب الفرنسيين الذين اتصفوا بالنزعة الرومانسية والقومية ميشيل لي (Michelet) (ت 1874م) الذي كتب عن تاريخ فرنسا، فبالغ في الدور الذي قام به هذه البلاد في التاريخ، فأغرق في العاطفة الشديدة التي دوّن بها كتابه.

والى جانب العوامل التي أشرنا إليها، امتازت حركة التدوين التاريخي في القرن التاسع عشر أيضاً بظهور النزعة العلمية في التدوين، بزعامة الألماني ليوبولدفون رانكه (L. V. Ranke) (ت 1886م) الذي تميز بالموضوعية المطلقة والتجرد التام، وعدم التحيز والكشف عن الحقائق التاريخية وكتابتها بالصورة التي حدثت بها هذه الحقائق فعلاً⁽¹⁰⁷⁾. وكان المثل الأعلى للمؤرخ عنده، وعند أتباعه الذين ساروا على نهجه ضمن هذه المدرسة العلمية، أن يكون شبيهاً بالمرأة الصافية المجردة التي تعكس عليها صورة الحوادث دون أن يكون له أي تأثير فيها⁽¹⁰⁸⁾.

وقد نظورت مناهج البحث التاريخي في أواخر القرن التاسع عشر،

(105) لمزيد من التفاصيل انظر: كولنجورود، المرجع السابق، ص 210 فما بعدها، حسين، المرجع السابق، ص 181 فما بعدها.

(106) انظر كولنجورود: المرجع السابق، ص 242 فما بعدها، الدوري وآخرون، تفسير التاريخ، ص 34 - 48، الحقو، نظريات تفسير التاريخ «ضمن كتاب دراسات في فلسفة التاريخ، تأليف الملاح وأخرين 65 - 169».

(107) انظر هرشنو: المرجع السابق، ص 81 - 82، نق، المرجع السابق، ص 240، كولنجورود، المرجع السابق، ص 236، بارنز، المرجع السابق، ص 2/56 فما بعدها.

(108) زريق، المرجع السابق، ص 98.

فككتب الباحث الألماني أرنست بيرنهایم (Ernst Bernheim) مؤلفاً بعنوان: «كتاب في الطريقة التاريخية»، صدرت طبعته الأولى عام 1889م، كذلك أصدر الباحثان الفرنسيان لانجلوا (Langlois) (ت 1929م) وسينوبوس (Seignobos) (ت 1942) كتابهما «المدخل إلى الدراسات التاريخية» عام 1898م⁽¹⁰⁹⁾، الذي ترجم إلى اللغة العربية بقلم عبد الرحمن بدوي سنة 1963م، وهو يعد خير كتاب في النقد التاريخي، واعتمدت عليه معظم الأبحاث التاريخية التي اهتمت بمجال كتابة التاريخ وتدوينه.

وقد سارت مبادئ البحث التاريخي في القرن العشرين⁽¹¹⁰⁾، من حيث الأساس على تلك التي نشأت في أواخر القرن التاسع عشر، لكن الاهتمام تركز على الإفادة من جميع نظريات التفسير التاريخي، فظهر ما يعرف بنظرية الجمع والاختيار، التي تأخذ العوامل المؤثرة جمِيعاً بنظر الاعتبار، دون تركيز على عامل واحد فقط. كما ظهرت في هذا القرن أيضاً المؤلفات التعاونية في كتابة التاريخ، مثل سلسلة كامبرج في تاريخ العصور الوسطى، وفي التاريخ الحديث، وظهرت أيضاً بحوث ضخمة في فلسفة التاريخ والحضارة، منها ما كتبه المؤرخ الألماني شبنكلر (O. Spengler) (ت 1923م) عن «تدهور الحضارة الغربية وسقوطها»، ودراسات المؤرخ الإنكليزي المشهور أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) (ت 1975م) الموسومة بدراسات في التاريخ A study of History وغيرها من البحوث القيمة الأخرى.

كذلك ظهر الاهتمام بالمواحي الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب

(109) هرنشو، المرجع السابق، ص. 11.

(110) لمزيد من التفصيلات انظر: بارنز، المرجع السابق: 2/ 229 فما بعدها، حاطوم

وآخرون، المرجع السابق، ص. 461، فما بعدها، (أحمد أبو ضيف)، المرجع السابق،

.132 - .124

الأمور السياسية وغيرها، واستفادت الدراسات التاريخية في هذا الصدد من العلوم الأخرى، مثل علم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية، والجغرافية، والاقتصادية، وغيرها. وركزت الدراسات الحديثة أيضاً على الاختصاص، والاقتصر على مواضيع فرعية من التاريخ، لزيادة الاطلاع والتعمق في المظاهر المختلفة، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو حضارية، واهتم التاريخ المعاصر أيضاً بموضوع الدراسات العليا، ومنع الشهادات في هذا المجال بالنسبة إلى البحوث التاريخية الأصيلة، وأصبح لمنهج البحث التاريخي الحديث قواعد وأسس رصينة يتم بموجبها البحث، كما سنرى فصول الباب الآتي.

الباب الثاني

أصول البحث التاريخي الحديث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

اختيار الموضوع وجمع الأصول ونقدها

اختيار الموضوع

بعد اختيار الموضوع في مقدمة الأمور التي يجب أن يضطلع بها الطالب عند قيامه بعملية البحث التاريخي، وتحتفل مسألة اختيار البحث بالنسبة إلى الطالب في المراحل الأولى للتعليم الجامعي، عنها عند الباحث الذي يلتحق بالدراسات العليا لإعداد رسالة الماجستير أو الدكتوراه، فالطالب المبتدئ، في الجامعة لا يتنتظر منه أن يقدم بحثاً علمياً أصيلاً، غير أنه يقوم بعملية البحث من أجل الإعداد والتدريب، ولهذا فإن اختياره لموضوع البحث يتم عادة بإرشاد أساتذته الذين يشيرون عليه بموضوعات تاريخية متنوعة لها علاقة بمادة الدرس التي يكون فيها عمل البحث، وغالباً ما يكون موضوع البحث موضوعاً عاماً، ليتمكن الطالب من التعرف إليه والإحاطة به بسهولة، ويمكن للطالب أن يزيد معلوماته الأولية عن موضوع البحث المختار في هذه الحالة بقراءة المصادر والمراجع الخاصة بمادة الدرس، ومراجعة دوائر المعارف، والمعاجم التي

توفر معلومات سريعة عن الإعلام والأماكن وتزود الطالب بقائمة من المصادر والمراجع التي لها صلة بالموضوع، وبعد ذلك، يتجه الطالب إلى الكتب التي تختص أكثر بموضوع بحثه، ليستخلص منها المعلومات التي يستعين بها على إعداد البحث⁽¹⁾.

إن هذا النوع من البحوث يدخل ضمن البحوث القصيرة أو المقالة (Term paper) والمطلوب من الطالب أن ينجزه خلال الفصل الدراسي، والهدف منه كما أسلفنا، هو تدريب الطالب على استخدام المصادر والمراجع، واستعمال الوثائق والكتب المتوفرة في مكتبة الجامعة، لدفع الطالب إلى القراءة والمراجعة ومحاولة ترتيب المعلومات وتحليلها، واستخلاص النتائج، وتعويذه على التفكير والنقد الحر، وبالنظر إلى ضيق الوقت وانشغال الطالب بمواد أخرى في أثناء الفصل الدراسي، وكثرة عدد الطلبة في الصف الواحد، يكون البحث قصيراً ومركزاً ليتمكن الطالب من إعداده بشكل جيد⁽²⁾، وكلما تدرج الطالب في مراحل التعليم الجامعي وجب أن تكون البحوث التي يقوم بها أقل عمومية من بحوث المراحل الأولى.

وعلى سبيل المثال، لو أخذ الطالب في المرحلة الأولى ملخصاً عاماً عن تاريخ الخليفة العباسي هارون الرشيد، فإنه في المراحل التالية، يجب أن يتخصص أكثر في المواضيع المختارة، فيختار في التاريخ الأندلسي مثلاً حملة طارق بن زياد ودوره في افتتاح الأندلس ثم يتدرج في المرحلة الثالثة، فيختار من التاريخ الأوروبي نقطة أكثر تحديداً وعمقاً.

Sc: Engene Ehrlich and Daniel Murphy, Writing and Researching term papers and Reports: A New Guide for Students (5th ed, New York: Bantam Books 1968), p.16. (1)

قارن: عمار بحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابه الرسائل الجامعية (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص 12 - 13. (2)

مثل مؤتمر فيينا الذي عقد عام 1815م، وإذا ما وصل إلى المرحلة الرابعة في تعليمه الجامعي وجب عليه أن يختار بحثاً رصيناً للنخج، ولا سيما بعد أن تعلم وتدرك على استخدام المصادر الأولية والمراجع الثانوية، بشكل جيد في المراحل الدراسية السابقة، وهنا أيضاً لابد من أن يتم الاختيار بإرشاد من الأساتذة المتخصصين الذين هم أقدر على توجيهه الطالب إلى البحوث التي يمكن أن ينبع فيها بتقديم رسالة مصغرة، تدل على مدى تدريبه وإعداده ويستخدم فيها خبراته التي حصل عليها في السنوات الدراسية السابقة، ولا يتشرط في كل هذه البحوث الأصالة، وإنما الغرض منها الإعداد والتدريب للمستقبل ولا سيما إذا فكر الطالب في إكمال تعليمه الجامعي والالتحاق بالدراسات العليا.

أما البحوث التي يقع الاختيار عليها بالنسبة إلى الدراسات العليا، فيجب أن تميز بمميزات معينة، فهي أطول وأكبر من حيث الحجم والمادة التي يجب أن تضمها، كما أنها يجب أن تميز بالجدية والأصالة والابتكار، لأنها ستكون جزءاً أساسياً من المواد التي يجب أن يستوفيها الطالب للحصول على الشهادة العلمية، وفي مثل هذا النوع من البحوث تقع مسؤولية الاختيار على عاتق الطالب وحده، الذي يجب أن يقرأ ويطالع الكثير من المصادر التي لها علاقة قريبة، بالموضوع، وفي الحقيقة أن اختيار مواضع البحوث لهذه الدراسات ليس أمراً سهلاً، لذلك نرى أن معظم طلبة الدراسات العليا، يلتتجتون إلى أساتذتهم ليختاروا لهم الموضوعات التي يبحثونها، وهذا أمر خطير يجب التحذير منها، لأن هؤلاء الأساتذة ربما كانوا لا يعرفون ميول الطلبة أو قدراتهم الحقيقية، فيشيرون عليهم بموضوعات لا تتفق مع هذه القدرات والميول، فيبدأ الطالب بالعمل، لكنه سرعان ما يتعرّض نتيجة لعدم انسجامه مع الموضوع، أو عدم رغبته فيه واضطراره إلى اختياره اعتماداً على توجيهه الأستاذ

المشرف بسبب ضيق الوقت، فتكون النتيجة تعثر الطالب وتتأخره ومحاولاته المستمرة لتغيير موضوع بحثه، ولهذا يجب الانتباه جدياً إلى موضوع الاختبار، لأن أي خطأ في الموضوع قد يوقع الطالب الباحث في مطاهات يمكن أن تؤدي إلى بعثرة جهوده⁽³⁾.

إن أهم ما يجب مراعاته في اختيار مواضيع البحث هي رغبة الطالب فيه، والجدة في الموضوع، وأهميته وحصر وضيق ميدانه ووفرة المادة ومصادر البحث ومراجعه والقدرة على معالجته ويجب على الطالب إذا وجد في نفسه ميلاً لدراسة موضوع ما أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية⁽⁴⁾:

1 - هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد؟

2 - أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع؟

3 - أفي طاقتني أنا أن أقوم بهذا العمل؟

4 - هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي عن أي من هذه الأسئلة، على الطالب أن يحاول الكتابة في موضوع آخر، دون أن يهدى جهده في بحث لا يمكن أن تستكمل فيه عوامل النجاح.

وإذا ما أعدنا النظر في الأسئلة المذكورة سابقاً، نجد أن الباحث لا يستطيع أن يبحث في أي موضوع كان، فلا تكفي الرغبة مثلاً في استمرار

(3) انظر: محمد لزهر سعيد السماك وقبس سعيد الفهادي وصفاء يونس الصفاري، *أصول البحث العلمي* (ط2، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 1986)، ص20، أميل يعقوب، *كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث* (طرابلس، لبنان: جروس برس، 1986)، ص.30.

(4) أحمد شليبي، *كيف تكتب بحثاً أو رسالة* (ط6، القاهرة: مكتبة الهيئة المصرية، 1968)، ص24، وقارن أيضاً: يوسف مصطفى الفاضي، *مناهج البحوث ودراستها* (الرياض: دار المريخ للنشر، 1979)، ص 129، أحمد بدر، *أصول البحث العلمي ومناهجه* (ط5، الكويت: وكالة المطبوعات، ص 80 - 84)، Ehrlich and Murphy, Op. Cit, P.13.

الباحث بالبحث، لأن المفروض أن يكون عمله مبتكرة وأصيلاً في العلم، ويكشف عن حقائق تاريخية جديدة، ومن الضروري الابتعاد ما أمكن عن المواضيع المطروقة، ولا يأس من اختيار موضوع مطروح إذا رأى الباحث أنه يمكن أن يأتي فيه بأمور جديدة أو أنه عثر على وثائق جديدة لم يستعملها الباحثون من قبله، والمهم في الأمر أن يكون الموضوع بذاته ذات أهمية ويستحق الدراسة، لا من أجل الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه فحسب، بل لنشره فيما بعد على القراء للإفاده منه والاستمتاع به، ولهذا ينصح الطلاب باختيار الرسائل النافعة، لا تلك التي تخفي في مكاتب أصحابها، وفي ركن الرسائل الجامعية في المكتبات المركزية، بمجرد حصول أصحابها على الدرجة التي تقدموا لها⁽⁵⁾. ومن المفضل أن يكون البحث المختار ذو نفع علمي للباحث وللمجتمع، كأن يحاضر فيه إذا كان مدرساً، أو ينتفع به في تطوير تخصصه، وزيادة معلوماته في دراسة عصر من العصور أو حقبة معينة من الزمن.

وعند اختيار البحث لا بد أيضاً من مراعاة إلمام الطالب بالعلوم المساعدة المرتبطة به، ولا سيما اللغات، فلو رغب الطالب في دراسة تاريخ اليونان القديم مثلاً، يجب عليه أن يتعلم اللغة اليونانية القديمة، فهل هو مستعد لذلك؟ وإن أراد أن يدرس العلاقات بين فرنسا وبريطانيا في حقبة من العصر الحديث، يجب عليه أن يلم باللغتين الفرنسية والإنكليزية، إضافة إلى لغته الأصلية، كذلك الحال إذا ما اختار موضوعاً عن العصور الوسطى الأوروبية وغيرها من المواضيع التي تتطلب معرفة اللغة اللاتينية، وغيرها من اللغات الأخرى الضرورية للبحث، فإذا لم يكن الباحث مستعداً، أو قادرًا على أن يفعل ذلك يتوجب عليه الابتعاد عن مثل هذه المواضيع والاتجاه إلى مجال آخر يمكن أن يكون ذا خبرة

(5) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 25، يعقوب، المرجع السابق، ص 32.

بأصوله وقواعده أو على استعداد لدراسته⁽⁶⁾.

كذلك يجب على الباحث أن يلتزم بالزمن المحدد لإنجاز بحثه، فيكون اختياره للموضوع ضمن ذلك الإطار، إذ ينبغي ألا يختار بحثاً طويلاً لا يتمكن من إنجازه أو الإتيان فيه بجديد ضمن المدة المقررة وليس من الضروري أن يتم تحديد العنوان الرئيسي في أول الأمر، ويكتفى تحديد العصر والمواحي التي تصلح موضوعاً للبحث في نطاق معين، ثم يمكن التحديد النهائي بعد المضي قدمًا في القراءة والبحث، ولا بد أيضاً من التأكد من إمكانية استكمال البحث، وذلك بتوافر المصادر والمراجع والمعلومات الخاصة به، وسهولة الحصول عليها في الوقت المحدد لإنجازه⁽⁷⁾، كما يجب أن يكون البحث محصوراً في نطاق ضيق⁽⁸⁾، وكلما كان البحث أكثر تخصصاً كان أكثر صلاحية، لأن الإحاطة بالمواضيع الواسعة عملية صعبة جداً، لا ينجم عنها إلا المعالجة السطحية، ولا يمكن أن يكتب عنها بحث علمي تاريخي، فلا يجوز مثلاً أن يتبع الباحث تاريخ العصر الراشدي بأكمله موضوعاً للبحث، لأنه موضوع طويل جداً، ولا يمكن دراسته دراسة عميقة في سنوات قلائل، فالافتراض أن يتبع الطالب، إذا رغب في دراسة هذا العصر، جزءاً منه كأن يدرس حروب الردة مثلاً، أو التنظيمات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أو حروب التحرير في جبهة من الجبهات المتعددة في ذلك العصر⁽⁹⁾.

(6) عثمان، المرجع السابق، ص 57، وقارن: جوتشنل، المرجع السابق، ص 82 - 83.

(7) Sec: Ralf Berry, How to write A research Paper (2nd ed, Oxford: Pergamon Press, 1969) P. 7.

(8) انظر: سيد محمود الهراري، دليل الباحثين في كتابة التقارير والمقالات ورسائل الماجister والدكتوراه (ط2، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1971)، ص 3.

(9) قارن: عثمان. المرجع السابق، ص 58، أحمد (أبو ضيف) المرجع السابق، ص 143.

والمسألة الأخرى التي يجب أن يتبنته إليها الباحث عند اختياره لموضوع دراسته، هي التجرد وعدم التحيز واستعداده التام لإعلان نتائج البحث، لهذا يفترض ألا يتوجه إلى المواضيع التي لا يشعر بالميل إليها، أو أنه يمكن أن يتعصب لها أو عليها، فلا يختار مثلاً موضوعاً يتنافى مع عقيدته وعاطفته وكذلك يجب أن يحذر من المواضيع التي لا يستطيع فيها أن يكبح جموح هواه، فيفقد ميزة الموضوعية، والتزاهة العلمية والإنصاف التي يجب أن يتحلى بها الباحث⁽¹⁰⁾.

وأخيراً ينبغي لدارس التاريخ الحديث والمعاصر أن يلاحظ مسألة تتعلق بالفترة التي يبدأ فيها البحث، فهناك من يرى أن التاريخ الحديث يبدأ منذ القرن السادس عشر للميلاد، في حين أن آخرين يرون أنه يبدأ بعصر النهضة، كما أن هناك من يعد بداية التاريخ المعاصر منذ الثورة الفرنسية سنة 1789م، في حين أن غيرهم يرى أنه يبدأ منذ حرب السبعين (1870م) بين فرنسا وروسيا، غير أن المصطلح عليه لدى الدارسين «أن التاريخ كموضوع للدراسة العلمية لا يجوز أن يتعدى فترة تبعد مدة خمسين سنة - على الأقل - بالنسبة إلى الوقت الذي يتناوله فيه الباحث بالدرس والتأليف العلمي»⁽¹¹⁾، ويرجع سبب هذا التحديد إلى إعطاء المؤرخ فرصة ليبعد قدر الإمكان عن الأحداث، حتى لا يتأثر بها من الناحية الشخصية من حيث الميول والأهواء، أو الاندفاع وراء التيار العام، الذي يمكن أن يؤثر في حكمه على الأحداث. كما يتبع له أيضاً تقديم حقبة زمنية تهدأ فيها حركة الأحداث التاريخية، ويتبلور مضمونها، وبذلك تصبح أقرب إلى التصور والدراسة والاستيعاب.

وهناك سبب آخر لهذا التحديد، وذلك أن دور الأرشيف التاريخية

(10) شلبي، المرجع السابق، ص38، وقارن: يعقوب، المرجع السابق، ص31.

(11) عثمان، المرجع السابق، ص59.

لا تفتح أبوابها للباحثين إلا بعد انقضاء تلك المدة أي خمسين سنة، وذلك مراعاة للمصالح السياسية أو العسكرية التي تحرص عليها الدول. ومع ذلك، فإن هذه الوثائق التي تنشر، لانتضامن كما يشير حسن عثمان⁽¹²⁾، كل الحقائق، بل هناك ما يحرض على عدم نشره، إذا كان في ذلك ضرر للدولة المعنية. مثال ذلك الوثائق السرية جداً (Top Secret) التي يكتبها رجال الدولة والمسؤولون فيها والتي تتناول بعض المسائل الخطيرة، وقد تظل هذه محجوبة عن الدارسين فترة تصل إلى قرنين من الزمن.

ثانياً: خطة البحث (Plan):

بعد أن يتم اختيار الموضوع الذي يتفق مع اختصاص وميل ومقدرة الطالب يجب التفكير في وضع خطة أو هيكل عام مؤقت للبحث، يتلوى فيه الترتيب المنطقي المتسلسل، والوحدة في الموضوع. وتختلف المواضيع عادة في الخطة المقترحة، وذلك تبعاً لطبيعة المادة وحجم البحث، والمدة المقررة لدراسته وغيرها من المؤثرات الأخرى. وفي أي حال يمكن للطالب أن ينتفع بجهود من سبقوه، ولاسيما أولئك الذين كتبوا رسائل جامعية ناجحة، بحيث يستطيع أن يراجع تلك الرسائل التي تمثل موضوعه، وضمن اختصاصه العام. وليس معنى هذا أن الطالب سيتبع الخطة نفسها التي كتبت بها تلك البحوث العلمية، بل ليسترشد بها في وضع الخطوط العامة لبحثه، مع ملاحظة اختلاف الظروف من موضوع إلى آخر ومن فكرة إلى أخرى⁽¹³⁾.

وفي أي حال، فإن كل خطة أو هيكل للبحث لابد من أن تحتوي

(12) منهج البحث التاريخي، ص.60.

(13) شلبي، المرجع السابق، ص.33 - 34، وانظر: الفياض، المرجع السابق، ص.50 - 52.

على العنوان الذي يجب أن يكون مختصراً وواضحاً، ومنبئاً من الموضوع نفسه، والمقدمة التي تشير إلى أهمية الموضوع ومبررات اختياره ووصف البحوث التي اعتمدها الطالب بالدرجة الأولى، ثم يلي المقدمة متن البحث الذي يحتوي على أبواب وفصول بالنسبة إلى الرسائل الكبيرة، ولاسيما رسائل الماجستير والدكتوراه^(١٤). أما بالنسبة إلى البحوث الصغيرة التي تقدم في المراحل الأولى من الدراسة الجامعية، فلا تحتاج إلى مثل هذا التفصيل، بل يكفي بتفريغ الخطوط الأساسية للبحث على أساس سليم وأفكار منتظمة، كالترتيب الزمني مثلاً، أو بحسب الأهمية، ثم تأتي الخاتمة في آخر البحث بحيث يجعل فيها الأفكار والتائج. ولا يجوز أن تعد الخطة ارتجالاً، دون أساس مقبول، بل يجب أن تكون مدروسة، وبعد قراءات منظمة في أهم المصادر والمراجع. ولا بد من عرض هذه الخطة، على الأستاذ المشرف لإبداء رأيه فيها ومناقشتها، حتى يمكن تدارك الأخطاء منذ البداية وتوجيه الطالب التوجيه الصحيح. وكما أسلفنا، فإن الخطة تكون مؤقتة في بداية البحث وهي عرضة للتغيير والزيادة والحذف والتقديم والتأخير، بحسب الظروف والمادة التي يحصل عليها الطالب في أثناء جمع المعلومات. وفيما يلي نموذج لخطة أحد البحوث العلمية المنشورة.

النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق ١٢٥٨ - ١٩٢١م.

أولاً: مقدمة.

ثانياً: الأوضاع الصحية والنشاطات الطبية في العراق ١٢٥٨ - ١٥٣٤م

أ - الأوضاع الصحية.

(١٤) ملحس، المرجع السابق، ص 72 - 73.

ب - النشاطات الطبية.

ج - المؤسسات الصحية.

ثالثاً: النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العهد العثماني 1534 -

: 1914م

أ - الأوضاع الصحية.

ب - النشاطات الطبية.

ج - النشاطات الطبية للإرساليات التبشيرية.

د - المؤسسات الصحية الحديثة:

1 - المستشفيات

2 - مؤسسات الحجر الصحي (الكريتية)

رابعاً: الإدارة والمؤسسات الصحية في عهد الاحتلال البريطاني.

أ - المرحلة الأولى.

ب - المرحلة الثانية.

ج - المرحلة الثالثة.

خامساً: التطورات الصحية في العراق 1918 - 1920م

سادساً: الإدارة الصحية 1920 - 1921م

سابعاً: تأسيس وزارة الصحية.

ثامناً: الخلاصة والاستنتاجات⁽¹⁵⁾.

⁽¹⁵⁾ انظر: إبراهيم خليل أحمد، «النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق،

ثالثاً: جمع الأصول (التمييش):

إن اختيار موضوع البحث ووضع خطة أولية له، ما هو إلا بداية الطريق للشروع في عملية إنجاز البحث، ولا بد من الرجوع إلى الأصول أو المصادر والوثائق لجمع المادة التاريخية الازمة لكتابه البحث ويطلق على هذه العملية اسم جمع الأصول أو «التمييش»، وقد جاءت اللفظة الأخيرة في المعاجم العربية بمعنى «جمع الشيء»⁽¹⁶⁾. وأول من استخدمها بهذا المعنى من المحدثين هو أسد رستم⁽¹⁷⁾. والأصول أو المصادر، ما هي إلا الآثار المختلفة عن الأحداث التاريخية. وللهذا فهي تسمى أيضاً بالوثائق Documents ولا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق، وإذا ما فقدت هذه الوثائق أو الأصول، ضاع التاريخ «إذ لا بدil عن الوثائق وحيث لا وثائق فلا تاريخ»⁽¹⁸⁾، لذا، فإن الخطوة الأولى بعد اختيار الموضوع هي البحث عن الوثائق المتعلقة به.

ونقسم الوثائق أو الأصول عادة إلى قسمين:

1 - الأصول أو المصادر المدونة.

2 - المصادر المادية، أي المخلفات الأثرية من نقوش وآثار قديمة ورثناها من الماضي البعيد أو القريب، كالاهرامات في مصر والأبراج المدرجة في العراق وغيرها من المباني وأنواع الفنون والصناعات الفخارية والمنحوتات والنقوش⁽¹⁹⁾.

وتصنف المجموعة الأولى أي الأصول أو المصادر المدونة إلى

(16) 1921، مجلة آداب الرافدين، العدد 16، (الموصل، 1986)، ص 245 - 283.

(17) ابن مظفر، المصدر السابق: 3/162، مادة (تمش).

(18) مصطلح التاريخ، ص 1.

(19) لأنجلا وسينوبس، المرجع السابق، ص 33، وانظر: رستم، المرجع السابق، ص 1.

(20) انظر: باقر وحميد، المرجع السابق، ص 62 - 63.

صنفين أساسين وهما:

١ - المصادر الأولية (Primary Sources) أو (Original Sources):

وهي تضم الوثائق والكتب القديمة التي دونها المؤرخون القدماء الذين عاصروا الأحداث التي كتبوا عنها أو كانوا قريين منها. وهي تشمل أيضاً الوثائق الخاصة بأحداث التاريخ الحديث، والمذكرات الشخصية التي كان مؤلفوها شهود عيان للواقع التي عاصرواها في الحقب الحديثة التي عاشوا فيها⁽²⁰⁾.

٢ - المراجع الثانوية (Secondary Sources):

وهي تضم المؤلفات الحديثة التي كتبها مؤلفون معاصرؤن عن موضوعات قديمة وهي تعتمد في معلوماتها على المصادر الأولية⁽²¹⁾.

وتتجدر الإشارة هنا إلى الخلط الذي يقع أحياناً بين المصادر والمراجع فهناك من يقول المصادر ويقصد بها المراجع، ومنهم من يقول المراجع ويريد بها المصادر، ومنهم من يطلق إحدى اللفظتين ويقصد بها الاثنين. ولكن لا بد من التحديد وعدم الخلط، فالمراجعة الثانوية مؤلفات حديثة ألفت لعامة القراء لتكون أنساب ما يرجعون إليه للعلم بالشيء، أو العلم بعدة أشياء، والمفترض أن مؤلفيها رجعوا إلى المصادر الأولية لدى جمع مادتهم وتأليفيها، وخلاصة القول في المراجع كما يرى علي جواد الطاهر⁽²²⁾، «أنها ألفت للقراء أولاً، أما المصادر فهي للمؤلفين أولاً، إن المراجع لعامة طالبي المعرفة، أما المتخصصون فيذهبون إلى ما هو أبعد

cf, L. G. Brandon, History A Guide to Advanced Study (London: Edward Arnold, 1976). p. 1-2.

Ibid, p.2. (21)

(22) منهاج البحث الأدبي (ط2، بغداد: مشورات مكتبة النهضة، 1972)، ص.77.

منها إلى المصدر - أو العنب إن شئت» ومهما تبلغ المراجع من القوة والأهمية، فهي تظل ثانوية في عمل الباحث، وثانوية جداً ويرجع إليها للإلمام بأوائل الأشياء أو للوقوف على وجهة نظر، أو رأي خاص أدلى به المؤلف الحديث، أو الاطلاع على خبر روي في مصدر قديم لم يتيسر للباحث الحصول عليه.

وللتوضيح الفرق بين هذين الصنفين من الموارد نشير إلى الأمثلة الآتية:

المثال الأول من تاريخ العراق القديم وهو خاص بالملك البابلي حمورابي (1792 - 1750 ق.م) سادس ملوك سلالة بابل الأولى، فالمصادر الأولية الخاصة به وبعصره هي الوثائق المسمارية والآثار المادية التي كشفت عنها التنقيبات الأثرية، ولاسيما شريعته المشهورة المنقوشة بالخط المسماري وللغة البابلية التي يجد فيها الباحث إضافة إلى الأحكام القانونية، معلومات غنية و مهمة عن أحوال عصر حمورابي الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وأسماء المدن المشهورة والآلهة والمعابد وغيرها. ويضاف إلى هذه المسألة، العديد من رسائل هذا الملك الرسمية التي كان يرسلها إلى الولاية والحكام في الأقاليم التابعة له، وردود هذه الرسائل وهي تمثل مصادر مهمة جداً عن التنظيمات التي وضعها حمورابي لتنظيم شؤون الإمبراطورية. كذلك من الوثائق الخاصة بهذا العصر العقود التجارية والقانونية التي وصلت إلينا حيث يمكن للباحث أن يستقي منها الكثير من المعلومات عن أحوال ذلك العصر⁽²³⁾.

إن الوثائق التي أشرنا إليها سابقاً، هي أهم المصادر الأولية التي لا بد من الاطلاع عليها للكتابة عن عصر حمورابي فإذا ما اضططلع أحد

(23) انظر: باقر وحميد، المرجع السابق، ص 52 - 53.

الباحثين المعاصرین بكتابه بحث أو كتاب عن هذا الملك لا بد له من مراجعة هذه الوثائق وقراءتها باللغة البابلية والخط المسماري، أو قراءة ترجمتها الموثوقة، ويكون بحثه أو كتابه عن حمورابي في عداد المراجع الثانوية. كذلك تعد كل البحوث والدراسات المنشورة حديثاً عن هذا الملك وعصره ضمن هذه المراجع التي اعتمدت في مادتها الأولية على المصادر الأصلية الخاصة بعصره، كما اعتمدت أيضاً على غيرها من الدراسات الحديثة واستفادت منها.

والمثال الثاني من التاريخ العربي الإسلامي، وهو خاص بمسألة فتح الأندلس، فالوثائق والكتب القديمة التي دونت هذا الموضوع ولا سيما الحواليات اللاتينية المعاصرة للفتح، والكتب العربية القريبة العهد بدخول المسلمين إلى تلك البلاد، تُعد من المصادر الأولية الأصلية، لأنها عاصرت الحدث أو كان مؤلفوها قريبي الصلة بتاريخ الفتح فدونوا كتبهم هذه بالاستناد إلى الرواة الذين تناقلوا أخبار الفتح، وأخذوها عن شهود العيان من شاركوا في العبور إلى الأندلس، ثم رجعوا إلى شمال أفريقيا، وحدثوا بما كان من أمر افتتاح المسلمين لتلك البلاد، فدونت تلك الروايات في الكتب التي وصلت إلينا، والتي لا يمكن كتابة تاريخ الفتح العربي الإسلامي للأندلس دون الرجوع إليها وتحليل روایاتها بدقة بالغة.

أما الكتب الحديثة والمقالات والدراسات العديدة عن الفتح العربي الإسلامي للأندلس، مما يكتبه المختصون والباحثون في هذا المجال، فهي تدخل ضمن المراجع الثانوية، التي اعتمدت تلك الأصول أو المصادر الأولية التي أشرنا إليها أعلاه، وقدمت تصوراً حديثاً مستنداً إلى الأحداث القديمة المذكورة في المصادر الأولية عن كيفية الفتح وتطور مراحله⁽²⁴⁾.

(24) انظر: حسين مؤنس رواية جديدة عن «فتح المسلمين للأندلس»، صحيفة معهد -

والمثال الثالث والأخير خاص بالتاريخ المعاصر وهو يتعلق بشورة مايس القومية التحررية (سنة 1941م)، التي قامت للحد من نفوذ الإنكليز وأعوانهم في العراق، وشارك فيها نخبة من قادة الجيش العراقي الأبطال، وقد دون أحد هؤلاء القادة مذكراته عن هذه الثورة والأحداث التي رافقتها، وطبعت في كتاب نشر مؤخراً⁽²⁵⁾. فهذا الكتاب يعد من جملة المصادر الأولية الأصلية، لأنه رواية شاهد عيان، أسمهم إسهاماً فعالاً في أحداث تلك الثورة الوطنية، كما تُعد الوثائق الأخرى الخاصة بالثورة، والمحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد والوثائق الإنكليزية المحفوظة في دائرة السجلات العامة (Public Record Office) في لندن، من المصادر الأولية عن هذه الثورة التي لم يمض على قيامها سوى نصف قرن تقريباً. أما المراجع الثانوية الخاصة بهذه الثورة فتتمثل بالدراسات والبحوث الحديثة عنها، المستندة إلى المصادر الأولية التي أشرنا إليها سابقاً، ومنها كتاب فاضل البراك، «دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني وال الحرب مع بريطانيا سنة 1941»⁽²⁶⁾، وكتاب إسماعيل ياغي، «حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية»⁽²⁷⁾.

إن عملية البحث عن الأصول أو الوثائق الخاصة بموضوع معين هي من الأهمية بمكان، وعلى الباحث أن يتبع ما كتب عن موضوع في

* الدراسات الإسلامية، العدد 18 (مدريد 1974 - 1975)، ص 79 - 130، عبد الواحد ذئون ط، الفتن والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس (بغداد - ميلانو: دار الرشيد للنشر، 1982)، ص 157 - 199.

(25) صلاح الدين الصباغ، رواد المعرفة في العراق، (ط/2، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983).

(26) نشر في (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974).

(27) نشر في (بغداد: الدار العربية للطباعة، 1979).

مختلف المؤلفات التي تتحدث عن الكتب مثل، كتاب «الفهرست»، لأبي الفرج محمد بن إسحق المعروف بابن النديم (ت 385هـ/995م)، الذي يُعد من أوائل كتب المراجع العربية (البليوغرافيات)، لأنّه جمع أسماء الكتب التي عرفها حتى عام (377هـ/987م) ورتبها بحسب الموضوعات وكتاب يوسف إليان سركيس الموسوم، «معجم المطبوعات العربية والمعربة»، وهو معجم شامل لأسماء الكتب العربية والمترجمة التي ظهرت منذ انتشار الطباعة حتى نهاية عام 1919م/1338هـ)، وجميعها مرتبة بحسب أسماء المؤلفين، كما ينتهي بفهرس هجائي لعنوانات الكتب، كذلك يراجع الطالب بعض الدوريات المتخصصة في الفهرسة، مثل «النشرة العراقية للمطبوعات»، التي صدرت في بغداد عن المكتبة المركزية لجامعة بغداد (سنة 1964م) و«النشرة المصرية للمطبوعات» التي صدرت في القاهرة عن دار الكتب القومية (سنة 1956م) وهي تتضمن الكتب والمطبوعات التي تنشر في جمهورية مصر العربية، ويضاف إلى هذه الفهارس، فهارس عربية أخرى تم إعدادها حديثاً، مثل مجموعات المخطوطات العربية التي أعدتها إدارة جامعة الدول العربية وفهارس أخرى مماثلة في المغرب، كذلك تم على الصعيد الفردي في العراق فهرسة بعض المخطوطات في المتحف العراقي ببغداد، كما أصدر كوركيس عواد «معجم المؤلفين العراقيين» في ثلاثة مجلدات من (سنة 1800 - 1963) وله أيضاً كتاب «المخطوطات العربية في مكتبة المتحف العراقي».

وكان الباحثون في الغرب قد تنبهوا إلى أهمية كتب المراجع (البليوغرافيات) بالنسبة إلى الدارسين، فأصدروا الكثير منها، والتي تختص بقطر معين، أو بشخصية معينة أو أنها بليوغرافيات عامة، وأبرز مثال على ذلك مجلدات المراجع التي تصدرها الجمعية العالمية للعلوم التاريخية في الولايات المتحدة المعروفة باسم:

International Bibliography of Historical Sciences Edited by the International Committee of Historical Sciences (Washington: 1926).

ويصدر هذا المجلد مرة واحدة في السنة منذ سنة 1926م، وهو ينشر قوائم مختارة من المصادر الأولية والمراجع التي صدرت خلال عام واحد، ويكتفي بذكر مكان الطبع وتاريخه وعدد الصفحات وتناول المؤلفات جميع نواحي التاريخ، سواء في طرق البحث وعلم التاريخ أو العلوم المساعدة ودور حفظ الوثائق، والمؤلفات العامة عن التاريخ الدستوري، والاقتصادي وتاريخ الحضارة والتاريخ القديم في مصر والعراق وتاريخ اليونان والرومان والتاريخ الكنسي وتاريخ العصور الوسطى ومختلف نواحي التاريخ الحديث كال تاريخ الدين والثقافي والاجتماعي وتاريخ العلاقات السياسية وتاريخ مختلف قارات العالم⁽²⁸⁾.

وتحدّد دوائر المعارف أي الموسوعات أيضاً في طبعة الكتب التي يجب مراجعتها، مثل دائرة المعارف الإسلامية the Encyclopaedia of Islam ودائرة المعارف البريطانية Encyclopaedia Britannica والموسوعة العربية الميسرة، وغيرها من الموسوعات وقواميس الأعلام في مختلف المواضيع⁽²⁹⁾، ولكن على الطالب أن يجيد التعرّف إلى المقالات التي تتصل بموضوع بحثه، وذلك بالكشف عن أسماء الأشخاص والأماكن التي لها صلة بذلك الموضوع، فإذا كان يريد القراءة عن الحروب الصليبية مثلاً، فسيجد ذلك في ما كُتب من مقالات عن الخليفة الفاطمي العاضد وصلاح الدين الأيوببي والملك الكامل، وغيرهم، وإن كان يريد أن يقرأ عن دولة معينة، يطلع على المقال العام الذي كُتب عن تلك الدولة، ثم ما كتب عن أبرز حكامها ورجالها، وتغدو دوائر المعارف الطالب في وضع

(28) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص.68.

(29) قارن: جوتشل، المرجع السابق، ص.88.

يده على المصادر الأصلية التي تشير إليها في نهاية كل مقال، فيدون الطالب هذه المصادر ليراجعها الواحد تلو الآخر⁽³⁰⁾، ومن الضروري أن يراجع الطلبة، ولا سيما طلبة الدراسات العليا، كتاب Index Islamicos الذي صنفه J.D. Pearson، ورضم هذا الكتاب مجلداً وعددًا من الملاحق تحوي أسماء بحوث ومقالات في التاريخ الإسلامي، كتبت في مختلف اللغات الأوروبية منذ سنة 1906م، والى فترة قريبة من الوقت الحاضر، ومن الكتب الأخرى المقيدة في إعطاء فكرة عن الموضوع الذي يبحثه الطالب ولا سيما إذا كان شخصية معينة، كتاب «الأعلام» لخير الدين الزركلي الذي يجد فيه الطالب بغيته في التعرف إلى أسماء ونبذ مختصرة عن معظم الأعلام، مع الإشارة إلى أهم المصادر والمراجع التي تتحدث عنهم فينقلها الطالب أيضًا ويضمها إلى قائمته.

كذلك يستطيع الطالب استشارة أهل الاختصاص بالإضافة إلى أستاده المشرف الذي يزوده بقائمة تتضمن أسماء أهم المصادر الأولية والمراجع الثانوية التي يتحتم عليه مراجعتها، ويمكنه أيضًا أن يستعين في هذه المرحلة بالكتب والبحوث الحديثة القيمة التي لها علاقة بموضوع بحثه، وذلك بما تثبته هذه الكتب والبحوث في أسفل صفحاتها حيث يستطيع الاستعانة بهذه الهوامش للتعرف إلى الكثير من المصادر الأولية الخاصة بموضوعه والتي يجب عليه تدوينها ضمن قوائم كتبه، وعلى الطالب أيضًا أن يتعرف إلى المشرفين على المكتبات التي يتردد عليها، وإلى من له خبرة في موضوع بحثه، وذلك لإرشاده إلى بعض ما يحتاجه من مصادر ومراجع. كما يتحتم عليه أيضًا أن يراجع فهارس المكتبات العامة في المادة التي يبحث عنها لأن فهارس المكتبات هي المفتاح الرئيسي

(30) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 38 - 39، أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص

للحصول على المصادر والمراجع التي يحتاجها الباحث. وفي العادة توجد عدة أقسام أو أنواع من الفهارس منها:

1 - فهرس خاص بعناوين الكتب.

2 - فهرس خاص بعناوين الموضوعات.

3 - فهرس خاص بأسماء المؤلفين.

وكل مصنف في المكتبة يحمل الرقم نفسه سواء تم البحث عنه تحت العنوان أو الموضوع أو اسم المؤلف، وعادة تكون الكتب كافة التي تعالج موضوعاً معيناً في مكان واحد من رفوف المكتبة، وذلك لتمكن الباحث من اختيار ما يريد وبأسرع وقت ممكن فإذا ما عثر الطالب على رقم أحد الكتب في موضوع بحثه فسيجد على الرف الذي فيه الكتاب كتاباً أخرى تخص الموضوع. ويسمح في أكثر مكتبات الجامعات في القطر لطلبة الدراسات العليا والأساتذة بالدخول إلى أماكن الكتب واختيار تلك التي يرغبون في استعارتها، في حين أن موظف المكتبة في المغرب العربي هو الذي يتولى هذه العملية، فيحضر الكتب إلى من يطلبها⁽³¹⁾.

ويجد طلبة الدراسات الأولية في مكتبة القسم فرصة أوسع وأيسر للحصول على ما يريدونه من كتب لأنها متخصصة أكثر وتضم نسبة عالية جداً من كتب التاريخ. كما يُنصح الطالب أيضاً بالاطلاع على فهارس المجلات العلمية المتخصصة للاستفادة من البحوث القريبة الصلة بموضوعه، مثل فهارس «مجلة سومر»، ومجلة المجمع العلمي العراقي، ومجلة المؤرخ العربي، ومجلة أداب الرافدين، ومجلة التربية والعلم، ومجلة دراسات، ومجلة العلوم الاجتماعية ومجلة «وراق»، وغيرها من

(31) انظر: بروحوش، المرجع السابق، ص 42.

المجلات التي تصدر في داخل القطر وخارجه، ولاسيما المتخصصة بالتاريخ بعامة، أو بفروع خاصة منه.

ون تكون مهمة من يضطلع بالكتابة في موضوع لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، أصعب في عملية البحث عن الوثائق والمصادر الأولية الأصلية. فلا بد له من الاطلاع على الأصول التاريخية اللازمة لدراسته، ولاسيما تلك التي لا تزال مخطوطه لم تر النور، ومحفوظة في مختلف المكتبات ودور الأرشيف العالمية، وفي بعض المواضيع يكون الكشف عن وثائق هامة هو الذي يحدد إمكانية الاستمرار في البحث أو العدول عنه إلى موضوع آخر «والباحث الذي يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة، أو التي لم يكن قد سبق استخدامها استخداماً علمياً مكتملاً تنقص قيمة بحثه العلمية، أو تتضاءل أو تنعدم مهما بذل من مجهد»⁽³²⁾.

ويلاقى الباحثون صعوبات كثيرة في سبيل العثور على هذه الوثائق، ولاسيما إذا لم تكن مفهرسة في دور الأرشيف التابعة لها⁽³³⁾، وعلى الباحث في كثير من الأحيان أن يشد الرحال إلى أماكن متعددة لغرض الحصول على مثل هذه المصادر الأولية، بحيث لا يقتصر الباحث على العمل في أرشيف واحد، أو مكتبة واحدة، بل يقتضيه البحث العلمي أن يتوجه إلى العمل في دول كثيرة. فعلى سبيل المثال، إن الباحث في تاريخ المغرب والأندلس والذي يعد رسالة علمية في هذا التخصص، لابد له من زيارة مكتبة الأسكوريال (El-Escorial)، في إسبانيا للبحث عن المخطوطات التي تخص موضوعه، كذلك يتوجب عليه أن يزور المكتبة الوطنية في

(32) عثمان، المرجع السابق، ص.70.

(33) لانجلوا وسبتيوبوس، المرجع السابق، ص.41.

مدريد (madrid) ومكتبة الأكاديمية الملكية للتاريخ في المدينة نفسها، ودار حفظ الوثائق في سيمانcas (simancas) في إسبانيا، كذلك يتوجب عليه العمل في مكتبة المتحف البريطاني في لندن، والمكتبة الوطنية في باريس، والخزانة العامة ومكتبة القصر الملكي في الرباط، والمكتبة الوطنية في الجزائر، والمكتبة الوطنية في تونس، بالإضافة إلى دار الكتب المصرية، وغيرها من المكتبات التي يمكن أن تتوافق فيها وثائق غير منشورة تتعلق بموضوع البحث. كما عليه أيضاً أن يتصل بالباحثين المختصين، ولاسيما في إسبانيا والمغرب العربي ليطلع على آرائهم ويستفيد منها في معرفة ما قد يشيرون عليه من مصادر.

وعلى الباحث في تاريخ الوطن العربي الحديث، ولاسيما العراق أو الخليج العربي وغيرهما من مناطق المشرق العربي ومصر، أن يراجع دور الأرشيف الإنكليزية التي تضم الوثائق غير المنشورة الخاصة بهذه البلاد، وهي:

١ - وثائق دائرة السجلات العامة في لندن (p.R.O)

وهي تضم:

أ - وثائق وزارة المستعمرات (C.O)

ب - وثائق وزارة الخارجية (F.O)

٢ - وثائق وزارة الهند (I.O.R)

ولابد للدارس تاريخ هذه الأقطار في العصر الحديث من أن يطلع على دور الأرشيف التركية، ولاسيما الأرشيف الرسمي في استانبول (باش وكالت أرشيفي)، الذي يضم الكثير من الوثائق الخاصة بالوطن العربي، الذي خضعت أجزاء عديدة منه للإمبراطورية العثمانية، وفي هذه الوثائق يمكن أن يجد الباحث المراسلات الرسمية، أو التعليمات أو الأمر أو التقارير الخاصة بهذه الأقطار.

وبعد هذه النبذة المختصرة عن أهمية الوثائق، ومعرفة أماكن وجودها بالنسبة إلى الباحث، تجدر الإشارة إلى ضرورة قيام الطالب بعمل جريدة لمصادره الأولية ومراجعة الثانوية، التي استخرج أسماءها من مختلف الفهارس والموسوعات والمجلات وغيرها. وعليه أن يثبت أمام كل مصدر أو مرجع مكان وجوده، وينصح الطالب بشراء بعض الكتب الأساسية التي يحتاجها، إن أمكنه ذلك لأن اقتناء الكتاب خير من استعارته من المكتبات العامة والخاصة، لما يوفره ذلك من وقت وجهد، وسهولة في الرجوع إليه.

ويستحسن أن يستخدم الطالب في أثناء إعداده فهرساً عاماً لمصادره ومراجعه، نظام البطاقات أو الجذادات، التي تكون بأحجام معينة مثل 8X5 سم، أو 10X7 سم، وبخصص لكل كتاب بطاقة واحدة ويكتب اسم المؤلف كاملاً في أعلى البطاقة، مع تاريخ وفاته، وتحته عنوان الكتاب، ثم اسم المحقق أو المترجم إن كان الكتاب محققاً أو مترجماً ثم رقم الطبعة، ومكان الطبع ودار النشر وزمانه والجزء. كذلك يدون على البطاقة رقم الكتاب وأسم المكتبة المتوافرة فيها، أو صاحب الكتاب، إن كان مستعاراً من صديق، أو كلمة (خاص) إن كان ملكاً شخصياً، وكلما عشر الباحث على كتاب جديد يتصل بموضوعه أعد له بطاقة جديدة.

وتربّط هذه البطاقات بحسب التسلسل الزمني بالنسبة إلى المصادر الأولية، ويُستند إلى تاريخ وفاة المؤلف في هذا المجال. وتتوفر هذه الطريقة للباحث نقطة البداية، فيبدأ بالمصدر الأقدم، وكذلك يمكن أن ترتب بحسب طريقة ألفباء. ويرى علي جواد الطاهر⁽³⁴⁾ أن من الأفضل ترتيب المصادر الأولية بحسب التسلسل الزمني، أما المرابع فيمكن

(34) منهج البحث الأدبي، ص 81، وانظر أيضاً: الفياض، المرجع السابق، ص 64، بدر، المراجع السابق، ص 182 - 183.

ترتيبها بحسب طريقة الألفباء. وتوضع هذه البطاقات في درج معين لدى الطالب، للاستعانة بها عند البدء بالقراءة، ومن الضروري استخدام طبعة واحدة لكل مصدر أو مرجع، وفي حالة اضطرار الطالب لاستعمال طبعتين لمصدر واحد، فمن الواجب تحديد الطبعة التي يتم الاعتماد عليها في كل اقتباس يورد من ذلك المصدر⁽³⁵⁾، وفيما يلي نموذج للبطاقات الخاصة بهفة الكتب:

الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 922هـ/310م)
تاریخ الرسل والملوک، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم (ط2،
القاهرة: دار المعارف، 1967 - 1969م)، ج - 1
(المكتبة المركزية بجامعة الموصل)

٩

951

822 ط

رابعاً: نقد الأصول:

بعد أن ينتهي الطالب من جمع الأصول أو المصادر الأولية، والمراجع الثانوية التي تخص موضوع بحثه، ينبغي له قبل أن يشرع في تدوين المعلومات عنها، أن ينعم النظر قليلاً في أصالة ما لديه منها، لأنه لو ابتدأ العمل باستخراج المعلومات من أصل من الأصول التي عدّها حقيقة، ثم تبين له فيما بعد أنها ليست كذلك، وأنها وضعت للمغالطة أو التضليل أو التزوير، لضاع وقت الباحث سدى، لذا وجب عليه أن يتأكد

(35) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص44.

أولاً من أصالة الأصول ويثبت من خلوها من كل دس و TZOIR⁽³⁶⁾. ولκي يحقق الباحث في التاريخ هذه العملية يجب عليه اتباع طريقة البحث التاريخي، التي تقوم على نقد الوثائق أو الأصول التاريخية.

ويكون النقد بالنسبة إلى الآثار المادية المختلفة، كالاهرام أو الزقورات والمعابد، أسهل من الآثار الكتابية، لأن هناك علاقة ثابتة بين بعض الآثار المادية وأسبابها، بحيث إن كل أثر مادي يتکافأ مع مؤثر حقيقي فعلي، ومن البسيط كشف هذا المؤثر وحالته، أما الآثار الكتابية المدونة، فهي آثار عقلية ونفسية، وليس شيئاً بارزاً ملمساً، لأنها علاقات أو رموز لعمليات نفسية معقدة وصعبة التمييز، تشير إلى الأثر الذي تركته الواقعة التاريخية في عقل من شاهدها، وهو الإنسان الذي يتميز على وجه العموم بالتعقيد، وسرعة التأثر والخضوع لعوامل عديدة ومغريات قد تدفعه إلى التحرير أو التزييف، أو الوقوع في الخطأ، أو مجرد الوهم⁽³⁷⁾.

لذا، على الباحث أن يقوم بعملية امتحان قاس للوثائق أو الأصول المتوافرة بين يديه والتي تخصل الحادث التاريخي الذي يدرسه. وعليه أن يسأل نفسه بعض الأسئلة التي قد تساعد في الوصول إلى غرضه من النقد، ومنها: هل الوثيقة صحيحة، وأنها في الحالة نفسها التي كانت عليها في الأصل ولم يطرأ عليها تغيير؟ وإذا لم تكن كذلك، فما عسى أن يكون النص الصحيح؟ وما مدى صحة نسبة هذه الوثيقة إلى مؤلفها وما هو زمان ومكان التدوين؟

(36) رستم، المرجع السابق، ص 12 - 13، 24.

(37) لأنجلو وستنر، المرجع السابق، ص 68 - 69، وانظر أيضاً: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص 186 - 187، عثمان، المرجع السابق، ص 82.

إن محاولة الباحث للإجابة عن هذه الأسئلة تكون ما يُعرف بالنقـد الخارجـي للوثـيقـة، ثم تأتي الخطـورة الأخـرى، للتأكد من النـص نفسه وعـنهـا، وهـل آمن بـه صـاحـبـهـ، وكـان مـحـقاـ في إيمـانـهـ؟ أو بالـأـخـرى ماـذـا أـرـاد المؤـلـفـ أنـيـقـولـ بالـضـيـطـ؟ وهذا يـنـدرجـ تحتـ اسمـ النقـدـ الـبـاطـنـيـ للـوـثـيقـةـ، وبـواسـطـةـ هـذـينـ الـمـنـهـجـيـنـ، يـسـطـيعـ الـبـاحـثـ أـنـ يـصـلـ أـولـاـ إـلـىـ تـحـديـدـ دـقـيقـ لـصـحةـ الـأـصـولـ أوـ الـوـثـائقـ الـتـيـ يـتـعـالـمـ مـعـهـاـ، وـهـذـاـ يـتمـ بـفـضـلـ النـقـدـ الـخـارـجيـ، وـثـانـياـ، إـلـىـ فـهـمـ مـعـنىـ الـوـثـيقـةـ وـهـذـاـ مـاـ يـقـومـ بـهـ النـقـدـ الـبـاطـنـيـ⁽³⁸⁾. وـسـنـشـيرـ بـشـكـلـ مـوجـزـ إـلـىـ كـلـ مـنـ هـذـينـ الـقـسـمـيـنـ مـنـ أـقـاسـمـ النـقـدـ.

ولـكـنـ قـبـلـ ذـلـكـ تـجـدـرـ الإـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ كـثـيرـاـ مـنـ هـذـهـ التـسـاؤـلـاتـ الـتـيـ أـشـرـنـاـ إـلـيـهـاـ سـابـقاـ، يـجـبـ عـنـهـاـ أـنـاسـ آخـرـونـ غـيرـ الـبـاحـثـ أوـ الـطـالـبـ الـذـيـ يـتـعـالـمـ مـعـ الـوـثـيقـةـ. وـهـؤـلـاءـ الـأـشـخـاصـ هـمـ الـمـحـفـقـوـنـ أوـ الـنـاـشـرـوـنـ، لـأـنـ هـنـاكـ الـكـثـيرـ مـنـ الـمـؤـلـفـاتـ الـتـارـيـخـيـةـ وـالـأـدـبـيـةـ مـنـ الـأـصـولـ الـأـوـلـيـةـ، وـهـذـاـ الـوـثـائقـ قـدـ حـقـقـتـ تـحـقـيقـاـ عـلـمـيـاـ، وـنـشـرتـ فـيـ طـبـعـاتـ صـحـيـحةـ، وـأـجـرـيـتـ عـلـيـهـاـ عـمـلـيـةـ النـقـدـ الـخـارـجيـ وـالـبـاطـنـيـ (أـيـ الشـكـلـ وـالـمـضـمـونـ) مـنـ قـبـلـ الـمـحـقـقـ، فـعـرـفـتـ صـحـتـهـاـ وـنـسـبـتـهـاـ إـلـىـ مـؤـلـفـهـاـ، وـيـقـةـ الـأـمـورـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـعـنـيـ نـصـوصـهـاـ، وـغـالـبـاـ مـاـ يـكـتـبـ أـولـنـكـ الـمـحـفـقـوـنـ مـقـدـمـاتـ إـضـافـيـةـ عـنـ نـتـائـجـ نـقـدهـمـ لـلـنـصـوصـ الـتـيـ يـحـقـقـوـنـهـاـ. لـذـلـكـ فـإـنـ عـلـمـ الـطـالـبـ أوـ الـبـاحـثـ فـيـ هـذـهـ الـكـتـبـ الـمـحـقـقـةـ يـكـوـنـ أـسـهـلـ، لـقـيـامـ الـمـحـقـقـ بـكـلـ مـتـطلـبـاتـ النـقـدـ. وـمـنـ هـذـهـ الـأـصـولـ، مـاـ حـقـقـهـ بـعـضـ الـمـسـتـشـرـقـيـنـ أـمـثالـ دـيـ غـويـهـ (De Goeje)ـ إـدـوارـدـ سـخـاوـ (E.Sachau)ـ وـمـرـغـلـيـوـثـ (Margoliouth)، وـلـيـفـيـ بـرـوفـنسـالـ (Levi-Provencal)ـ وـغـيـرـهـمـ، كـمـاـ قـامـ بـعـضـ الـمـحـقـقـيـنـ الـعـرـبـ أـيـضاـ بـيـاجـازـ وـنـشـرـ طـبـعـاتـ عـلـمـيـةـ، أـمـثالـ صـلاحـ الدـيـنـ الـمـنـجـدـ وـإـحـسانـ عـبـاسـ،

(38) انظر: بدوي، المرجع السابق، ص 187 - 188.

وعبد السلام محمد هارون، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وغيرهم. أما المخطوطات غير المحققة أو الكتب التي نشرت نسراً غير علمي، دون نقد أو تحقيق، ف تكون مهمة نقادها الخارجي والباطني من صميم عمل الطالب أو الباحث في التاريخ إذا ما احتاجها ضمن أصوله التي تجب مراجعتها وأخذ مادته منها.

١ - النقد الخارجي أو الظاهري (External Criticism)

ويهدف هذا النقد، كما أسلفنا، إلى إثبات النص في الوثيقة عن طريق التشكيك من خلوه من الزيادة، أو النقص وخلوه من التحرير، فإذا كان المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منحولاً لا يمكن الاعتماد عليه والأخذ منه في كتابة البحوث التاريخية، ولدينا فيما يخص الوثائق حالات ثلاث، الحالة الأولى، أن تكون الوثيقة بخط المؤلف، وحيينما تعمدتها إذا كانت سليمة لم تتعرض لأي تأكيل أو تحرير أو ضياع لبعض أجزائها، والحالة الثانية، أن يكون الأصل مفقوداً، ونسخة الوثيقة التي بين أيدينا ليست بخط المؤلف، بل منقولة عن النص الأصلي مباشرة أو بالواسطة، كما قد نجد في الحالة الثالثة عدداً من النسخ المختلفة لوثيقة ضاع أصلها⁽³⁹⁾.

وهنا تدعى الحاجة إلى ثبيت النص الأصلي، وتحري أقدم النسخ ومحاولة الباحث أو المؤرخ استخراج النص الأصلي، أو الوصول إلى أقرب صورة له، هو عمل نكدي يتطلب معارف وخبرات متعددة، منها أن يكون الباحث ملماً باللغة التي كتب بها النص، وأن يكون عالماً بالخطوط الخاصة بالنصوص التي يعمل عليها. كذلك يجب أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بتلك اللغة والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة أو النص، ولا سيما أخطاء النساء، وسوف نفصل في هذا الموضوع عند

(39) لانجلوا وسيتيروس، المرجع السابق، ص 76 - 80.

بحثنا في فصل منفرد عن تحقيق النصوص التاريخية ونشرها. (الفصل الرابع من هذا الباب).

وبعد أن ينتهي الباحث من تثبيت النص، ينتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل النقد الخارجي، وهي معرفة مؤلف الوثيقة، من هو؟، هل هو ذلك الذي يدعي أن الوثيقة من تأليفه؟ أم هو شخص آخر، ويصاحب هذا التساؤل تساؤلات أخرى عن زمن ومكان المؤلف، وبالتالي ما هو تاريخ الوثيقة؟ لأن الوثائق تختلف في قيمتها اختلافاً كبيراً من حيث نسبتها إلى كاتبها الأصيل، أو إلى ذكر اسمه كواضع لها. فهناك بعض الوثائق أو الأصول التي يذكر عليها بصرامة وتوكيده أن فلاناً من الناس هو الذي ألقاها، ولكن يجب عدم الثقة مطلقاً بمثل هذا التوكيد، لأن كثيراً من الوثائق قد رُفِفت لاعتبارات عديدة، منها أن تكون ضئيلة القيمة، فتنسب إلى أحد المشهورين ليرفع من قيمتها، أو قد تكون عظيمة القيمة، فتضاف إلى إنسان من أجل تمجيده، مع أنها ليست له، ونجد على سبيل المثال كثيراً من الكتب الناقفة قد نسبت إلى أفلاطون مع أنه ليس مؤلفها، وذلك لكي ترتفع قيمتها كما أن هناك مؤلفات جليلة قد نسبت إلى أناس مغمورين، أو مشهورين من دون حق⁽⁴⁰⁾.

إن تمييز الوثائق المنحولة من الصحيحة كان أمراً عسيراً بالنسبة إلى الأقدمين، ولكنه أيسر نسبياً في الوقت الحاضر، لأن المحدثين اعتادوا أن يكتبوا أسماءهم على مؤلفاتهم، يضاف إلى ذلك، إن متطلبات الأمانة العلمية في هذه الأيام تجعل من الصعب أن ينسب مؤلف لنفسه ما ليس من وضعيه، ولو حدث هذا لسهل اكتشافه. هذا فضلاً عن الحماية التي تضعها بعض البلدان لضمان حقوق المؤلف والناشر وكل ذلك لم يكن

المعروف في العصور الماضية، لهذا فقد وصل إلينا عدد من الأصول والوثائق المجهولة المؤلف، أو المستحلة، أو التي حاول بعضهم التلاعب بنصوصها عن طريق الإضافة، أو الحذف، أو الشرح والتعليق، وذلك لأغراض مختلفة بعضها بريء وبعضها الآخر غير بريء، ومن هنا كان على المؤرخ الباحث أن يكون دقيقاً في النظر إلى هذه الوثائق، والتثبت من شخصيات مؤلفيها، وأن يفترض مقدماً أن كل الوثائق مزيفة، وعليه ألا يطمئن إلى وثيقة إلا إذا ثبتت لديه صحتها ويتناسى ما يوجد على الوثيقة من إشارات تدل على المؤلف، ويبداً من جديد في التعرف إلى هذا المؤلف. ويمكن أن يستعين الباحث ببعض القواعد التي تقوم على ما يسمى بالتحليل الباطن، من أجل استخراج الدلائل التي تفيد في تقديم ما يُعرف الباحث بالمؤلف وعصره، والبلد الذي عاش فيه⁽⁴¹⁾.

فيتم أولاً فحص الخط الذي كتب به الوثيقة، لأن الخطوط تختلف من عصر إلى آخر، فإذا وجدنا مثلاً وثيقة تعود إلى القرن الأول أو الثاني للهجرة، وهي مكتوبة بخط نسخي عادي، فهي منحولة قطعاً، كذلك إذا وجدنا وثيقة منسوبة إلى القرن الرابع للهجرة وهي مكتوبة بخط كوفي قديم قد خلا من النقط والإعجام، فهي أيضاً منحولة.

كذلك يجب فحص لغة الوثيقة، لأن بعض الصور اللغوية والتراتيب النحوية لم تستعمل إلا في أماكن وعصور محددة، ومعظم المزيفين يخونهم جهلهم في هذه الناحية، فتبدل منهم ألفاظ وتراتيب حديثة تكشف زيف وثائقهم، وعلى الباحث أيضاً أن يبحث عن الأساليب المكتوبة في الوثيقة ويفهمها، فلكل عصر أسلوبه المعتمد في الكتابة، كما يجب

(41) انظر: لانجلوا وسينيروس، المرجع السابق، ص 87 - 88، بدوي، المرجع السابق، ص 196 فما بعدها، وقارن أيضاً، جوتشلوك، المرجع السابق، ص 169، زريق، المرجع السابق، ص 72.

ملاحظة الواقع التي ترد في الوثائق من حيث إمكانية حدوثها في الزمن المناسبة إليه، أو في المكان الذي تزعم الوثيقة أنها جرت فيه، ويمكن معرفة ذلك من بعض الإشارات التي تذكر في كتب المعاصرين للمؤلف، والتي لم تكن في متناول يديه، وبهذا الطريق نستطيع، أن نتبين إلى حد ما العصر الذي تنسب إليه الوثيقة، فنحدد التاريخ بطريقة تقريبية بين الواقعية الأحدث عهداً التي عرفها المؤلف، والواقعية الأقرب من هذه والتي كان لابد له أن يذكّرها لو أنه عرفها، أي إننا نضع حداً أقصى وحداً أدنى للتاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله أو بعده، وهذا أمر ميسور، لأن غالبية المؤلفين يشيرون أحياناً إلى بعض ما وقع في أثناء تدوينهم لأحداث مشهورة، أو كوارث طبيعية يُعرف زمانها، وهكذا يمكن جعل تاريخ وقوع هذه الحوادث حداً أقصى في تعين الزمن الذي كتبت فيه الوثيقة.

وهناك من الوثائق القديمة ما اعتبرها في مختلف العصور إضافات لا بد من تمييزها عن النص الأصلي. ويمكن تقسيم الإضافات إلى قسمين: الحشو والإكمال، أما الحشو (Interpolation) فهو إدخال كلمات أو جمل في نص لم تكن فيه من قبل، إما لغرض الإيضاح، لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ الجاهل أو القارئ غير العالم، وإما أنه أدخل متعمداً، فيضاف أو (يستبدل) بعبارات المؤلف عبارات أخرى، بقصد الإكمال أو التوكيد أو التجميل، أما الإكمال (Continuation)، فهو كثير الحدوث عند الإخباريين في العصور الوسطى، الذين أكملوا المدونات الخاصة بهذه العصور قرناً بعد قرن، دون أن يهتم المكمل بذكر من أين ابتدأ إكماله وأين انتهى، فاختلطت المادة التي أكملوها بمؤلفات الكتاب الأصليين، الأمر الذي يسبب الحيرة في ما عسى أن ينسب إلى هؤلاء، أو إلى ما قد ألحقه المؤلفون المتأخرلون، ويمكن تمييز الحشو والإكمال دون عناء إذا

توافرت نسخ كثيرة من الوثيقة، ولا سيما حينما تكون لدينا بعض النسخ التي تمثل النص الأصيل قبل الحشو والإكمال. لكن المهمة تكون أصعب إذا ما كانت كل النسخ المتوفرة قد تم فيها الحشو والإكمال. حينئذ ينبغي الالتجاء إلى دراسة أسلوب الوثيقة، وهل هو واحد من أولها أي آخرها؟ وهل يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار؟ وهل كان لواضعي الحشو والإكمال شخصية بارزة ودوافع واضحة في عملهم أو لا؟ ويمكن بواسطة التحليل فصل الوثيقة الأصلية، ولكن إذا اختلط الكلام دون هدف واضح، لا يمكن للباحث أن يميز مواضع الحشو والإكمال، وفي هذه الحالة، يكون من الحكمة كما يقول شارل لانجلوا⁽⁴²⁾ أن يعترف المرء بعجزه تماماً عن تمييزها بدلاً من افتراض الفرض بعد الفرض».

ومن الأمور الأخرى التي تقع ضمن النقد الخارجي للوثائق، معرفة الموارد التي اعتمدت عليها هذه الأصول، وهل أن الكاتب قد نقل معلوماته عن شهود عيان أو رواه عن غيرهم، وأين تم ذلك؟ وهل كان المؤلف في وضع يمكّنه من تسجيل الواقع بدقة، أو أنه التجأ إلى الخيال والذاكرة في روایته، وإذا ما اعتمد المؤلف على شهود عيان، فيجب على الباحث أن يعلم أن شاهدي حادث معين لابد من أن يختلفا في بعض التفاصيل، فلو وجدنا أن بعض الوثائق تتفق تمام الاتفاق فيما ورد في رواية ما بدقة، فمن المرجح في هذه الحالة حدوث نقل، أو سرقة. ومن يسير اكتشاف العيل التي لجأ إليها الناقلون لتغطية عملهم كالتغييرات الخفيفة في بعض الكلمات والاختصار أو التوسيع والإضافات والنقل من موضوع إلى آخر. وإذا ما كان مؤلف إحدى الوثائق قد نقل عن الآخر مباشرة وبغير وسيط، فمن السهل معرفة التسلسل في النقل لأن الحذف

(42) المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص 89، وقارن: بدوي، المرجع السابق، ص 198 - 199.

والاختصار يكشفان دائمًا عن الناقل⁽⁴³⁾.

وبانتهاء الباحث من نقد الأصول، والوصول إلى النص الحقيقى الذى وضعه المؤلف، ومعرفة هذا المؤلف، وشخصيته وعلاقته بالحوادث التي كتب عنها ومدى مشاهدته لتلك الحوادث بنفسه، وكذلك معرفة زمن التدوين، وهل تم ذلك في أثناء وقوع الحوادث أو بعدها بزمن يسير أو بعيد، وأين تم ذلك التدوين، أفي مكان وقوع الحادث، أم في مكان بعيد عنه؟ وبعد الإجابة عن كل هذه الأسئلة يكون الباحث قد أنهى أهم مرحلة من مراحل النقد الخارجى واستعد للانتقال إلى المرحلة الثانية من النقد.

2 - النقد الباطنى (Internal Criticism) :

بعد الانتهاء من عمليات النقد الخارجى، يتجه الباحث إلى الخطوة التالية، وهي النقد الباطنى أو الداخلى الذي يركز على بيان ما قصده مؤلف الوثيقة من كلامه، ثم معرفة صدقه في الرواية، سواء أكان شاهد عيان أم ناقلاً عن غيره، والنقد الداخلى في أصول البحث التاريخي على نوعين، نقد داخلى إيجابي ونقد داخلى سلبي، «فالإيجابي يفسر النص ويظهر معناه، والسلبي يكشف الستار عن مأرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية»⁽⁴⁴⁾.

ولغرض التوصل إلى نتائج إيجابية في مجال النقد الباطنى ينبغي تحليل نتاج عمل مؤلف المصدر الأصلى أو الوثيقة، لأن التحليل (Analysis) ضروري للنقد، ولا بد لكل نقد من أن يبدأ بالتحليل واسترجاع أغلب العمليات التي قام بها المؤلف منذ اللحظة التي شاهد

(43) لانجلوا وسبنيوس، المرجع السابق، ص 90 - 91، وانظر: بدوى، المرجع السابق، ص 200، حاطرون وآخرون، المرجع السابق، ص 485.

(44) رستم، المرجع السابق، ص 49.

فيها الواقعية التاريخية إلى أن خطت يده حروف الوثيقة التي وصلت إلينا⁽⁴⁵⁾، وهذه عملية معقدة وشاقة، وتحتاج إلى صبر الباحث ووقته، ويمكن تلخيص هذه العمليات ب三分ي النقدي الباطني إلى قسمين، كما أسلفنا، وستتناول الحديث عن كل منهما على حدة.

١- النقد الباطني الإيجابي:

ويهدف إلى تحليل محتويات الوثيقة للتأكد من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف الحقيقي مما كتبه، أي المعنى الحرفي والمعنى الحقيقي. إن تحديد المعنى الحرفي للنص الموجود في الوثيقة هو عملية لغوية، ولذا، فإن علم اللغات (الفيلولوجيا)، يُعد في مقدمة العلوم المساعدة للتاريخ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل، فينبغي أولاً معرفة اللغة التي كتب بها النص، وكذلك معرفة هذه اللغة كما كانت في العصر الذي كتبت فيه الوثيقة، لأن اللغة تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، ويكون الاستعمال في بعض الأحيان لمفردات هذه اللغة شخصياً. وهناك الكثير من الألفاظ التي تتغير معانيها وتتعدد على مر العصور بحيث يخطيء المرء في تفسيرها. وعلى سبيل المثال في اللغة العربية، قد نقرأ في نص قديم أن فلاناً التجأ إلى حائط، فيفهم من هذا الكلام أن الحائط هو جدار، في حين أن المقصود من الحائط يكون البستان، أو قد نقرأ أن فلاناً أمسك بيده خريطة فيفهم منها ما نقصده الآن بالخريطة أو الخارطة في حين أن المقصود يكون كيساً أو سجلاً أو قائمة، كذلك فإن التعبير يختلف معناه بحسب الموضع الذي يوجد فيه، لذا ينبغي أن تفسر كل كلمة وجملة بحسب المعنى العام للفرقة، أي بحسب السياق (Context)، لا مفردة، فيجب قراءة النص كله أولاً، لا التقاط اقتباسات مفردة منه، أو انتزاع

(45) لانجلوا وسينيورس، المرجع السابق، ص126، عثمان، المرجع السابق، ص117.

جمل من فقرة لا يُعرف ما المعنى الخاص بها⁽⁴⁶⁾، كذلك من الخطأ اقتباس نص مؤلف قديم وإدخاله ضمن نص حديث في محاولة لتفسير عبارة المؤلف القديم، على نحو يتفق وأقوالنا في الوقت الحاضر، بل يجب أن يفسر النص دائمًا وفقاً للموضع الذي وجد فيه، وألا يقول عليه ما لا يمكن أن يكون قد فكر فيه صاحب القول، أو قصده عن قريب أو بعيد⁽⁴⁷⁾.

إذا ما استطاع الباحث أن يحدد المعنى الحرفي لكلام مؤلف الوثيقة، فإنه مع ذلك لا يستطيع التأكد من التوصل إلى فكرة المؤلف الحقيقة، فربما يكون قد استعمل بعض التعبيرات بشكل ملتو أو بصورة غير واضحة، ويحدث هذا بالنسبة إلى المؤرخ في حالات كثيرة، لأن يكون قد عبر عن قول من الأقوال من باب السخرية أو التهكم، أو من باب المزاح والمداعبة أو التلميح والتعريض، أو استخدام التشبيهات، والاستعارات والمبالغات والكتابات، ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى أن يظهر النص على غير ما يقصد إليه المؤلف بالفعل. ففي هذه الحالة على الباحث أن يحذر منأخذ النص بحروفه ولا بد من محاولة التوصل إلى المعنى الحقيقي الذي قصده كاتب النص والذي اضطر إلى إخفائه لأسباب باطنية أو أسباب خارجية قد تتصل بالظروف التي وجد بها⁽⁴⁸⁾.

والحقيقة لا توجد قاعدة معينة يمكن التوصل من خلالها إلى المعنى الحقيقي الذي أراده مؤلف الوثيقة، فلكل نص ظروفه الخاصة التي دعت مؤلفه إلى سلوك هذا السبيل في تضمين المعنى الملتوى تحت المعنى الحرفي، ولكن يمكن كما يقول شارل لانجلوا⁽⁴⁹⁾، «أن نكتفي بصياغة

(46) لانجلوا وسينيوبوس، المرجع السابق، ص 131.

(47) بدوي، المرجع السابق، ص 207 - 208.

(48) المرجع نفسه، ص 209، وانظر: عثمان، المرجع السابق، ص 121.

(49) المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص 133.

مبدأ كلي وهو حين يكون المعنى الحرفي غير معقول أو مضطرباً أو غامضاً، أو منافيأً لأفكار المؤلف، أو للواقع التي عرفها فينبغي أن نفترض وجود معنى ملتوياً، ويمكن أن نعمد، لحل هذا الإشكال، إلى الطرائق نفسها التي اتبعت لتقرير لغة المؤلف ومقارنة المواقع التي توجد فيها عبارات يظن أن فيها معنى ملتوياً، على أمل التمكن من حلها أو حزر معناها الأصلي ضمن السياق. وفي الغالب لا توجد مثل هذه الصعوبات في الوثائق الرسمية، أو في كتب التاريخ بعامة، ولكنها تكثر في الكتب الدينية، أو في بعض الكتابات الأدبية، أو الرسائل الخاصة، ولاسيما إذا ما كانت للمؤلف مآرب أخرى تجعله يفضل عدم الوضوح أو أنه يكتب إلى قراء من عقلية وثقافة خاصة⁽⁵⁰⁾.

وإذا ما انتهى الباحث إلى المعنى الحقيقي للنص التاریخي، وما قصده المؤلف فعلاً، فإن عملية النقد أو التفسير الباطني الإيجابي تكون قد انتهت، وأصبح الباحث عارفاً بمعلومات صاحب النص الأصلي، وما أراد أن يقوله في وثيقته، ولا بد قبل أن نختتم هذا المبحث من أن نشير، كما فعل أسد رستم⁽⁵¹⁾، إلى فضل علماء التفسير المسلمين في مجال تفسير نصوص القرآن الكريم، فقد توصلوا قبل فرون عديدة إلى أسس علمية صحيحة، لا تزال تتبع في تفسير النصوص، فوجدوا أن أصح طرق التفسير هي أن يفسر القرآن بالقرآن، لأن ما جاء مختصراً في مكان قد بسط ووضح في مكان آخر، كذلك فسروا القرآن بالسنة النبوية، التي تناولت شرح الكثير من المسائل التي غمضت على المسلمين، وكانت أقوال الرسول (عليه الصلوة والسلام) وأفعاله منارة لأصحابه، فهو صاحب الدعوة الإسلامية، وهو الذي جاهد في نشر الإسلام، ووضع أسس الدولة

(50) فارن: المرجع نفسه، ص133، عنمان، المرجع السابق، ص121 - 122.

(51) مصطلح التاريخ، ص5852.

العربية الإسلامية، وقد استعان المفسرون بأقوال الصحابة لفهم معاني القرآن الكريم، لملازمة هؤلاء للرسول (عليه الصلاة والسلام)، واتصالهم به وفهمهم لتعاليم الإسلام، ونصوص القرآن الكريم، كما ساعدت أقوال التابعين أيضاً على فهم القرآن الكريم، وهو الجيل الثاني الذي كان قريباً الصلة بالصحابة، فأخذوا عنهم العلم والتفسير، ما جعل لأرائهم أهمية كبيرة في هذا المجال.

إن الإشارة إلى هذه القواعد العلمية الصحيحة التي اتبعتها علماء التفسير، جاءت للدلالة على مدى تقدمهم في مجال العلم والمعرفة، واستخدامهم الأساليب العلمية الصحيحة في النقد والتحليل والتدقيق، وإن معرفة هذه الطرائق والإلام بها يفيد الباحث في التاريخ، ويمكنه من الانتفاع والاستفادة في دراسة ما يقع تحت تصرفه من وثائق تاريخية ومصادر أولية تتعلق بالبحوث التي يعمل بها⁽⁵²⁾.

ب - النقد الباطني السالب:

إن النقد الباطني الإيجابي الذي أشرنا إليه في المبحث السابق، لا يصل الباحث إلى نهاية المطاف في بحثه، بل يطلعه فقط على الآراء التي كونها مؤلف الوثيقة وما قصد إليه فعلاً. لكن هذا لا يدل على قيمة هذه الوثيقة من الناحية التاريخية، لأن هناك الكثير من الوثائق المتناقضة، وهذا يؤكّد وجوب الشك، واحتمال الخطأ والكذب في الوثائق. وهكذا، فإن قيام النقد الباطني السالب يهدف إلى نبذ الأقوال الواضحة الكذب أو الخطأ، والارتكاب في كل أقوال مؤلف النص التاريخي، لأنه غير معروف أكذب في قوله أو أخطأ، فعلى الباحث في التاريخ أن يشك في كل الوثائق، وأن يفترض عدم الأمانة في كل راوٍ روى أي حادث، وعليه بعد

(52) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص 132-133.

ذلك أن يتحقق من أمانته، لأن نقطة الابتداء في كل علم هي الشك المنهجي، فكل ما لم يثبت بعد يجب أن يبقى في دائرة الشك، ولا يجوز للباحث البت في المعلومات التي تشير إليها الوثائق دون أن توافر لديه الأسباب والأدلة الكافية التي ثبتت صحتها ويجب على الباحث هنا أن يلاحظ قاعدتين عامتين:

1 - القاعدة الأولى:

إن الحقيقة العلمية لا تقرر أو تتم عن طريق شهود العيان فقط، فلا يجوز الوثوق في رواية لمجرد أن صاحبها شاهد عيان، بل ينبغي أن توافر لدى الباحث الأدلة التي ثبتت صحة تلك الرواية، لأن شاهد العيان قد يخطئ، وقد يكون عرضة لكثير من الأوهام.

2 - القاعدة الثانية:

لا يجوز نقد الوثيقة كوحدة عامة، بل ينبغي تحليلها إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال المستقلة التي تتألف منها، وفحص كل منها على حدة، لأن الجملة الواحدة قد تحتوي على عدة أقوال مرتبطة، قد تكون بعضها صحيحاً، وبعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو غير عمد، ففي عقد البيع مثلاً، ينبغي أن نلاحظ التاريخ، والمكان، والبائع، والمشتري، والسلعة، والثمن، وكل شرط من شروط العقد⁽⁵³⁾.

ومن أجل استكمال عملية النقد الباطني السالب، يجب النظر في الأحوال التي وضعت فيها الوثيقة، وتحميس الظروف التي أحاطت بالمؤلف. ولا يمكن بطبيعة الحال استعادة كل تلك الظروف والعمليات

(53) لانجلو وسينيروس، المرجع السابق، ص138، وانظر: عثمان، المرجع السابق، ص25
- 126، بدوي، المرجع السابق، ص211.

التي تم بموجبها تدوين الوثيقة، غير أنه يمكن استعادة جزء منها على الأقل، ويساعد الباحث في هذا المجال ما سبق أن توصل إليه في النقد الخارجي عن شخصية المؤلف وأمانته ومدى ثقة الناس به، والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة، والوثائق المشابهة التي روت الحادث نفسه.

كذلك معرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوانه وبيئته وغير ذلك من الأمور التي تساعد في الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ، أو الانخداع فإذا ما تم جمع كل هذه المعلومات، يتوجه النقد إلى ناحيتين:

- 1 - التثبت من الصدق والعدالة أي هل كذب المؤلف أم لم يكذب؟
- 2 - التثبت من صدق المعلومات التي أوردها المؤلف ومبليغ دقتها، وهل أخطأ، أو خدع بشأنها أم لم يخطيء ولم يخدع؟⁽⁵⁴⁾.

ويمكن تلخيص هذين الانجاهين في كلمتين «النزاهة والدقة» فالنزاهة تتعلق بأمانة المؤلف في رواية الحادث، والدقة تتصل بالخداع أو الخطأ، أي أن يكون صاحب الوثيقة قد وقع فريسة لوهם من الأوهام جعله يصور الحادث على النحو الذي دونه، مع أن الحادث كان على نحو آخر⁽⁵⁵⁾.

ويقترح شارل لانجلوا⁽⁵⁶⁾، مجموعة من الأسئلة يحسن بالباحث أن يجيب عنها بقدر المستطاع فيما يتعلق بهاتين الناحيتين المشار إليها آنفاً، وبالنسبة إلى الناحية الأولى، فإن الأسئلة تتوجه إلى إمكانية أن يكون المؤلف قد كذب في روايته أو وجد في ظروف حملته على الكذب وما هي هذه الظروف؟ إن الأسباب التي قد تدفع بالمؤلفين عادة إلى

(54) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص 127.

(55) انظر: بدوي. المرجع السابق، ص 212 - 213.

(56) المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص 142 - 146، وانظر: رستم، المرجع السابق، ص 61 - 65، عثمان، المرجع السابق، ص 127 - 130.

الكذب عديدة ويمكن الإشارة إلى أبرزها فقط :

1 - الكذب طمعاً في مصلحة شخصية أو مفعة عملية، لخداع القارئ، وسوقه إلى استنتاج خاص، أو لحمله على القيام بعمل معين، أو صرفه عنه. ويكون الدافع لهذا الكذب هو الفائدة المادية، ويكثر هذا النوع من التزيف في التواریخ الرسمية الخاصة بالطبقة الحاكمة التي يتميّز هذا المؤلف إلى حاشيتها، فيكذب في الأخبار لصالح هذه الطبقة، لذا ينبغي للباحث أن يكشف غرض المؤلف من تدوين الوثيقة ككل، وما يمكن أن يكون هدفه من تدوين جزئيات معينة منها، وما هي مصلحته الشخصية في الكذب، إن كانت له مصلحة.

2 - وقوع الكاتب في موقف قاهر يُرغم فيه على الكذب أو التلفيق ويحدث هذا في حالات كثيرة منها أن تكون هناك حاجة إلى كتابة وثيقة وفقاً للقواعد أو العادات ولكن لعدم توافر ظروف تتماشى مع هذه القواعد، يضطر إلى الكذب والتقرير بأن الظروف كانت طبيعية في وقت معين، بعض النظر عن الواقع التاريخي، ففي كل محضر تقريباً هناك بعض الكذب البسيط فيما يتعلق باليوم والساعة أو المكان، أو عدد الحاضرين أو أسمائهم، وقد تضطّر بعض الظروف السياسية إلى إخفاء ذكر معلومات معينة في زمن حدوثها، وقد تغفل الوثائق الرسمية بعض الحقائق أو تحور فيها لأسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية لكن ذلك لا يعني عدم حدوث تلك الواقع وأنها لم تشغل بال الناس أصلاً، لذا يجب التنبه إلى مثل هذه الوثائق وعدم الاكتفاء بتصديق الوثيقة لمجرد أنها رسمية.

3 - ومن المحتمل أن يشایع المؤلف فئة معينة من الناس (أمة، حزب، فرقـة سياسـية، دين أسرـة، فلسـفة، إقـليم، مدـينة)، فتحملـه عـاطفـته على إبرـاز النـواحي المـشرـقة لـجمـاعـته أو إـعطـاء فـكـرة حـسـنة عـنـهم وـسيـئة عـنـ خـصـومـهم.

4 - الانسياق وراء الغرور الفردي أو الجماعي والكذب بغية تجميد شخصية معينة، أو الجماعة التي ينتمي إليها، لذا ينبغي للباحث ألا يميل دائمًا إلى تصديق الأقوال التي تضفي مظهر الأهمية والتفوّز على كاتب الوثيقة أو الجماعة التي يناصرها.

5 - ويمكن لكاتب الوثيقة أن يزييف ما بها من الأقوال توددًا إلى جمهور الناس وتملقاً لهم، أو على الأقل في محاولة لعدم إزعاجهم واستثارة غضبهم، فيورد أخباراً تناسب ذوق هؤلاء ورغبتهم، حتى لو لم يفتحن هو بصحتها، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك فإننا قد نجد عبارات الملق والتودد والإخلاص والمحبة تتردد في بعض المراسلات الشخصية، فهل تعبر هذه العبارات عن معناها الحقيقي، أو أنها كتبت من أجل المجاملة والعرف فحسب، كذلك لا تدل أوراق بعض كبار الشخصيات ووثائقهم ومذكراتهم على صدق تقواهم وصلاحهم، فربما دونوا فيها أموراً لا تدل على ما قاموا به فعلًا في حياتهم وذلك لكسب الشهرة وعدم الإشارة إلى الأفعال المشينة التي ربما تورطوا بها في حياتهم.

6 - قد يؤثر الأسلوب الأدبي الذي كتبت به الوثيقة على صحة ما جاء فيها من معلومات فيعتمد الكاتب إلى اللعب بالألفاظ والتقديم والتأخير، والمباغة، للتأثير في نفس القارئ، فيجب على الباحث الشك في مثل هذه الوثائق، وتحري تعبيراتها الفنية الجميلة، ومراقبة أسلوب المؤلف ومقارنته بأسلوب عصره، ليكون على علم بالألفاظ والجمل المستعملة التي ترد في الوثيقة. ولكن يجب عدم التمادي في رفض مثل هذه الوثائق، فربما كان هناك مؤرخون موهوبون استطاعوا الكتابة بأسلوب أدبي راق دون الانحراف عن الحقائق التاريخية.

أما السلسلة الثانية من الأسئلة التي يجب أن يتوصل بها الباحث

لمعرفة دقة المعلومات الواردة في الوثائق والأصول التاريخية، فهي تهدف إلى معرفة قصد الكاتب فيما إذا كان ينوي قول الصدق فعلاً، لكنه وجد في موقف اضطرره إلى الوقوع في الخطأ دون أن يدري، وهي كما يأنـي⁽⁵⁷⁾.

1 - هل كان المؤلف في وضع يسمح له بمشاهدة الواقعة التاريخية بشكل واضح وهل كان يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح؟ أو أنه كان عرضة للخطأ، فشاهد ما نقلته إليه حواسه، التي قد تخطئ في نقل الخبر أو أن عقله توهם غير الواقع، أو خانته ذاكرته، ومن المحتمل أيضاً أن يكون وصف الكاتب للحادث التاريخي متاثراً بعوامل لا شعورية، مثل التعصب أو التحيز أو التحامل أو الوهم أو التخييل، ففهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوره أو لشروع ذهنه، ما فوت عليه بعض التفاصيل.

2 - هل تمت رواي الحادثة التاريخية بجميع شروط المشاهدة العلمية، وهي أنه كان في موضع يسمح له باللحظة بدقة، ودون أي مصلحة عملية، أو رغبة في التوصل إلى نتيجة معلومة، أو أي فكرة سابقة عن النتيجة، وهل سجل مشاهدته فوراً وبنظام محدد للتسجيل، أو أنه تأخر في التدوين، فخانته الذاكرة فلم يستطع نقل الخبر اليقين. إن العوامل التي تؤثر على عدم دقة الكاتب موجودة دائماً، ويتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية. ولكن ينبغي للباحث أن يحاول قدر المستطاع التعرف إلى الأسباب التي أدت إلى وقوع المؤلف في الخطأ غير المعتمد.

3 - قد يؤكد المؤلف وقائع كان بإمكانه أن يلاحظها، لكنه لم يكلف نفسه عناه مشاهدتها عن كسل أو إهمال، فأعطى معلومات عنها

(57) لانجلو وسبنبروس، المرجع السابق، ص 147 - 150، رستم، المراجع السابق، ص 65 - 67، عثمان، المراجع السابق، ص 131 - 133، بدوي، المراجع السابق، ص 213 - 214.

بالتخيل أو التخمين أو بمجرد الصدفة وهي معلومات لا تطابق الواقع، وتعد سبباً من أسباب الخطأ الشائع، فقد يكتب أحدهم وصفاً لحفل أو اجتماع ما دون حضوره ذلك الاجتماع، وكم من محاضر جلسات من كل نوع نشرها مخبرون لم يحضروها، وكتبت وفقاً لبرنامج معلوم مقدماً أو وفقاً للإجراءات المعتادة في المراسيم.

4 - أن تكون الواقعة المروية صعبة الملاحظة فلا يمكن الكاتب من مشاهدتها شخصياً لأنها تعبر عن حالة سرية مثلاً، أو أنها تشمل عدداً كبيراً من الناس لا يمكن التدقير فيها وإعطاء الخبر اليقين، أو أنها تنطبق على مساحة كبيرة أو عصر طويل، مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة، أو أنها فعل مشترك لجيش بأكمله أو عرف مشترك بين شعب بأسره. ففي مثل هذه الحالات، يجب على الباحث أن يعلم بأن ما قدمه مؤلف الوثيقة، ما هو إلا من قبيل الاستنتاج وليس المشاهدة، فإلى أي حد كان دقيقاً في استنتاجه وما هي المادة التي بنى عليها هذا الاستنتاج؟ ويمكن التعرف إلى ذلك من خلال دراسة هذا الرواذي ومؤلفاته للوقوف على عاداته وتفكيره والحكم على عقليته وتقسيم مادته. ولا بد منأخذ الحيطة والحذر من كل الأرقام الضخمة التي وردت في روايته، ولا سيما عن عدد الجنود المحاربين أو القتلى أو المفقودين في المعارك. فمن المحتمل أن يكون مؤلف الوثيقة قد جعل ما هو الصحيح بالنسبة إلى مكان خاص أو ناحية معينة يمتد ليشمل شعوباً بأسره أو أمة بكاملها وعصر بتمامه فتكون كتابته تعيناً لا ينطبق على الواقع.

لقد ركزت الفقرات السابقة على الوثائق التي كتبت من قبل مؤلفين كانوا شهود عيان لما دُئنوه من أخبار، أما إذا لم يكن المؤلف قد شاهد الحادث، ونقل روايته عن شخص آخر عاينه، فيصبح لدينا روايات فيها مزاج من شهادة أولية، وشهادة ثانية مأخوذة عن الآخرين، أي إن

المؤلف قدم لنا وثائق غير مباشرة ومعظم المؤرخين يسيرون على هذا الأساس، وقليل منهم من استطاع مشاهدة الأحداث التاريخية وكتب عنها، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال مذكريات قائد معركة معينة، حين يكتب عن دوره فيها، يعتمد على تقارير جاءته من كبار معاونيه، الذين اعتمدوا أيضاً على ضباط أصغر في الوحدات المكونة لجيشه، فليس في وسع ذلك القائد مطلقاً أن يشاهد كل الوحدات والمواضع والمعارك التي جرت فيها.

وفي مثل هذه الحالة، على الباحث أن يحاول قدر المستطاع معرفة الراوي، أو الشاهد الأصلي، وعندئذ يطبق عليه الأسئلة السابقة التي مرت بنا للتبثت من عدالته وزراحته، ولكن في غالب الأحوال تكون هذه المهمة عسيرة لبعضها عن زمن الواقع المروري «فتتصبح تجاه أمر واقع وهو النظر في شهادة ليس لها راو معروف وشهادة مثل هذه هي في عرفنا قليلة القيمة»⁽⁵⁸⁾.

ومن الجدير بالذكر هنا التنوية بما توصل إليه علماء الحديث النبوى الشريف منذ مئات السنين، من حيث نقدمهم للرواية، ووضعهم لمصطلح (الجرح والتعديل) الذى أشرنا إليه في أثناء دراستنا عن تدوين التاريخ في الحضارة العربية الإسلامية، وهو أمر نافع في دراسة هذه الناحية من النقد الباطنى السالب. كذلك تجدر الإشارة إلى موقف المؤرخ ابن خلدون، من تطبيق ما توصل إليه علماء الحديث على الروايات التاريخية وتحري الضبط والعدالة وضرورة تمحیص الأخبار، وعدم الركون إلى الأرقام الضخمة للجيوش والروايات المبالغة التي أوردها بعض المؤرخين، وهو

(58) رسم، المرجع السابق، ص.69.

ما لا ينطبق مع واقع الظروف التاريخية التي تمت فيها تلك الأحداث⁽⁵⁹⁾.

خامساً: القراءة وتدوين المعلومات:

بعد الانتهاء من عملية نقد المصادر أو الأصول، يبدأ الطالب بقراءة المعلومات التي تثبت من صحتها وتدوينها، ولكن ما هي الطرائق التي يمكن أن تستخدم لهذا الغرض؟، قد يعمد بعض الطلبة إلى نقل المعلومات الخاصة ببحوثهم على دفتر واحد أو دفاتر متعددة، تنسق فيها المادة المنقولة، كأن يكتب على وجه واحد من الصفحة ويترك الآخر، أو يترك هامشاً واسعاً يستعمل بالإضافة ما يستجد من مادة أو من تعديل على الخطة غير أن هذه الطريقة ستؤدي إلى توزيع المعلومات الخاصة بالبحث وبعثرتها، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان الاهتمام إلى الموضوعات التي تخص الفصول المختلفة للبحث، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضياع بعض المعلومات الشمية، واستنزاف وقت الطالب وجهده، ولهذا تعد هذه الطريقة أسوأ جمّيع الطرائق المستخدمة في نقل المعلومات من المصادر. فالباحث الذي يستخدم هذه الطريقة لا تكون لديه في البداية فكرة عن الترتيب النهائي لموضوعه المرتقب، لذلك ليس في وسعه أن يقرأ، ثم يدون المعلومات ضمن نموذج أو مثال نظم أو أعد مسبقاً، وتكون النتيجة حشر مجموعة عديدة من الاقتباسات والفرضيات في صفحة واحدة من مختلف المصادر. وعندما يحين موعد نقل هذه المعلومات من الدفتر إلى المسودة، يجد الطالب نفسه مضطراً لنقل صفحات دفتره ولعده مرات، لإيجاد ما يرغب نقله، وبذلك يصبح احتمال ضياع بعض المواد أمراً وارداً جداً، كما يقول كنت (S.kent)⁽⁶⁰⁾، فضلاً عما يسببه ذلك من

(59) انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص 10، فما بعدها، وقارن: رستم، المرجع السابق، ص 76 - 79، عثمان، المرجع السابق، ص 145، الفياض المرجع السابق، ص 41 - 42.

(60) .Writing History (New York: 1941), pp.36-37

ارتباك وعدم دقة في عمل الطالب.

ونتيجة للمساوئ التي تترجم عن استخدام طريقة الدفتر في جمع وتدوين المعلومات، فلا ينصح الطالب بها، بل يُشار إلى نظامين آخرين يمكن استخدامهما لأنهما يوفران التنظيم والدقة في العمل واختصار الزمن وهما:

1 - نظام أو طريقة البطاقات أو الجذاذات (Cards)

وهي عبارة عن أوراق سميكة تصنع غالباً من الورق المقوى، وب أحجام مختلفة منها ما هو صغير (12X7.5 سم)، ومنها ما هو متوسط (15X10 سم) ومنها ما هو كبير (20X12.5 سم) والحجم المتوسط منها هو أفضل الأحجام برأي رالف بيري (R.Berry)⁽⁶¹⁾، وهي تباع في الأسواق ويمكن للطالب المبتدئ أن يجهزها بنفسه أيضاً، ولكن يتشرط أن تكون متساوية الحجم، وكل ما يحتاج إليه في هذه الحالة هي أوراق اعتيادية من تلك التي تستخدم في الدفاتر، فإذا ما طوّرت هذه الأوراق وقسمت إلى نصفين، تكون مقاييسها حينذاك نحو (15.5X10.5 سم)، وهي كافية لتسجيل الملاحظات الاعتيادية ويفضل أن تكون الجذاذات كافة متساوية الحجم ليسهل ربطها وحفظها.

ويدون على كل بطاقة عنوان رئيسي أو فرعى لكل اقتباس، من العنوانات الموجودة في خطة البحث المبدئية، ليدل على ما ورد فيها من معلومات⁽⁶²⁾، وتكتب في الوسط الفكرة أو المعلومة التي نود اقتباسها،

(61) How to write a Research Paper, p.23 (حيث يشير إليه بقياس 48X64مم موصدة).

(62) ديوبيولد فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة، محمد نبيل توفل وأخرين (ط2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977)، ص182، الهواري، المرجع السابق، ص22 - 23.

كذلك يكتب في البطاقة اسم المؤلف مع اسم المصدر أو المرجع والجزء والصفحة، دون ذكر معلومات النشر، لأن هذه وضعت في بطاقة خاصة لوحدها، كما أسلفنا، ويكون ذلك في أعلى البطاقة إلى اليسار، أو أسفلها ولا يدون في كل بطاقة إلا اقتباس واحد، كذلك لا يستخدم منها إلا وجه واحد فقط⁽⁶³⁾، وفيما يأتي بعض النماذج لتصميم مثل هذه البطاقات.

عنوان الاقتباس	اسم المؤلف والمصدر أو المرجع والجزء والصفحة المعلومة
----------------	--

ولنفترض أن البحث يتناول مؤرخاً من المؤرخين، ولتكن أبا الحسن علي بن محمد المعروف بالمدائني (ت 225هـ / 839م) فإن بعض البطاقات الخاصة به يمكن أن تصنف كالتالي:

ولادته ولقبه	فؤاد سزكين. تاريخ التراث العربي ١م، ج ٢، ص ١٣٩
«ولد في البصرة سنة 135هـ / 752م وشب فيها، ثم سكن المدائني، ولقب لذلك بالمدائني . . .».	

تحريه للأخبار	خالد العسلي، «المدائني»، مجلة كلية الآداب، العدد ٦، ص ٦
«والدائني دقيق في تحريه للأخبار ولهذا فقد أثني عليه المؤرخون وأصبح مصدراً موثوقاً في الأخبار وهو دقيق في إعطاء الروايات، حتى إنه يعطي تفاصيل كل حادثة ويهتم بتاريخ الحادث حيث يعطي تاريخ اليوم والشهر والسنة للحادثة الواحدة، وقد يعطي روايات عديدة عن الحادثة ويعطي بعض الأحيان رأيه في الرواية الأكثر دقة . . .»	

كتبه

للمدائني كتب كثيرة، أشار إليها ابن النديم، منها: كتبه في أخبار النبي (صلى الله عليه وسلم) وفي أخبار قريش، وفي أخبار مناكح الأشراف وأخبار النساء وفي أخبار الخلفاء وفي الأحداث، وفي الفتوح، وفي أخبار العرب، وفي أخبار الشعراء وغيرها.

التفصيلات عند: ابن النديم، الفهرست، ص 147 - 152

وهناك طرائق عديدة في كيفيةأخذ المعلومات وتدوينها على البطاقات⁽⁶⁴⁾. ففي بعض الحالات تتطلب طبيعة المادة أن يكون الاقتباس كاملاً، أي أخذ الكلام الذي ينقل عن المؤلف بنصه، ووضعه بين أقواس الاقتباس. وهذه الطريقة تحتاج إلى انتباه ودقة، خوفاً من التصحيف، أو الوقوع في الخطأ. ولكن لا يجوز الإسراف في الاقتباس حتى يبقى الباحث محافظاً على شخصيته، ومن المستحسن ألا يجاوز الاقتباس بضعة أسطر، وإذا ما ترك الباحث بضع كلمات أو جمل، يجب وضع علامة (...) أي النقاط الثلاث التي تبين بأن بعض الكلمات وردت في المصدر أو المرجع، وقد حذفها كاتب البطاقة عن عمد⁽⁶⁵⁾. ويمكن للباحث أيضاً أن يختصر، أو يجعل الفكرة التي ينقلها إلى البطاقة شريطة لا يخل بالمعنى، ويحتفظ بالفكرة الأصلية التي أرادها مؤلف المصدر أو المرجع، كما يستطيع الباحث أيضاً أن يدون بعض الآراء التي تمر بخاطره وهو يقيّد الاقتباسات، كأن ينقد ما يراه من مبالغة في إحدى الروايات، أو يعلق على رأي لكاتب محدث ولكن يجب أن تكون تلك التعليقات على هامش

132، Soc Ehrlich and Murphy, Op. Cit., pp. 20-28; (64) ملحن، المرجع السابق، ص

- 144 -

(65) جوتشلوك، المرجع السابق، ص 92.

البطاقة أو الجذادة، وبشكل بارز، لتبدو منفصلة عن كلام المؤلف الأصلي، وإذا ما كان التعليق طويلاً يستحسن استخدام جذادة منفصلة وربطها بجذادة الخبر الأصل⁽⁶⁶⁾.

2 - نظام الملف أو الإضبارة أو الدوسيه (Loose leaf book):

الملف عبارة عن غلاف من ورق المقوى، مع كعب يتفاوت عرضه بتفاوت حجم الملف، وفي هذا الكعب قابضان أو ماسكتان تفتحان وتغلقان بسهولة وتستخدمان لثبت مجموعة من الأوراق المثقوبة، التي تتوضع فيها، ومن الممكن استخدام أوراق إضافية في أي وقت، ويقوم نظام العمل بموجب استخدام هذا الملف على تقسيمه إلى أقسام، وفق خطة البحث التي وضعها الطالب لموضوعه. فيخصص لكل جزء من هذه الخطة، كالالمقدمة، والالفصول، والمصادر والمراجع جزءاً من الأوراق، وتتوسط ورقة سميكة ذات لسان بارز لتفصل بين كل قسمين، ويكتب على وجه اللسان عنوان الفصل أو الباب المواجه للكتابة، ويمكن استخدام الأوراق الملونة لهذا التقسيم، وعند قيام الطالب بقراءة المصادر والمراجع، يكتب المعلومات التي تتعلق بموضوع بحثه في القسم الخاص بها من الملف، مستخدماً وجهاً واحداً من الورقة ولا يكتب على الورقة إلا المعلومات المتصلة بها تمام الاتصال وإذا ازدحم الملف، يمكن إضافة ملف آخر، وتقسيم البحث إلى قسمين، كأن تكون المقدمة والفصل الأول والثاني والثالث في الملف الأول، في حين يخصص الملف الثاني للفصل الرابع والخامس وقائمة المصادر والمراجع.

وهناك من الباحثين من يفضلون استخدام طريقة الملف، ويررون أنها

(66) الطاهر، المرجع السابق، ص 89 - 90، الغياض، المرجع السابق، ص 71.

أفضل من نظام البطاقات وذلك للأسباب الآتية⁽⁶⁷⁾:

- 1 - إن السيطرة على موضوع البحث وهو في الملف تكون أكثر مما هو في البطاقات، لأنه مجموع في مكان واحد.
- 2 - إن عملية توزيع المادة تم في الوقت نفسه الذي يتم فيه جمعها، أما في البطاقات، فهي تجمع أولاً، ثم توزع.
- 3 - الملف يحفظ ما فيه من أوراق، أما البطاقات فقد يفقد بعضها.
- 4 - إن المراجعة أو التتحقق من المعلومات الموجودة في الملف أسهل وأسرع من المراجعة في البطاقات.

وعلى الرغم من هذه المميزات، فإن استخدام نظام البطاقات يبقى هو الأفضل، والمدرسة الحديثة في منهج البحث هي التي تستخدم البطاقات، ولا ينصح الباحثون اليوم إلا بها، لأنها أكثر دقة وضبطاً من سواها، وإن قابليتها للحركة تمكن الباحث من ترتيبها كما يشاء، أو خلطها على أي وضع يريد من ألوان الخلط. كما يمكن تحريكها من مكان إلى آخر، فيسهل جمع كل النصوص التي هي من نوع واحد، وإضافة الزيادات في داخل كل مجموعة، مع توالي البحث والتنقيب⁽⁶⁸⁾، فالبطاقات إذاً أسهل في التصنيف، وأنفع لدى استعمال المعلومات ويمكن الاستفادة منها في مجال آخر عند اللزوم، يضاف إلى ذلك، أنها أخف حملاً ويسهل معها التقديم والتأخير والإضافة والتعديل، ولاسيما إذا أحسن استخدامها، ونظمت تنظيماً جيداً في أثناء عملية الجمع. وهي

(67) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 65 - 67، بعثوب، المرجع السابق، ص 45 - 46، 48، وقارن: القياض، المرجع السابق، ص 72.

(68) لانجلو وستينبورس، المرجع السابق، ص 96 - 97.

معتمدة اليوم من قبل الأساتذة الكبار من ذوي البحوث الكثيرة والطويلة⁽⁶⁹⁾.

ومن أجل الاستفادة بشكل أفضل في استخدام البطاقات أو الجذادات، ينصح الباحث بالتقيد باللاحظات الآتية⁽⁷⁰⁾:

١ - الدقة في النقل، ولاسيما إذا كان الطالب أو الباحث بنقل المادة كما هي دون تصرف، وإن كان هناك من الباحثين من يصر على أن نقل الخبر أو النص يجب أن يكون كاملاً دون تلخيص، وأن يوضع بين الأقواس المزدوجة الخاصة بالاقتباس، لأن الباحث قد يتضطر للمعودية إليه ولا يكتفي بالتلخيص وإن أراد الطالب أن يزيد شيئاً على النص وضعه بين معقوفين أو عضادتين [] .

٢ - الالتزام بأخذ الملاحظات التي لها علاقة وثيقة بالموضوع، وعدم الانسياق وراء طرافة بعض أجزاء المادة التاريخية، والاهتمام بتدوينها، حيث يستغرق ذلك وقتاً وجهداً من الطالب.

٣ - الكتابة على وجه واحد من الجذادة أو البطاقة، وإذا لم يكن ذلك الوجه كافياً لما يريد الطالب من معلومات، عليه أن يستخدم بطاقة ثانية أو ثالثة، مع ترقيمها بتسلسل (١)، (٢)، (٣)، وتكرار العنوان في أعلىها، وربطها بدبوس تجنبًا لاختلاطها مع بقية البطاقات.

(69) فارن: جوتشلوك، المرجع السابق، ص 98 - 99 الطاهر، المرجع السابق، ص 88، بدر، المرجع السابق، ص 183، ملحس، المرجع السابق، ص 74، 130، الهواري، المرجع السابق، ص 24 - 25، يعقوب، المرجع السابق، ص 48: Berry, Op.Cit., p.24

KENT, Op. Cit., P.37 (نقلًا عن الفياض، المرجع السابق، ص 67).

(70) أشارت طائفة من الباحثين الفضلاء إلى معظم هذه الملاحظات ومنهم، جوتشلوك، المرجع السابق، ص 91 - 93، الطاهر، المرجع السابق، ص 91، فيما بعدها، الفياض، المرجع السابق، ص 73 - 75، يعقوب، المرجع السابق، ص 49 - 50.

4 - إذا تعددت المصادر التي تشير إلى معلومة واحدة، يخصص لها عدة بطاقات وتوضع مع تكرار العنوان، ولا يكتب أكثر من معلومة واحدة في البطاقة الواحدة.

5 - إذا زادت الملحوظة أو المعلومة المراد نقلها عن صفحة من صفحات المصدر أو المرجع، فيستحسن أن نبيّن بخط مائل (/) أين تنتهي الصفحة وأين تبدأ الأخرى، بالنظر إلى أن الأجزاء التي قد تقتبس عند التأليف، قد تُنقل من إحدى الصفحتين وليس من كليهما.

6 - إذا كان هناك خطأ في النحو أو المعنى لا يعود إلى المطبعة أو المحقق، توضع وراء الكلمة الخطأ كلمة (كذا) وهي تقابل الرمز الذي يستخدمه الأوروبيون (sic) بمعنى هكذا في الأصل.

7 - إذا كان النص طويلاً وأراد الطالب أن يترك بعضه مما لا يدخل بمعناه فلا بأس من ذلك بعد وضع نقاط الحذف والإضمار (...) وهي ثلاثة نقاط لا أكثر.

8 - إذا وجد الباحث في أثناء الجمع معلومات تتصل بالمؤلف، يُستحسن أن يسجل ذلك على جذادات منفصلة خاصة بالمصدر لأنها ستتفعل لدى القيام بدراسة وتحليل المصادر والمراجع في المقدمة.

9 - إن أهم ما يؤخذ عن المراجع الثانوية ويدوّن على الجذادات هي الأمور التالية:

أ - الأخبار التي تروي عن مصدر أولي غير متيسر مطلقاً، ويشار في هذه الحالة إلى المرجع المنقول عنه وكذلك المصدر.

ب - التتبّع للأخطاء التي وقع فيها مؤلفوها.

ج - الرأي الخاص الذي أدلّ به المؤلف، ولا سيما إذا أراد الباحث التعليق عليه سواء بالسلب أو الإيجاب.

- 10 - تخصيص بعض البطاقات تحت عنوان «مترفات» يكتب فيها ما يتصل بالبحث اتصالاً ضعيفاً فقد يحتاج إليها الباحث في يوم ما.
- 11 - إبقاء عملية الجمع مفتوحة، فكلما عثر الباحث على مصدر أو مرجع جديد فيه مادة مفيدة لبحثه، كتبها على بطاقات ووضعها في مكانها المناسب.
- 12 - ترتيب البطاقات أو الجذادات بحسب عناوينها وبحسب الفصول والأبواب التي شملتها، لا بحسب مصادرها ومراجعها.
- 13 - يجب أن تكون الكتابة بخط واضح جلي وبالحبر، أما العنوانات فيمكن أن تكتب بلون آخر أو بقلم الرصاص ليتم تغييرها أو تعديليها بسهولة.
- 14 - يُنصح الباحث بالقيام بعملية جرد بطاقاته بين فترة وأخرى، كل أسبوع أو أسبوعين مثلاً، في أثناء عملية الجمع وتوزيع ما تم إنجازه بحسب العنوانات على أبواب وفصول أو أقسام البحث.
- 15 - توسيع البطاقات الخاصة بكل فصل أو قسم في مظروف بعد ربطها برباط من المطاط، يكتب عليه عنوان ذلك الفصل أو القسم.

الفصل الثاني

العرض وكتابه البحث

تمهيد

بعد أن ينتهي الطالب من جمع المادة التي تخص بحثه من المصادر الأولية والمراجع الثانوية، يقوم بعملية المفاضلة بين الحقائق التي بين يديه، لأنّه سيجد من غير الممكّن إثبات جميع ما جمع من مادة في بحثه، ولاسيما إذا كان هذا البحث من البحوث المطروفة التي كثرت حولها الدراسات والأبحاث، وعملية الاختيار هذه تتوقف على مقدرة الطالب نفسه، وعلى نوعية المادة المتوافرة لديه، فيأخذ في الاعتبار، فائدتها للموضوع ودقتها وأهميتها، وندرة المصادر التي وجدت فيها، وعدم ذيوعها، وعلى الباحث أن يقاوم الرغبة في عدم طرح بعض المادة المجموعة وميله إلى حشرها في البحث، بسبب ما لاقى في سبيل الحصول عليها من عنااء، لأنّ حشر مادة غير ضرورية في البحث سيؤثّر حتماً على قيمته العلمية والجمالية، ول يكن في علم الباحث أيضاً أنه سينتخل عن هذه المادة بصورة مؤقتة، فهي، لا شك، ستتنفعه في حياته

العملية، وفي كتابة بحوث أخرى في المستقبل، فضلاً عن استفاداته منها بزيادة معلوماته عما قرأ من تفاصيل تخص مادة بحثه من قريب أو بعيد.

وفي أغلب الأحيان يجد الباحث نفسه أيضاً في حاجة إلى إعادة النظر في الخطة التي سبق أن وضعها قبل عملية جمع الأصول، لأنه في ذلك العين لم تكن لديه فكرة واضحة في ذهنه عن الموضوع. ويحتمل أن خطته تلك كانت مثالية، وأن ما جمعه من مادة لا يمكنه من التوصل إلى تحقيق تلك الخطة، لذا فهو مضططر إلى إعادة النظر فيها في ضوء المعلومات الجديدة التي أصبحت في حوزته فعلاً، فيقوم بتعديل الخطة الذي يشمل ربما حذف بعض النقاط التي لم تتوافر عنها مادة أو إضافة نقاط أخرى أمكن العثور على مادتها في أثناء عملية الجمع.

إن عملية الاختيار هذه تتطلب من الباحث أن يضع أمامه البطاقات التي تحتوي مادة كل فصل أو قسم يريده كتابته، أو أوراق الملف - إن استخدم طريقة الملف - ويقوم بقراءة هذه المادة، ويفكر فيما احتوته من معلومات، ويعختار منها ما يناسب بحثه، وذلك وفق خطة البحث، وتسلسل منطقي واضح في ذهنه، ويجب أن يلاحظ الترتيب الزمني ملاحظة دقيقة فيما له علاقة بالزمن، وأن تبرز شخصيته في مقارنة وموازنة النصوص التي بين يديه، إلى أن تكون لديه قناعة ما عن الحادث وكيفية وقوعه، ولكنه مع ذلك لن يستطيع الجزم في أحکامه إلا في أحوال نادرة، لهذا فهو مضطرب إلى ترجيح رأي على رأي، أو قناعة على أخرى، أو إلى ذكر الروايات دون اتخاذ موقف منها، إلى أن تظهر أدلة جديدة يمكن أن ترجع عنده الشك أو اليقين وتمكنه من البت في أمر روایة من الروايات^(۱).

استخدام الاجتهاد والاستنتاج والتعليل:

كثيراً ما يجد الباحث نفسه أمام بعض النقاط التي تسكت عنها الأصول التاريخية، أو أنها تقدم معلومات لا تكفي أحياناً لتفصيل الموضوع، فنظهر لديه ثغرات في البحث لا بد من سدها وملء فراغها، وفي هذه الحالة يجب أن يعمد إلى الاجتهاد والقياس والاستنتاج والتعليل، أي أن يلتجأ إلى استنتاج ما يمكن أن يكون قد حدث بالاستناد إلى ما حدث فعلاً في ظروف مشابهة، أو بالاستناد إلى قوانين طبيعية أو اجتماعية يستمدّها من العلوم الأخرى.

وقد استخدم علماء المسلمين الاجتهاد في طلب العلم بأحكام الشريعة، ووصفوه وشرحوا أركانه وشروطه، ويستطيع الباحث في التاريخ أن يستفيد من هذه الوسيلة في دراسة ما توصل إليه من أصول، وما استخرجه من حقائق، لسد الثغرات التي قد تظهر في بحثه، ويمكن تقسيم الاجتهاد إلى نوعين:

أ - الاجتهاد السلبي.

ب - الاجتهاد الإيجابي.

أما الاجتهاد السلبي فقد عبر عنه علماء المتنطق بقولهم: «السكتوت حجة»، أي إمكانية الحكم بعدم وقوع الحادث لسكتوت الأصول التاريخية عنه، لكن سكتوت المصادر لا يدل بالضرورة على عدم وقوع الحادث، لأن بعض الوثائق التاريخية قد تتعرض للضياع أو التلف، فتضيع معها حوادث التاريخ، كذلك فإنه من غير المتيسر أن نسمع بكل الحقائق، هذا فضلاً عن عدم تدوين الكثير من المعلومات، ولا سيما المسائل العامة والشائعة التي لا تكتب لأنها مألوفة تماماً، أو أن بعض هذه المعلومات منع تدوينها من قبل السلطات الحكومية، فإذا سكتت الأصول مثلاً عن

ظلم حاكم من الحكام، فلا يعني هذا أنه لم يكن ظالماً، أو أنه كان شهماً فاضلاً وهكذا، فإن سكوت الأصول أو الوثائق لا يدل على عدم وقوع الحادث، إلا إذا كان الرواية، أو كاتب النص قد دون جميع الأخبار المشابهة له، وكان الحادث مما يهم هذا الكاتب، ويجلب انتباهه بصورة خاصة.

أما الاجتهاد الإيجابي، فهو استنتاج حكم في أمر قياساً على أمر آخر أشارت إليه الأصول التاريخية، وثبت وقوعه، لأن أحدهما متعلق بالآخر، أو لأنهما معاً نتيجة لسبب واحد، وينطبق هذا الاجتهاد على الحقائق التاريخية كافة، وعلى العادات والتقاليد، وتطور المجتمع وعلى مسائل الدين والسياسة والفن والحياة العقلية، ولكن ينبغي للباحث أن يلاحظ أن الاجتهاد لا يؤدي دائمًا إلى نتائج نهائية ثابتة، بل إلى نتائج تقريرية يظل الشك حائماً حولها⁽²⁾.

ويجدر بالباحث أيضاً أن يحاول بيان أسباب بعض الأحداث التاريخية التي يشير إليها في بحثه، فيلجمأ إلى تحليل هذه الأحداث في محاولة للتوصل - بقدر المستطاع - إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوعها، فيبدأ باستعراض الحقائق، وإدراك طبيعتها. ثم يكون فكرة عنها يستنتجها من ظواهر هذه الحقائق وسياقها العام، ثم يحاول إيجاد التعليل المناسب الذي ينسجم مع فكرته، فإذا بدا له أن الأساس الذي اتخذها، أو الفكرة التي تبناها لا تصلح لتعليل تلك الظواهر، نقضها ويبحث عن احتمال آخر.

وقد حاول بعض المؤرخين إيجاد قوانين عامة تصلح ل المتعليل

(2) لمزيد من التفصيلات عن الاجتهاد، ينظر، رسم، المرجع السابق، ص 117 - 122، عثمان، المرجع السابق، ص 174 - 184.

والتفسير، فاعتمد بعضهم على نظرية واحدة، أو فكرة محددة لتفسير الأحداث، كما فعل بعض المتممرين للنظريات الاقتصادية أو الدينية أو القومية أو البطل في التاريخ وغيرها من النظريات الأخرى، التي تؤكد على عامل واحد وتختار من الحقائق ما تحاول أن تؤيد به وجهة نظرها. لكن الباحث الحصيف هو من يحاول الاستفادة من كل هذه النظريات في تعليل الأحداث التي تخص دراسته⁽³⁾.

الأسلوب:

لابد للباحث من سلامة التعبير في أثناء الكتابة، ويستوي في ذلك أولئك الذين يكتبون في موضوعات علمية أو أدبية، ويجدر بطالب التاريخ وخاصة أن تكون لديه القدرة على حسن التعبير باللغة التي يكتب بها، وأن يراعي قواعد هذه اللغة، ويتجنب الأخطاء اللغوية والإملائية، ويلتزم بعلامات الوقف أو الترقيم التي ستتم الإشارة إليها في الفصل الرابع من هذا الباب، وعلى الباحث أيضاً التنبئ إلى أمر آخر ضروري عند الكتابة، وهو شكل الكلمات وتحريكها، الذي يحتاج إليه الكثير من الكلمات في اللغة العربية لإزالة اللبس والغموض، ولا سيما الأفعال المبنية للمجهول، وفي حالة تقديم المفعول به على الفاعل، أو كتابة كلمات نطقها الصحيح غير مشهور. ولكن على الباحث لا يبالغ في ضبط الشكل، فلا يحرك مالا يحتاج إلى إيضاح، ويقتصر في الشكل على الحرف الذي سيجعل قراءة الكلمة أيسر ولا يتعدى هذا الحرف إلى سواه، وفي أي حال، إذا لم يكن الطالب أو الباحث واثقاً من سلامة لغة بحثه، عليه أن يرجع إلى من يجيد هذه اللغة ليصحح له ما قد وقع فيه من هفوات أو أخطاء ولا يجوز لطلبة الدراسات العليا أن يعتمدوا على المشرف في هذا المجال.

(3) انظر: المرجع نفسه، ص 187 - 188.

وللأسلوب الجيد مقومات، أهمها دقة اختيار الألفاظ والمفردات، واستعمال الجمل القصيرة الواضحة، وارتباط الفقرات، ووحدة الأفكار فيها وتماسك الفصول، وعدم الإسراف في الاقتباس، خوفاً من ضياع شخصية الباحث وأفكاره⁽⁴⁾، وقد يعمد بعض الباحثين إلى اختيار الألفاظ الصعبة والأساليب المعقدة والمصطلحات المطاطية، ظناً منهم أن ذلك يمكن أن يوهم القارئ بعمق تفكيرهم، ومقدرتهم على التعبير. وهذا أمر مخل بأسلوب العرض التاريخي الذي يتوجّي الدقة العلمية والاعتناء في اختيار الألفاظ التي تدل على المعنى المقصود بشكل مباشر، ولكن ليس معنى هذا تجنب الأسلوب الجميل في كتابة البحوث التاريخية، بل على العكس، إن مرحلة الكتابة في العمل التاريخي هي مرحلة أدبية فنية، تتجلى فيها ملكة الباحث في حسن الأداء وروعة التعبير، ونقل ما توصل إليه من نتائج بأبلغ الوسائل وأجملها وأشدّها تأثيراً. لكن «صفة التاريخ الأدبية يجب ألا تجاوز» كما يقول قسطنطين زريق⁽⁵⁾، «صفته العلمية وألا تسلّبها مقامها الأول ومرتبتها الأساسية، والمؤرخ الجيد المتميز هو الذي يعرف كيف يكسو العلم الدقيق بالأسلوب الرفيع، وهذا توفيق لا يتأتى إلا لنفر قليل من الموهوبين الجادين..».

ويُنصح الباحثين المبتدئين بمراعاة اختيار الكلمات، وكيفية تنظيمها في جمل، ومن ثم صياغة الجمل في عبارات، وفقرات. فعلى الطالب أن يلم بشكل جيد بمعانٍ الكلمات التي يكتب بها، وأن يكون معجمه واسعاً في هذا المجال، بحيث يمده باللغة التي يدور معناها في ذهنه، كما يمده بالكلمات متراداة للمعنى الواحد، إن كان سيتكرر مرات عديدة في المكان نفسه، ويجب استخدام الكلمات المعاصرة الواضحة والابتعاد عن

(4) ملحن، المرجع السابق، ص 162.

(5) نحن والتاريخ، ص 75.

الكلمات القديمة والتعقيدات اللغوية والعبارات الأجنبية إلا إذا كانت كلمات أو عبارات اصطلاحية.

أما الجمل، فيراعى في كتابتها القصر، وكلما أمكن الباحث أن يضع معنى في ثمانى كلمات فلا يضعه في عشر. وترتباً الجمل داخل الفقرة بترتيب منطقي مسلسل، ويجب تحاشي الفواصل الطويلة بقدر الإمكان بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، بحيث يكون من السهل على القارئ أن يدرك مدى الارتباط بين الجملة أو الكلمة ومتعلقاتها، كذلك على الباحث أن يتroxى الإيجاز في عرض المادة، فإذا ما شعر أنه أوضح الفكرة التي يتحدث عنها، فليتوقف عن الإضافة إليها، وليتنتقل إلى فكرة أخرى. كذلك عليه أن يحذر الاستطراد الذي يفكك الموضوع ويزهب بوحنته وانسجامه.

وعلى الباحث أن يراعي تنظيم الفقرات، وهي التي تتالف من مجموعة من الجمل التي بينها اتصال وثيق وتهدف إلى إبراز معنى واحد أو شرح حقيقة واحدة. ويجب أن يكون طول الفقرات متواصلاً ومتقارباً إلى حد ما بعضها مع بعض، وأن يكون ترتيبها مسلسلاً ومنطقياً لإيضاح الفكرة التي يراد إبرازها. ويجب أن يكون هناك ارتباط بين فقرة وأخرى من حيث خدمة الفصل وتوضيحه، ومن أجل أن تبرز الفقرات في البحث، على الكاتب أن يترك فراغاً عند البدء بكل فقرة، يقدر بحجم كلمة واحدة تقريباً، كذلك يترك فراغاً أوسع بقليل من الفراغ المتروك بين السطرين في الفقرة الواحدة، لإظهار استقلال الفقرة عن غيرها⁽⁶⁾.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في الكتابة أيضاً، الابتعاد عن الأسلوب التهكمي، وعبارات السخرية، وعن المبالغة والفخر والادعاء

(6) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 81 - 84، 88، 89.

والجدل الذي لا جدوى منه، وإن ارتأى الباحث مناقشة بعض آراء الآخرين، فليفعل دون تهيب أو مجاملة، ولكن بأدب واحترام كبيرين وقصد بعيد عن الهوى، كذلك على الباحث أن يتبع عن إيراد البراهين وسوقها على مبادئ مسلّم بها، أو يمكن التسليم بها بسهولة، وعن الجزم والقطع في أمور البحث من قبيل «أؤكد» و«أجزم» و«أخطئ» و«أصوب» ويحسن استخدام تعبير مثل «يبدو أنه» و«يظهر مما سبق»، و«أغلب الظن»، و«ربما» و«العل»، وينصح الطالب أيضاً بالألا يكثر من استخدام ضمير المتكلم في الأفراد والجمع مثل «أنا» و«نحن» و«أرى» و«نرى» و«قد انتهيت في هذا الموضوع إلى...» و«رأيي»، وغير ذلك من الضمائر والعبارات التي يظهر فيها الإعجاب بالنفس، لأن الحديث عن النفس غير محب للقارئ والسامع، وأن التواضع العلمي، والابتعاد عن الادعاء المكابرية من أهم صفات الباحث العلمي الحقيقي⁽⁷⁾.

ويحسن تجنب ذكر الألقاب الخاصة بالشخصيات التي يشار إليها في البحث. وتسير المدرسة الإنكليزية على هذه القاعدة فلا تذكر الألقاب العلمية مثل (أستاذ، دكتور) والدينية مثل (الشيخ، الإمام، القس، المطران)، والسياسية مثل (وزير، رئيس، نائب، أمير) والاجتماعية مثل (زعيم، وجيه)، والوظيفية مثل (عميد، مدير مكتبة، رئيس الديوان) وغيرها، لكن هناك بعض الحالات التي يكون فيها ذكر الألقاب ضرورياً، وذلك في حالة ما إذا كان للقب أو الوظيفة صلة خاصة بالفكرة التي يتحدث عنها الكاتب، فيذكر اللقب أو الوظيفة دون أن يكون القصد من ذلك تكرييم الشخص، بل الإيضاح ودعم الرأي،مثال ذلك حين تتحدث عن «الباشا» أو «الوالى» في تاريخ الوطن العربي في ظل الدولة العثمانية،

(7) المرجع نفسه، ص 86 - 87، وقارن: الهواري، المرجع السابق، ص 41.

فإن ذلك اللقب وتلك الوظيفة يشيران إلى التفوذ والاستبداد⁽⁸⁾.

ومع ذلك، فإن هناك بعض المواضع التي يفضل فيها ذكر الألقاب ولاسيما في التقدير والاعتراف عند شكر الأستاذ المشرف، ومن تفضل بالمساعدة وتقديم العون للكاتب من أساتذة ومدراء مكاتب، وغيرهم. وكذلك في حالة مناقشة رأي شخص غير مشهور في محيط المادة التي هي مدار البحث، فلا بأس من تقديميه للقارئ بالقول على سبيل المثال، يذكر فلان أستاذ التاريخ القديم في القسم الفلاني أو الجامعة الفلانية، ولكن يجب أن يكون هذا التعريف في الهاشم لا في صلب البحث، ولا يجوز في كل الأحوال استخدام ألقاب يغلب عليها التقرير والمدح المبالغ فيه، كأن نكتب عبارات مثل «العالم العلامة» و«الفهيم الفهامة» و«العالم الجليل» و«الأستاذ الكبير» و«المؤرخ اللامع» وغيرها⁽⁹⁾.

الاقتباس:

الاقتباس هو ثبيت آراء الآخرين لمناقشتها أو لتعزيز رأي ما، أو إيراد خبر مهم أو للاستشهاد بمن هو حجة في ميدان تخصصه⁽¹⁰⁾، ويجب على الباحث أن يتحرى المصادر الأصلية ذات العلاقة الوثيقة بموضوع البحث، وأن يستخدم ما يقتبسه في انسجام تام مع ما قبله وما بعده من كلام حفاظاً على وحدة السياق. كما لا يجوز الإكثار من الاقتباس بحيث يغدو البحث عبارة عن سلسلة طويلة من الاقتباسات المتتالية، ويستحسن أن تكون النصوص المقتبسة قصيرة، لأنها يمكن أن تدرج في متن البحث، وتستخدم في المناقشة بيسر وسهولة⁽¹¹⁾، ويكون الاقتباس

(8) شلي، المرجع السابق، ص 94 - 95، وقارن: يعقوب، المرجع السابق، ص 60.

(9) المرجع نفسه، ص 61.

(10) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص 62.

(11) انظر: فان دالين، المرجع السابق، ص 618.

على نوعين هما:

أ - الاقتباس الحرفي: - ويقوم فيه الباحث بنقل كلام المصدر أو المرجع بنصه دون تغيير، وفي هذه الحالة يجب وضع هذا الاقتباس بين شولتين أو مزدوجتين « ». .

ب - الاقتباس غير الحرفي: - ويتضمن نقل فحوى النص العام، أو معناه أو موجزه وعند ذلك لا تستخدم الشولتين، ولكن في كلتا الحالتين أي في الاقتباس الحرفي وغير الحرفي، لا بد من ترقيم الاقتباس وتدوين المصدر أو المرجع الذي تم منه الاقتباس بالطريقة المألوفة أي وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر بين قوسين صغيرين، يقابلها رقم مثله في الهاشم. وإذا تعددت الاقتباسات في الصفحة الواحدة، تتعدد الأرقام في المتن والهواشم.

ولقد سبقت الإشارة في نهاية الفصل الأول من هذا الباب إلى إمكانية الحذف في الاقتباس شرط عدم تشويه المعنى وجعل ثلاث نقاط أفقية مكان الكلمات أو الجمل المحذوفة « . . . ». أما إذا كان الحذف يشمل فقرة أو أكثر فتوضع نقاط أفقية بطول سطر واحد مكان الكلام المحذوف⁽¹²⁾ هكذا:

كذلك يمكن إضافة حرف أو كلمة أو عبارة لإقامة معنى أو لشرح كلمة أو لإتمام جملة سقطت منها كلمة أو أكثر، ولكن يجب وضع الزيادة بين قوسين مركبين أو معكفين []. ولا يقتصر الاقتباس على الكتب والمجلات والبحوث فحسب، بل يكون أيضاً من المحاضرات أو

المحاديث الشفوية، ولا بد في هذه الحالة من استئذان صاحب الرأي، ما دام هذا الاقتباس لم يصبح عاماً بنشره على الناس في مقال أو كتاب، وإذا كانت الغاية من الاقتباس مناقشة رأي مؤلف ما، فعلى الباحث أن يتتأكد من أن هذا المؤلف لم يعدل عن رأيه في مقالة لاحقة، أو طبعة جديدة من كتابه، وهناك تحذير عام يوجه للمبتدئين في البحوث العلمية، وهو عدم جواز اقتباس نص قديم ثبت في مرجع ثانوي حديث، إلا بعد التأكد من صحته بمراجعة المصدر الأولي الأصلي، فإن لم يستطع الطالب التتحقق من هذا الأمر لعدم توافر هذا المصدر وندرته، يثبت النص المقتبس على مسؤولية المرجع الثانوي، على أن يشير إلى ذلك توكيناً للأمانة العلمية، واعترافاً بفضل مؤلف المرجع الثانوي، وتخلصاً من المسئولية في حالة وجود أي خطأ في النص.

أما بالنسبة إلى طول الاقتباس فيجب مراعاة ما يأتي⁽¹³⁾ .

إذا لم يجاوز طول الاقتباس ستة أسطر⁽¹⁴⁾ ، فإنه يوضع كجزء من البحث، ولكن بين الشولتين أو المزدوجتين «». أما إذا جاوز ستة أسطر إلى صفحة، فيوضع في ترتيب يختلف عن النص، ويترك فراغ بينه وبين آخر سطر قبله، وأول سطر بعده، مع توسيع مساحة الهاشم من اليمين واليسار وتضييق المسافة بين سطور الاقتباس (مسافة واحدة في حالة الطبع على الآلة الكاتبة، مع تصغير حجم الحرف عن بقية الحروف التي كتب بها البحث في حالة الطبع)، وإذا جاوز الاقتباس صفحة. فالمنفصل في هذه الحالة، لا يكون الاقتباس حرفيًا، وعلى الباحث أن يصوغ المعنى بأسلوبه الخاص. وعند اقتباس أكثر من فقرة توضع في أول الاقتباس

(13) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 90 - 91، بتفوب، المرجع السابق، ص 62.

(14) هناك من يشير إلى أربعة أسطر، انظر: Turabian, Op. Cit., P.16 بوروش، المرجع السابق، ص 48.

شولتان، وكذلك عند أول كل فقرة، وفي نهاية الفقرة الأخيرة. أما أبيات الشعر المقتبسة، فتترك وحدتها في النص بالترتيب الذي وردت فيه بالأصل، مع وضعها بين الشولتين المزدوجتين، وهناك من يرى الاستفادة عن الشولتين بالنسبة إلى الشعر⁽¹⁵⁾، وفيما يلي بعض النماذج للاقتباس: ..

(نموذج للاقتباس الذي يقل عن ستة أسطر)

أشار أحد المؤرخين العرب المحدثين إلى ضرورة فهم النظريات والاتجاهات الحديثة في علم التاريخ للاستفادة منها في البحوث التاريخية يقوله: «ونحن بحاجة ملحة إلى أن نفهم النظريات والاتجاهات الحديثة في علم التاريخ لنتسني بها ولنستفيد منها في بحوثنا التاريخية، وقد لا نستطيع متابعتها، أو تطبيق طريقة البحث التاريخي الغربي بصورة صرفة في دراساتنا، ولكننا نستطيع الاستفادة كثيراً مما نجد من مذاهب ومناهج تمهدأً لوضع مناهج تاريخية منبعة من طبيعة الدراسات التاريخية الإسلامية»⁽¹⁶⁾.

(نموذج للاقتباس الحرفي الذي يزيد على ستة أسطر)

كتب قسطنطين زريق يصف عمل المؤرخ في أثناء نقاده للأصول التاريخية وموقفه من الروايات وضرورة ترجع الشك على اليقين من أجل التوصل إلى الحقيقة التاريخية، فقال:

«إن عمل المؤرخ في هذه المرحلة النقدية هو أشبه ما يكون بعمل المستنطق في الدوائر القضائية الذي يأتي بالشهود والرواية فيستنطقهم ويتحقق في شهاداتهم ويتحقق في إفاداتهم ويقدم نتيجة تدقيقاته وتحقيقاته ليستند إليها في الحكم على ما جرى، لكن المؤرخ لا يقف عند عمل المستنطق، بل يتتجاوزه إلى عمل المدعي العام، وإلى عمل المحامي - متخدأً وجهة الادعاء تارة ووجهة الدفاع

(15) Turabian Op. Cit., P.17 .ملحق، المرجع السابق، ص163.

(16) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص.9.

آخرى - ثم يصل أخيراً إلى عمل القاضي الذى يحاول إثبات الواقع
قبل أن يقدم على الحكم فيها.

«إن المؤرخ يتناول الروايات بعد أن تكون قد نقدت كما ذكرنا
فيقارنها ويقابلها بسواءها من الروايات المنقودة مثلها، ولا يزال يقابل
ويقارن، ويقارب ويوازن - مقدماً في ذلك كله الشك على التصديق
والاتهام على التبرئة - إلى أن يكزن فناعة ما عن الحادث وكيفية
وقوعه...»⁽¹⁷⁾.

إن هذا الاقتباس الحرفي يتميز باكمال الفكره، ويشير للقارئ
صراحة أنه ليس من إنتاج الباحث، بل هو رأي كاتب آخر، وقد ثبت في
هذا النص الطويل لأنه يوضح الفكرة بدقة، وبأسلوب بديع، لا يمكن
الحفظ على جماله لو غير عنه بالمعنى، ويلاحظ أيضاً أن الاقتباس
تضمن أكثر من فقرة، فوضعت الشولات عند بداية الفقرة الأولى، وبداية
الفقرة الثانية، ونهايتها، كما تضمن أيضاً إشارة إلى الاقتباس المقطع،
بحيث يظهر من وضع النقاط الثلاث «...» في آخر النص، إن هناك
استمراً في كلام زريق، لكن اكتفى بالنص المقتبس منه فقط.

الحاشية أو الهامش:

المقصود بالحاشية أو الهامش، هو ما يخرج عن النص أو المتن،
إما شرحاً وإما إشارة وتعليقًا، سواء جعل في ذيل النص منفصلأ عنه بخط
طويل، أو في نهاية الفصل أو في آخر البحث، ويفضل تثبيت الشروحات
والإحالات والتعليقات في هامش كل صفحة على حدة.

وستستخدم الحواشي أو الهامش للأغراض التالية⁽¹⁸⁾:

.73 زريق، المرجع السابق، ص.

(17) See: Turabian Op. Cit., P.26. Ehrlich and Murphy, Op. Cit., p.48; شلبي، (18)
المرجع السابق، ص 101 - 102 ، المياض المرجع السابق، ص 90 - 92، محسن، المرجع

- 1 - أسماء المصادر الأولية والمراجع الثانوية التي تم الاقتباس منها، أو في الإحالة إليها.
- 2 - المفاهيم والحقائق التي تؤخذ من أعمال أخرى.
- 3 - الأفكار المقتبسة التي كان لها أهمية أساسية في صياغة مفاهيم البحث.
- 4 - الإحالة على صفحات البحث نفسه، لمنع التكرار.
- 5 - شرح بعض المفردات أو العبارات أو تصحيح الأخطاء التي عثر عليها في أثناء عملية الجمع.
- 6 - شروح توضح خلفيات البحث، وتساعد في تفهم أغراضه، مثل التعريف ببعض الأعلام أو الأمكنة أو الأحداث أو المفاهيم الفكرية والاجتماعية، أو إيراد المقادير الحديثة المساوية لأوزان أو مقاييس قديمة، كأن نقول: الفرسخ يساوي ثلاثة أميال والذراع نحو 60 سنتمراً وهكذا.

وتتضمن فائدة استخدام الهامش في تجنب إدخال أي شيء إلى المتن مما قد يؤثر على وحدته وتماسكه وسياقه، وتقديم الأدلة والبراهين على ما يذكره الباحث من آراء وأفكار وطروحات، وهو بهذا يفسح المجال للقارئ لمراجعة هذه المستندات إذا شاء، ولكن يجب الحذر من الإغراف في استعمال الهامش، والعبالفة في استخدامها، وأنقلالها بعشرات المصادر والمراجع، على سبيل المثلقة، والتظاهر بالمعرفة، لأن هذا قد يؤدي إلى نفور القاريء، واجهاد نظره من كثرة الانتقال من المتن إلى الهامش أو العكس، فلا يجوز تثبيت التوافه، أو الأمور الشائعة جداً أو تعريف الأعلام البارزين المشهورين، أو الأماكن المعروفة، لأن ثُرُف

مثلاً بال الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أو بمدينة بغداد أو القاهرة.

وتكتب الهوامش أو الحواشي، كما أسلفنا، في أسفل الصفحة وهناك من يجعلها في نهاية الفصل أو نهاية البحث، وفي الحالة الأولى يجب الفصل بينها وبين المتن بخط عريض، أو بمجال أبيض، وتكتب نصوصها بحروف أصغر عند الطباعة، وتستخدم في الإشارة إلى الهوامش الأرقام عادة، لكن هناك من يقترح وضع بعض الإشارات كالنجمة مثلاً (*) في حالة ذكر إيضاحات لتفصيل مجمل ما ورد في المتن، أو لتحقيق موضع أو نحو ذلك، فإذا ورد إياضاح ثان في الصفحة نفسها كانت الإشارة له بـ «نجمتين (**) وهكذا». وقد تستخدم النجوم بدل الأرقام إذا كان مكانها فوق عنوان من العنوانات⁽¹⁹⁾.

(نموذج للهامش الذي يأتي على شكل نجمة)

«الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية»

بقلم: جفري باراكلو^(*)

ترجمة: صالح أحمد العلي^(**)

ومن المفضل استخدام الأرقام دائماً، لأنها أسهل في عملية الطبع وأقل تعقيداً ولا تشغل حيزاً كبيراً⁽²⁰⁾، وتوضع الأرقام في المتن بين قوسين مدونة في أعلى السطر بقليل، وبعد الشواهد والاقتباسات لا قبلها، ويفضل أن تكون على آخر جملة متنته ب نقطة أو فاصلة، على أن نكتب

(19) شلبي، المرجع السابق، ص 101 - 102.

(*) أستاذ التاريخ الحديث في جامعة أكسفورد وجامعة براندليس ورئيس الرابطة التاريخية في إنكلترا 1964 - 1967.

(**) رئيس المجمع العلمي العراقي.

(20) فارن: الفياض، المرجع السابق، ص 91.

ما يقابلها في أسفل الصفحة مع الهوامش التي نريدها.

وهنالك أربع طرائق للترقيم، وهي⁽²¹⁾:

1 - إن أهم هذه الطرائق وأسهلها وأكثرها شيوعاً، هو وضع أرقام مستقلة مسلسلة لكل صفحة على حدة تبدأ برقم (1)، وتوضع في أسفل كل صفحة الهوامش الخاصة بها، وهذه الطريقة تسهل عمل الباحث، بحيث يمكنه حذف أو إضافة رقم آخر دون أن يحتاج إلى تغيير هوامش الصفحات الأخرى، ويمكن للقارئ أن يلاحظ هوامش الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب. حيث دونت بهذه الطريقة. وفي اعتقادنا هذه أفضل الطرائق لأنها تسهل الحذف أو الزيادة وكذلك متابعة المصادر.

2 - إعطاء رقم مسلسل متصل لكل فصل من فصول البحث على حدة، يبدأ برقم (1) ويستمر إلى نهاية الفصل، حيث تدون جميع الأرقام، لكن إحداث أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل، وقد دُونت هوامش الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا الكتاب وفق هذه الطريقة.

3 - جعل الأرقام مسلسلة ضمن الفصل الواحد، على أن تثبت في كل صفحة هوامشها الخاصة، وقد دُونت هوامش جميع فصول هذا الكتاب وفق هذه الطريقة باستثناء الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني.

4 - إعطاء رقم مسلسل للبحث كله، يبدأ برقم (1) ويستمر إلى نهاية البحث، حيث تُكتب الهوامش كاملة في الأخير. ومن الواضح أن إحداث أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية البحث وهي تربك الباحث.

(21) انظر: بعمرو، المرجع السابق، ص 68 - 69، وقارن: شلبي، المرجع السابق، ص 102 -

ولاشك أن لكل طريقة من هذه الطرائق مزاياها ومساوئها، فعلى الرغم من أن الطريقة الأولى هي أسهل على الباحث، وعلى القارئ أيضاً، فإنها تثير المتابع بالنسبة إلى الطباعة، سواء على الآلة الكاتبة أو المطبعة، لأن الصفحة المطبوعة تحوي عادة أكثر مما تحوي الصفحة المكتوبة باليد، فتنتقل أحياناً بعض الأرقام من صفحة إلى أخرى، وهو ما يؤدي إلى تغيير الأرقام التي وضعها الباحث في المسودة.

وتسهل الطريقتان الثانية والرابعة عمل الضارب على الآلة الكاتبة ومن يقوم بخارج البحث في المطبعة، لأنهما لن يقدرا مساحة ما مستعمله الهوامش ولن يضطروا إلى تغيير أرقام الهوامش في حالة اتباع الطريقة الأولى، لكن القارئ لا يرتاح إلى هاتين الطريقتين، بحيث سيضطر إلى الانتقال من الصفحة التي يقرأها إلى نهاية الفصل (بحسب الطريقة الثانية) أو إلى نهاية البحث (بحسب الطريقة الرابعة)، كلما أراد أن يتتأكد من الهوامش. وفي ذلك مشقة وتعب على القارئ يتضاءل معه الجهد الذي يمكن توفيره للضارب على الآلة الكاتبة، أو للمنضد المسؤول عن الطباعة، ولهذا يُنصح بعدم استخدام هاتين الطريقتين.

أما الطريقة الثالثة، وهي التي اتبعت في معظم فصول هذا الكتاب، فهي وإن كانت تتطلب أيضاً تغيير أرقام هوامش الفصل في حالة الحذف والإضافة، فإنها أسهل على ضارب الآلة الكاتبة، والطبع الذي يخرج الكتاب للنشر، كذلك لا يتأثر بها القارئ لأنها توفر له الهوامش في أسفل الصفحة مع ترتيبها ترقيماً مسلسلاً إلى نهاية الفصل.

وينصح الطلاب باتباع الطريقة الأولى في ترتيب الحواشي أو الهوامش، على أن يستخدم قلم الرصاص في كتابة الأرقام، حتى إذا أصبح البحث في شكله النهائي ولم يبق مجال للزيادة والحذف أو التغيير، يمكن محو الأرقام والعودة إن شاؤوا إلى الطريقة الثالثة بجعل الأرقام

مسلسلة ضمن الفصل الواحد مع احتفاظ كل صفحة بھوامشها الخاصة.

وإذا كان النص المكتوب في الھامش كبيراً، ولم يتسع له المكان المتبقى في أسفل الصفحة، نضع علامة (=) في آخر السطر الأخير من أسفل الصفحة، ونكررها في أول السطر من الھامش في الصفحة التالية، ثم نكمل الھامش. ولكن لا يُنصح بالإكثار من هذه العملية والاقتصار على استخدامها عند الضرورة القصوى بالنظر إلى ما تسببه من إرباك في الطبع.

كذلك يجب ملاحظة الخبر المقتبس، إذا ورد في أكثر من مصدر أو مرجع، ففي هذه الحالة يجب أن ترتب المصادر والمراجع بحسب القدم والأهمية وتتعدد سنوات الوفاة دليلاً بالنسبة إلى مؤلفي المصادر الأولية القديمة، وتاريخ النشر (الطبعة الأولى)، بالنسبة إلى المراجع الثانوية، وفي هذه الحالة يحسن الفصل بين مصدر وآخر بفواصلة منقوطة (:؛) أما إذا كانت المصادر لمؤلف واحد، فيفصل بينها بفواصلة فحسب.

وتوضع الأرقام في الھامش بين قوسين، أحدهما تحت الآخر بمحاذاة تامة ويفصل بينها سطر واحد، وتكتب المعلومات بعد فراغ قليل بعضها تحت بعض، دون أن تجاوز إلى جهة اليمين فتقع تحت الأرقام، بل يجب أن تكون تحت المعلومات ويترك ما تحت الأرقام فارغاً وهكذا:

..... (1)

..... (2)

..... (3)

..... (4)

وما تجدر ملاحظته، أن بعض الكتاب المحدثين يستعملون أسلوباً جديداً في الإشارة إلى المراجع التي اعتمدوا عليها، فيذكرون ذلك في متن الكتاب وليس في الهامش، وتتطلب مثل هذه الطريقة ترقيم المصادر والمراجع في آخر البحث، بحيث يكتفي الكاتب بالإشارة خلال الكتابة إلى رقم المصدر أو المرجع، والصفحات التي اقتبس منها المعلومات، كان يقول: (15، ص45)، فالرقم (15) يشير هنا إلى قائمة المصادر الموجودة في نهاية البحث، أي المصدر أو المرجع ذي الرقم (15) و (ص45) تشير إلى الصفحة التي تم منها الاقتباس من ذلك المصدر، وهذه الطريقة غير محبذة من قبل بعض الباحثين، بل من غالبيتهم، لأنها لا تظهر بسرعة اسم المصدر أو المرجع، الأمر الذي يتطلب الرجوع إلى قائمة المصادر كل مرة يُشار فيها إلى اقتباس⁽²²⁾، وهذا شيء ممل وغير عملي.

أساليب توثيق المعلومات في الهوامش:

هناك نظامان بكيفية تثبيت المعلومات الخاصة بالمصادر والمراجع

في الهوامش:

1 - الأول لا يثبت كل المعلومات بل يكتفي بذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب أو البحث أو الرسالة، ثم الجزء - إذا كان الكتاب مؤلفاً من أجزاء - فرقم الصفحة، أما بقية المعلومات الخاصة بالنشر ومكانه وأسم المطبعة ورقم الطبعة، وزمان النشر، فتثبت وفق هذا النظام في فهرس المصادر والمراجع.

2 - أما النظام الثاني، فهو لا يخصص في الغالب فهرساً خاصاً للمصادر والمراجع، بل تُذكر المعلومات الخاصة بالنشر كاملة عندما يرد

(22) انظر: الهواري، المرجع السابق، ص43، بوحوش المرجع السابق، ص52 - 53.

ذكر الكتاب لأول مرة في البحث.

والأفضل المزج بين هذين النظارتين، وذلك بذكر المعلومات الكاملة عن المؤلف والكتاب والنشر حين يرد المصدر أو المرجع أول مرة، مع عمل قائمة خاصة للمصادر والمراجع في نهاية البحث، وذلك لتسهيل الأمر على القارئ وتمكينه من العثور على المعلومات الخاصة بالنشر للكتب التي يهتم بمعرفتها أو مراجعتها سواء في الهوامش حين ترد لأول مرة، أو في قائمة المصادر والمراجع. وفيما يأتي أهم الحالات التي ثبت فيها المعلومات في الهوامش⁽²³⁾:

أولاً: الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب:

إذا ورد المصدر أو المرجع في البحث لأول مرة يدون بحسب التسلسل الآتي:

1 - اسم المؤلف ثم لقبه (بالترتيب العادي ومن دون قلب)

2 - عنوان الكتاب (يفضل أن يكون تحته خط).

3 - اسم المترجم، أو جامع الفصول، أو المحقق (إن كان هناك مترجم أو جامع فصول أو محقق)

4 - رقم الطبعة (في حالة تعدد الطبعات، الثانية، الثالثة... الخ)

5 - اسم المدينة أو البلد الذي نشر فيه الكتاب.

6 - اسم الناشر.

7 - تاريخ النشر.

قارن: Turabian Op. Cit., P.29 f; Ehrlich and Murphy, Op. Cit., pp51-56; (23)

شلبي المرجع السابق، ص104 - 110، ملحس، المرجع السابق، ص166، الهواري، المرجع السابق، ص42 - 57، بوحوش، المرجع السابق، ص57 - 69.

8 - رقم الجزء (إن كانت للكتاب أجزاء) ثم الصفحة.

وهناك من يرى وضع المعلومات الخاصة بالنشر بين قوسين اعتباراً من رقم الطبعة وانتهاء بتاريخ النشر، وكذلك الإشارة إلى اسم المطبعة بعد ذكر الناشر.

(نموذج للإشارة إلى كتاب واحد في الهاشم)

«فكان معاذ النبي ﷺ التي غزا بنفسه سبعاً وعشرين غزوة، وكان ما قاتل فيها تسعًا، بدر القتال، وأحد، المریسع، والخندق، وقریظة، وخیر، والفتح، وحنین، والطائف، وكانت السرايَا سبعاً وأربعين سرية واعتبر ثلاث عمراً»⁽²⁴⁾.

ويلاحظ على هامش (319) كتابة اسم المؤلف بالترتيب العادي ثم ذكر اللقب بعد ذلك، دون وجود أي فاصلة، في حين يتوجب كتابته بالعكس في حال وروده في المرة الثانية، وكذلك في قائمة المصادر والمراجع. كما سنرى فيما بعد، وكذلك يمكن الاستغناء عن مختصرات الجزء والصفحة، والاستعاضة عنهما بال نقطتين العموديتين، بين رقم الجزء ورقم الصفحة، أي هكذا: 1:7 أو 7/1.

ثانياً: الهاشم الذي يشار فيه إلى الكتاب نفسه مرتين متاليتين:

في حالة الإشارة إلى الكتاب نفسه مرتين متاليتين، تذكر المعلومات المتعلقة به كاملاً في المرة الأولى، لكن الباحث لا يكرر كتابتها في المرة الثانية، بل يكتفي بعبارة «المصدر نفسه، أو المرجع نفسه» مع وضع رقم الجزء - إن كانت هناك أجزاء - والصفحة أو الصفحات التي أخذ منها

(24) أبوعبد الله محمد بن عمر الواقدي، كتاب المغازى، تحقيق، مارسدن جونس (ط3)، بيروت، عالم الكتب، 1984، ج 1، ص 7.

المعلومات وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، فيتعين على الباحث أن يستعمل مصطلح *Ibid* وهو مختصر كلمة (*Ibidem*) اللاتينية، التي تعني بالإنكليزية (في المكان نفسه *In the same place*).⁽²⁵⁾

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب نفسه مرتين متتاليتين)

تقول كاتبة عربية: إن معظم المؤرخين حتى بداية القرن العشرين كانوا يتجهون إلى دراسة الأحوال السياسية للدول، ويركزون على أعمال الحكام والشخصيات البارزة، ولا يعنون كثيراً بدراسة تاريخ الشعب نفسها⁽²⁵⁾، وهذا بطبيعة الحال، لا يساعد على تكوين صورة شاملة للعصر الذي يتم بحثه، لذا يجب التركيز على دراسة مختلف نواحي الحياة للمجتمع، ولا سيما النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تساعدنا كثيراً على تفهم المشكلات والأوضاع في التاريخ الحديث والمعاصر للبلاد الإسلامية المختلفة⁽²⁶⁾.

وكذلك الأمر لو كان الكتاب المستخدم باللغة الإنكليزية مثلاً، فيذكر في الهامش الأول اسم المؤلف والكتاب ومعلومات النشر كاملة، ثم يكتب في الهامش التالي المصطلح الخاص المرادف للمصدر أو المرجع نفسه (*Ibid*) ثم الصفحة أو الصفحات التي نقل منها الاقتباس هكذا:

(26) *Ibid.* p.8

ثالثاً - الهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب مرتين غير متتاليتين:

ويوجد في هذه الحالة احتمالان لابد من الإشارة إليهما وهما:

(25) سيدة إسماعيل كاشف، مصادر التاريخ الإسلامي ومناجع البحث فيه (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1960م)، ص.5.

(26) المرجع نفسه، ص.8.

1 - استخدام كتاب واحد فقط للمؤلف أو الكاتب الذي نقتبس منه في جميع الهاشم.

2 - استخدام أكثر من كتاب أو بحث للكاتب نفسه.

فإذا كان للمؤلف كتاب واحد، نكتفي بالإشارة إليه في المرة الثانية بعبارة المصدر السابق - إذا كان مصدراً أولياً - أو المرجع السابق - إذا كان مرجعاً ثانياً - مسبوقاً بلقب المؤلف (أو الاسم الأخير له إذا لم يكن عنده لقب)، مع الإشارة إلى الصفحة أو الصفحات التي أخذ منها الاقتباس، وفي اللغة الإنكليزية يستخدم مصطلح Op. Cit., بدلاً من المصدر السابق أو المرجع السابق، وهو يعني باللاتينية (Opere Citato) أي بالإنكليزية (In the work cited) فيقال مثلاً بالنسبة إلى الإشارة الثانية من المراجع الأجنبية : Livermore, Op. cit., p.50

(نموذج للهاشم الذي يشار فيه إلى الكتاب نفسه مرتبين غير متاليتين)

اهتمت بريطانيا بمنطقة الخليج العربي كثيراً منذ القرن الثامن عشر، وكان يدفعها في هذا الاهتمام دوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية سوقية⁽²⁷⁾، ولم تكن بريطانيا الوحيدة التي سارت في هذا الاتجاه، فقد سارع التجار الأمريكيان بعد انتهاء حروب الثورة الأمريكية سنة 1778 - 1783) وحصلوا بذلك على الاستقلال من بريطانيا، إلى الاتجاه نحو الشرق للحصول على حظ لهم في التجارة الشرقية، فجاؤوا إلى بعض موانئ أفريقيا الشرقية وجنوب الجزيرة العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر⁽²⁸⁾.

إن أهمية الموقع الاستراتيجي الممتاز للخليج العربي بين القارات

(27) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي (بعدد)، دار الرشيد للنشر، 1982)، ص 23.

(28) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 - 1947 (البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1980)، ص 18.

الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وكونه نقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، هي التي كانت أكثر أهمية بالنسبة إلى بريطانيا ومصالحها في الهند التي تعد أغنى ممتلكات الامبراطورية البريطانية آنذاك⁽²⁹⁾.

وبلاحظ على هذا النموذج أن الاقتباس هو غير حرفي ولهذا لم توضع الشولات، كذلك يلاحظ أننا اكتفينا بالنسبة إلى الهاشم (29) بذكر لقب الكاتب فقط وهو طالب محمد وهيم، مع ذكر عبارة المرجع السابق، لأننا سبق أن أوردنا جميع المعلومات المتعلقة بالمؤلف، والكتاب، والنشر في هامش رقم (27)، أي في بداية الاقتباس، وليس لهذا المؤلف أي دراسة أخرى بالنسبة إلى جميع المراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا الكتاب.

أما إذا كانت للمؤلف نفسه مقالات أو كتب أخرى، واستخدمت كمراجع في البحث، ففي هذه الحالة لا بد من ذكر عنوان كل كتاب، بعد الإشارة إلى لقب المؤلف، حتى يعرف القارئ، أي مقال نقصد أو عنوان الكتاب الذي تشير إليه ويمكن في هذه الحالة اللجوء إلى اختصار مناسب للعنوان إذا كان طويلاً أو اختيار رمز له، ولكن يشترط الإشارة إلى هذا الرمز في قائمة المختصرات التي يقوم بها الباحث ويضعها في بداية البحث.

إذا اقتبستنا نصاً من كتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي مثلاً، ثم أخذنا معلومات من غيره من المؤلفين ولنفرض أنه الطبرى في كتابه تاريخ الرسل والملوك، ثم أخذنا بعد ذلك من المسعودي مرة ثانية ولكن من كتابه الآخر التنبيه والإشراف، فتكون الإشارة في الهاشم إلى هذه المصادر كالتالي:

(29) وهيم، المرجع السابق، ص 23.

- (1) المسعودي، مروج الذعب: 20/3 (نفترض أنه ذكر سابقاً قبل هذا المكان لذلك لم تكتب المعلومات الكاملة عنه).
- (2) الطبرى، المصدر السابق: 5/350 (نفترض أنه ذكر سابقاً ولم يستخدم له كتاب آخر في البحث).
- (3) المسعودي، التبيه والإشراف: 3/20 ص 64(ايضاً نفترض أنه ذكر سابقاً).

وهناك طريقة أخرى أكثر سهولة لكتابه المصادر والمراجع في الهوامش للمرة الثانية، أشارت إليها كات ترابيان (Kat L. Turabian)⁽³⁰⁾ من جامعة شيكاغو الأمريكية، وهي تتضمن ذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة دون استخدام مصطلحات (Ibid.) و (Op. Cit.) و (Loc. Cit.)، أي المرجع نفسه، والمرجع السابق، المكان نفسه، أما إذا كان هناك مرجعان للمؤلف نفسه سبق ذكرهما فيكتب اسم المؤلف واسم الكتاب ورقم الصفحة وهكذا تكتب الهوامش السابقة بحسب طريقة جامعة شيكاغو كما يأتي:

- (1) المسعودي، مروج الذعب: 20/3
 (2) الطبرى، 350/5
 (3) المسعودي، التبيه والإشراف، ص 64

رابعاً: الهامش الذي يشار فيه إلى مخطوط غير منشور:

تشير في الإشارة إلى المخطوطات طريقة الإشارة إلى الكتب نفسها، أي ذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم عنوان المخطوط، وبعد ذلك يذكر تاريخ المخطوط - إن وجد - ثم اسم الأرشيف أو المكتبة التي يتواجد فيها، فالبلدة أو الإقليم، فرقمه فالورقة، أو الصفحة التي استخدمت وإذا ما استخدمت نسخة مصورة في حوزة شخص آخر يذكر اسمه أيضاً.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى مخطوط غير منشور)

لو اقتبسنا معلومات تخص ترجمة عبد الملك بن حبيب السلمي (ت/ 338هـ / 852م)، أحد علماء الأندلس، وأوائل مؤرخيها من مخطوط طبقات المحدثين لمحمد بن حارث الخشنى (ت 360هـ / 971م) فيكون تدوين المعلومات الخاصة بالمخطوط في الهامش كالتالي:

(١) محمد بن حارث الخشنى، طبقات المحدثين، مخطوط مكتبة القصر الملكي، الرياط، رقم (6916)، نسخة مصورة بالغرستات في حوزة عبد الواحد ذنون طه، الورقة ٥٧.

أما إذا كان مؤلف المخطوط مجهولاً، فيكتب في البداية عبارة (مجهول المؤلف) ثم عنوان المخطوط، وبقية المعلومات، وتتبع الطريقة نفسها بالنسبة إلى الكتب المنشورة المجهولة المؤلف.

خامساً: الهامش الذي يشار فيه إلى بحث في مجلة أو مقالة في جريدة: في حالة الاقتباس من مجلة علمية أو جريدة يومية تكون الهوامش بالترتيب الآتي:

- 1 - اسم المؤلف كاملاً ولقبه (دون قلب).
- 2 - عنوان البحث أو المقالة (بين مزدوجتين في البداية والنهاية).
- 3 - اسم المجلة أو الجريدة (يفضل أن يكون تحته خط).
- 4 - رقم العدد.
- 5 - رقم المجلد.
- 6 - مكان النشر (وهناك من لا يذكره).
- 7 - تاريخ النشر (الشهر والسنة إضافة إلى اليوم بالنسبة إلى الجريدة).

8 - رقم الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

أ - (نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى بحث في مجلة علمية)

من مجلة علمية:

وأشار أحد الباحثين المحدثين إلى وجود بعض الغموض والتناقض في بعض الروايات التي أوردتها المصادر التاريخية بشأن عدم مساعدة الأنصار في الغزوات والسرایا قبل معركة بدر، ونوه عن أهمية محاولة الرجوع إلى دراسة موقف الأنصار منذ البداية لإعادة تقويمه بصورة سليمة خدمة للحقيقة التاريخية، وإنصافاً لمن نصروا الإسلام في أحلك الظروف والأحوال⁽³¹⁾.

من مجلة أجنبية:

لنفرض أننا استخدمنا مقال الأستاذ شو (shaw) عن انهيار القوط الغربيين في إسبانيا المنشور في مجلة:

The English Historical Review

العدد 21، الصادر في سنة 1906، فتكون الإحالة إليه في الهامش كالتالي:
R. D. shaw," The fall of the Visigothic Power in Spain" The English Historical Review, X X I (1906). pp. 211-212.

ب - (نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى مقال في جريدة يومية).

ذكر أحد الكتاب في مقال له عن ثورة العشرين، أنها جسدت «الوعي الوطني والقومي لدى أبناء شعبنا الأبي وأظهرت تماسكهم

(31) هاشم يحيى الملحق، أضواء على دور الأنصار في معاذري وسرایا الرسول(ص) حتى غزوة بدر، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 3، 1987، ص 32.

ونلاحمهم في النضال ضد المحتلين»⁽³²⁾.

سادساً: الهاشم الذي يشار فيه إلى فقرة منقولة من كتاب آخر:

قد يحدث في بعض الأحيان أن يجد الباحث بعض النصوص التي تفيده في بحثه، منقولة في كتاب آخر، وغالباً ما تكون هذه النصوص من مصدر أولي لا يتوافر في المكتبات المحلية، أو لابد في السوق، فيضطر الباحث إلى اقتباسها من المرجع الثانوي، ولكن بشرط أن يشير إلى ذلك بالتفصيل حتى لا يتحمل أي مسؤولية في حالة خطأ النص، أو سوء فهمه من قبل مؤلف المرجع، ومن المستحسن أن ينقل النص حرفيًا، كما ورد دون أن يصفه بأسلوبه ليتضح تماماً المعنى الذي أراده كاتب المصدر الأصلي، ولكن من الأفضل أن يبذل الباحث جميع الجهد للحصول على المصدر الأصلي والاستعانة به، حتى يطمئن إلى أنه ينقل فعلاً ما كتبه صاحب النص، ويقتبس منه المعلومات وهو واثق من صحتها.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى فقرة منقولة من كتاب آخر غير متوافر)

«كانتمحاكم دواوين التفتيش الغرناطية تستولي سنوياً على أملاك سبعين موريسكيأ، وقد ذكر المؤرخ جراد (Garad) أن حركة محاكم دواوين التفتيش استمرت متبنية هذه الطريقة، على أساس ارتفاع المبالغ كل سنة، وهذا إلى درجة وصولها إلى قمتها خلال الخمس سنوات التي سبقت ثورة البشرات، وهي الثورة التي كانت في الواقع تعبرأ أو سبباً مباشرأ لانتفاضة الموريسكيين ضد مصادرتهم»⁽³³⁾.

(32) عدنان سماكة، صفحات من ثورة العشرين، جريدة الشورة، العدد 6971، (30 حزيران 1989)، ص.5.

K. Garad «La Inquisicion y los Moriscos Granadinos (1526-1580)», Bulletin Hispanique t. LXVIII, nos et 2, pp. 63-77. (33)

ونلاحظ في هذا الهاشم تدوين المعلومات الكاملة عن المصدر الأصلي، وكذلك عن المرجع الثانوي، الذي تم منه الاقتباس (في حالة وروده أول مرة في البحث).

سابعاً: الهاشم الذي يشار فيه إلى دراسة في كتاب يحمل اسمآ آخر:
 يجاهه الباحث في بعض الأحيان مجموعة من الدراسات التي قام على تصنيفها والإشراف عليها كاتب آخر، أو هيئة معينة، غير الكاتب الذي يود الاقتباس منه، ففي هذه الحالة، يكتب الباحث اسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان بحثه أو دراسته (بينقوسين في البداية والنهاية)، ثم يضع اسم ولقب الكاتب الذي أشرف على جمع المقالات، أو الهيئة المشرفة، في حالة عدم وجود كاتب معين، أو محرر، ثم يضيف إلى ذلك جميع المعلومات الخاصة بالنشر، وفيما يأتي نموذجان لهذا النوع من الهاشم، أحدهما باللغة العربية، والأخر باللغة الإنكليزية.

(نموذج للهاشم الذي يشار فيه إلى دراسة في كتاب يحمل اسمآ آخر)

أ - باللغة العربية:

«وقد توخي الخلفاء الأمويون في قادتهم ذات الصفات التي كانت مطلوبة في عهد الراشدين، فكانوا يتحررون من له القابلية على تحمل المسؤولية، ويتصف بالحزم ورسوخ العقيدة والثقة بالنفس»⁽³⁴⁾.

ب - باللغة الإنكليزية:

the moriscos the andalusians and the christians, the confrontation of the jellalid (1492 - 1650), ترجم
 وتقديم: عبد الجليل التميمي، (تونس، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان
 المطبوعات الجامعية في الجزائر، 1983)، ص 109.

(34) عبد الواحد ذنون ط، «قادة العصر الأموي»، بحث ضمن كتاب، الجيش والسلاح، تأليف نخبة من أساتذة التاريخ (بهداد: دار الحرية للطباعة، 1988) 312 / 4.

«Muslim historiography is a part of Muslim culture and can only be understood when studied with reference to other cultural activities and (35) developments»

ويلاحظ على هذا الهاشم وجود محررين (Editors) للكتاب، وقد تمت الإشارة إليهما مسبوقين بـ(ed) وهي مختصر (Edited) أي (تحرير) فهما اللذان حررا البحوث وجمعها، وقد ظل اسم الكاتب الأصلي للبحث والعنوان كاملاً.

ثانياً: الهاشم الذي يشار فيه إلى وثائق حكومية:

تعد النصوص الحكومية وثائق رسمية، لأنها تعبر عن السياسة التي تسير عليها الدولة، لذا يجب على الباحث أن يوجه عناية كبيرة في الاقتباس، من حيث الدقة وملاحظة عدم إعطاء الكلام المنقول طابعاً مغايراً للمعنى الأصلي المقصود ويكون الهاشم بالشكل الآتي:

يكتب أولاً اسم الدولة ثم الوزارة، أو الجهة التي قامت بنشر الدراسة، وعنوان الدراسة (تحتها خط)، ثم اسم ومكان وتاريخ النشر، ثم الصفحة المقتبس منها.

(نموذج للهاشم الذي يشار فيه إلى وثائق حكومية)

«وفي الرابع من أيلول 1980 بدأت إيران سلسلة من الهجمات العسكرية بالمدفعية والمشاة والدروع وباستخدام القوة الجوية، أيضاً. وقصفت ودمرت العديد من المدن والقرى العراقية الحدودية وأغلقوا

A. A. DURI, «The Iraq School of History to the Ninth Century sketch», in: (35)
Historians of the Middle East, ed. B. Lewis and P.M. Holt (London: Oxford
University press, 1964), p.46.

مجالهم الجوي تمهدأ لضربة جوية كاسحة»⁽³⁶⁾.

تاسعاً: الهاشم الذي يشار فيه إلى دراسات غير منشورة: قد يستعين الباحث ببعض رسائل الماجستير أو الدكتوراه غير المنشورة، والمرقونة عادة على الآلة الكاتبة، أو قد يحصل على بحث غير منشور، أو ينقل من محاضرات وزعت بالأصل على الطلبة، ويكون هامش هذه الاقتباسات كالآتي:

كتابة اسم ولقب المؤلف، ثم عنوان الدراسة التي تم الاقتباس منها، ثم تحديد نوع الدراسة (أطروحة ماجستير أو دكتوراه أو مطبوعات للطلبة)، ثم يذكر اسم الكلية والجامعة التي نوقشت فيها الأطروحة، والتاريخ الذي تم فيه ذلك النقاش، ثم الصفحة، أو الصفحات التي تم منها الاقتباس.

- (نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى دراسات غير منشورة - رسائل جامعية)
- 1 - جاسم محمد العدول، العراق في العهد الحميدي (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975)، ص 40
 - 2 - نهلة شهاب أحمد، المغرب العربي في عهد عقبة بن نافع الفهري - دراسة سياسية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1987)، ص 45.

Ali Y. Ahmed, Some Neo - Assyrian Provincial Administrators - 3

(Unpublished ph. D Thesis, University of London, 1984), P.55

(36) الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، اللجنة الاستشارية، الاعتمادات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1981) ص 12.

عاشرأ - الهاشم الذي يشار فيه إلى وثائق أجنبية غير منشورة: في حالة استخدام وثائق أجنبية غير منشورة، ولاسيما بالنسبة إلى الباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر، يشار أولاً إلى عنوان الوثيقة أو موضوعها، ثم إلى مكان حفظها والجهة التابعة لها، ثم رقمها، والتاريخ الذي تعود إليه، فإذا ما استخدمنا وثيقة تتعلق بامتياز نفط البحرين، وهي من وثائق دائرة السجلات العامة في لندن (Public Record Office) وهي مختصرها (P.R.O) وتعود إلى وزارة الخارجية (Foreign Office) ومختصرها (F.O) نكتب الهاشم الخاص بها كما في النموذج الآتي:

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى وثائق أجنبية غير منشورة)

Oil Concession in Bahrain, P R O, F O, 371-13730, 4-4-1929.

حادي عشر - الهاشم الذي يشار فيه إلى اقتباس من إحدى الموسوعات:

إذا ما استخدمنا إحدى الموسوعات، ولنفرض أنها دائرة المعارف الإسلامية، فتكون الإحالة إليها في الهاشم كالتالي:

ذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم ذكر اسم المادة المنقول عنها (بين أقواس الاقتباس) ثم ذكر اسم الموسوعة وتحته خط ثم الطبعة، فالجزء والصفحة.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى اقتباس من إحدى الموسوعات) جاء في دائرة المعارف الإسلامية أن ابن عذاري المراكشي كان قائداً في مدينة فاس⁽³⁷⁾.

J. Bosch-Villa, «Ibn Idhari» the Encyclopaedia of Islam, 2nd, ed. III, p. 805. (37)

ومثال آخر من دائرة المعارف البريطانية: J. W. Comyns-Carr, «Blake, William», Encyclopaedia Britannica 11 th ed. IV, 36-38

وإذا كان المقال غير مذيل باسم الكاتب، فيمكن جبنذاك الإشارة إلى اسم المادة (بين أقواس اقتباس)، ثم اسم دائرة المعارف وتحتها خط، والطبعـة والجزء والصفحة ومثال على هذا الأمر من دائرة المعارف الأمريكية.

«Sitting Bull», Encyclopedia Americana 1962, XXV, 48.

ثاني عشر - الهاشم الذي يشار فيه إلى مقابلات شخصية أو محاضرة عامة:

[إذا تطلب موضوع الباحث إجراء بعض مقابلات الشخصية مع المسؤولين أو مع من لهم صلة بالأحداث التي يدرسها، أو كان لهم إمام بقضية تخصه ويمكن أن يستفيد من آرائهم في دعم وجهة نظره، فعليه أن يستعمل الأسلوب الآتي في كتابة الهاشم.

- 1 - الإشارة في أول السطر إلى عبارة (مقابلة شخصية) أو (حديث شخصي) مع .. ثم ذكر اسم الشخص ولقبه كاملاً.
- 2 - ذكر وظيفة الشخص أو منصبه .
- 3 - الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة .
- 4 - تاريخ إجراء المقابلة .
- 5 - وأخيراً إضافة عبارة (إذن بالإشارة إليها)، دلالة على موافقة من تمت معه المقابلة بنشرها.

(نموذج للهاشم الذي يشار فيه إلى مقابلة شخصية أو محاضرة عامة)

أ - مقابلة شخصية :

* مقابلة مع الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي، رئيس المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 25 حزيران (1989)، إذن بالإشارة إليها.

ب - أما إذا استفاد الباحث من محاضرة عامة فتكتب هكذا مع الإشارة إلى اسم المحاضر، وتاريخ المحاضرة، والإذن بالإشارة إليها.

* الأستاذ الدكتور عماد الدين خليل، محاضرة عامة، 15 آذار (1988)، إذن بالإشارة إليها.

وهناك بعض الملاحظات الأخرى التي يجب مراعاتها في كتابة الهوامش، منها⁽³⁸⁾.

1 - إذا اشتراك في تأليف الكتاب مؤلفان أو ثلاثة ينبغي أن نذكر جميع الأسماء⁽³⁹⁾، مثال ذلك:

حسن أحمد محمود، وأحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي (ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1973) ص 80

خليل إبراهيم السامرائي، وعبد الواحد ذنون طه، وناطق صالح مطلوب. تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986) ص 260.

2 - وإذا اشتراك في تأليف الكتاب أكثر من ثلاثة مؤلفين⁽⁴⁰⁾، يذكر اسم الأول منهم، أو اسم من اشتهرت صلة الكتاب به أكثر من غيره، ثم تضاف كلمة (وآخرون) بعد هذا الاسم، مثال ذلك:

إبراهيم خليل أحمد وأخرون، قضايا عربية معاصرة - دراسة تاريخية سياسية (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر 1988) ص 10.

3 - وإذا كان اسم المؤلف غير معروف، يكتب الهامش هكذا.

(38) قارن: شibli، المرجع السابق، ص 104 فما بعدها.

(39) المرجع نفسه، ص 104، PP.73-74, Turabian Op. Cit.,

Ehrlich and Murphy, Op. Cit. p53.

(40) وهناك من يعامل الكتب المؤلفة من قبل ثلاثة مؤلفين على هذه الطريقة أيضاً.

مجهول المؤلف، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد (ط2، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 350 ص) (1986).

أما إذا كان الكاتب مجهول بالنسبة إلى المصادر والمراجع الأجنبية، فتذكر كلمة **Anonymous** (أي مجهول باللغة الإنكليزية)، ثم يكتب بعدها اسم الكتاب وبقية معلومات النشر الأخرى.

4 - إذا ذكر اسم المؤلف في متن البحث، فلا داعي لإعادة ذكره في الهاشم، بل يذكر عنوان الكتاب فقط، كأن يرد في المتن مثلاً: قال فاروق عمر فوزي⁽⁴¹⁾: «...» فيكون الهاشم هكذا مع ملاحظة وضع رقم الهاشم على نهاية اسم المؤلف، وليس في آخر الاقتباس.

(41) طبيعة الدعوة العباسية (ط2، بغداد، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، 1987) ص 74.

5 - وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان كتابه في متن البحث، فلا يعاد منهما شيء في الهاشم، فإذا قيل مثلاً، ذكر أحمد بن جابر البلاذري في كتابه فتوح البلدان⁽⁴²⁾، كان الهاشم كالتالي:

(42) تحقيق رضوان محمد رضوان، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، 1959)، ص 20، (أما إذا لم يكن قد ورد للمرة الأولى، فيذكر رقم الصفحة فقط).

6 - ويمكن للباحث أن يختصر في كتابة الرقم الثاني للصفحات في الهاشم، إذا تعدى المئات أو الآلاف، ولكنه لا يختصر هذا الرقم إذا كان مكوناً من رقمين فقط، مثل ص 59 - 99، ويكون التغيير في رقمي الأحاد والعشرين فقط، مثل: ص 535 - 37، بدلاً من 535 - 537، ومثل: ص 1420 - 24 بدلاً من 1424 - 1420، أما إذا كان هناك تغيير في رقم المئات، أو الآلاف، فيغيران، مثل: 898 - 902، وكذلك إذا كان هناك

صفران يشغلان الأحد والعشرين، فتعداد معهما المئات مثل: 200 - 203، وكذلك إذا كان هناك صفر في المئات أيضاً، فيعاد رقم الآلاف، مثل: 1000 - 1002.

7 - وإذا تعددت الصفحات بشكل كبير، يمكن أن يقال ص 230 فما بعدها، أما إذا تعددت الصفحات في المراجع الأجنبية، فتكون الإشارة إليها كما يأتي:

pp. 14-15 أي من ص 14 - 15

f f. 25 أي من ص 25 والصفحات التالية لها.

PP.25 ff أي من ص 25 والصفحة التالية لها.

8 - إذا كانت الإشارة إلى شيء مشهور يتعدد كثيراً في أحد المصادر أو المراجع، فيجوز عدم ذكر صفحة أو صفحات معينة، والاكتفاء بالقول مثلاً:

انظر، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، في أمكنته متعددة.

أما إذا كان المرجع أجنبياً، فستعمل الكلمة اللاتинية (Passim) ومعناها، هنا وهناك، هكذا: Gibb, Arabic Literature, Passim

9 - أما إذا كان الاقتباس مباشرة من المكان السابق نفسه، أي من الجزء والصفحة نفسها، فيمكن أن يقال بالنسبة إلى المصادر والمراجع العربية.

المصدر والمكان نفسهما

(دون أن يتبع ذلك رقم الصفحة)

أو المرجع والمكان نفسهما

وفي حالة المرجع الأجنبي تكون الإشارة هكذا Berry, Loc. cit. ومصطلح loc. Cil., هو مختصر للعبارة اللاتينية Loco citato أي المكان نفسه أو المقتبس منه، وبالإنكليزية (In the place cited).

10 - يمكن للباحث بعد أن يذكر اسم المصدر أو المرجع أول مرة كاملاً، أن يحدد بعده اختصاراً له، ولا سيما المؤلفين الذين لهم أكثر من كتاب مستخدم في البحث، ولكن يتشرط الإشارة إلى أنه سيستخدم ذلك الاختصار باستمرار في البحث ليدل عليه، كأن يقول مثلاً بالنسبة إلى كتاب المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، إنه سيرمز له هكذا، المسعودي، مروج، والمهم في الأمر هو الاستمرار في استخدام أسلوب موحد من بداية البحث في نهايته.

الرموز المختصرة في البحث:

ونشير في ختام هذا الفصل إلى رموز بعض الكلمات التي يكثر تكرارها في البحوث، ولاسيما في الهوامش وقد أصبحت بعض هذه الرموز شائعة، ويحسن التزامها دون غيرها في البحوث العلمية، ولايجوز للباحث أن يختصر ما يشاء، بل يقتصر على ما جرى العرف باختصاره، ونذكر فيما يأتي ثباتاً بهذه المصطلحات والرموز، مع ما يقابلها باللغة الإنكليزية⁽⁴³⁾.

رجاء بشأن هذه الرموز: (43) Turabian Op. Cit., P. 59 Murphy and Ehrlich, Op. Cit., p.46; شلبي، المرجع السابق، ص 98 - 99. 107 - 110، ملحس، المرجع السابق، ص 116، 168، 169، الهواري، المرجع السابق، ص 58، الغياض، المرجع السابق، ص 57، بحوش، المرجع السابق، ص 97 - 98، يعقوب، المرجع السابق، ص 157 - 159.

المعنى باللغة العربية	ما يقابلها باللغة الانكليزية	الرمز
إلى آخره	etc	الخ
بعد الظهر	p.m.	ب.ظ
تاريخ	d	ت
تاريخ الوفاة	+	ت
تحقيق	rev	تحق
ترجمة	tr	تر
الجزء	v.	ج
دون تاريخ أو (لاتاريخ)	n.d.,	د.ت(لا.ت)
الصفحة.	(صفحات pp.)	ص
الطبعة	ed.,	ط
قبل الظهر	am	ق.ظ
قبل الميلاد	b.c.,	ق.م
لا بلدة	n.p.,	لا.ب
لا مطبعة	n.pr.	لا.مط
لا ناشر	n.pub.,	لا.نا
التاريخ الميلادي	A.D.	م
مجلد	vol.	مج
محقق	rev.,	محق
مخطوط	(MSS) MS	مخ
المصدر أو المرجع السابق.	Op. Cit.,	م.س
المصدر نفسه.	ibid.,	ن.م
مطبعة	pr.,	مط
التاريخ الهجري	A.H.	هـ

وهناك مختصرات أخرى أجنبية ولكن لا يوجد اتفاق على ما يقابلها باللغة العربية، باستثناء بعض الاجتهادات التي لا تلزم الباحث منها:

الرمز الأجنبي	المعنى باللغة الإنجليزية	المعنى باللغة العربية	الرمز
app.,	appendix	ملحق ذيل	-
art.,	article	مقال	-
b.,	born	ولد	-
bk.,	book (plural,bks)	كتاب	-
bull.,	bulletin	نشرة	-
c.,	copyright	حقوق التأليف محفوظة	-
ca.,	approximately, about	بالتقريب	-
cf.,	confer, compar	قارن، راجع	-
ch.,	chapter	فصل	-
chap.,	chapters	فصول	-
col.,	column	عمود	عم
e.g.,	for example	مثلاً	-
et al.,	and others	وآخرون	-
et seq.,	and the following	وما يأتي بعدها	-
f., ff.,	the following pages (s)	الصفحة والصفحات التالية	ص ص
fig.,	figure	الرقم	-
i.e.,	that is	أي، أو وهكذا	-
loc. cit.,	in the place cited	في المكان السابق أو الصفحة نفسها	ص . ن
n.,	footnote (plural nn)	هامش	-
N.B.	note well	ملاحظة	-
n.o.,	number	رقم	-

n.s.,	new series	سلسلة جديدة	-
o.p.,	out of print	فقدت الطبعة	-
o.s.,	old series	سلسلة قديمة	-
par.,	paragraphy (plural pars)	فقرة	a, A
passim	here and there	هنا وهناك	-
pt.,	part (plural pts)	قسم	a
s.,	series	سلسلة	-
sic.,	so, thus	كذا أو هكذا	-
pub.,	publisher	الناشر	ن
supra	above	أعلاه، فوق	-
supp..	supplement (plural supps)	تحكملة، إضافة	-

وفيما يأتي بعض الرموز المختصرة المتعارف عليها للمجلات الأجنبية مع ما يقابلها من أسمائها الكاملة⁽⁴⁴⁾.

J.D. Pearson, Index Islamicos, 1906- 1955 Acatlogue of articles on Islamic Subjects in Periodicals and other collective publications, (2nd ed. Cambridge, W. Heffer and Sons Limited 1961) للإطلاع على مزيد من هذه المختصرات انظر: (44) pp.xxix-xxx.

الرمز المختصر	اسم المجلة
(ABORI)	Annals of the Bhandarkar oriental Research Institute.
(AHR)	American historical review
(AI)	Ars islamica
(AIEA)	Archivos del Instituto de Estudios Africanos.
(AION)	Annali, (R) Institute orientale di Napoli.
(BEA)	Bulletin des etudes arabes.
(BFA)	Bulletin of the Faculty of Arts, Cairo University.
(BMFEA)	Bulletin of the Museum of far Antiquities.
(BMQLY)	British Museum quarterly.
(BPP)	Bengal past and present.
(BSOAS)	Bulletin of the School of Oriental and African Studies.
(Bull IFAN)	Bulletin de l'Institut francasis d'Afrique Noire.
(CHJ)	Cambridge historical journal.
(CT)	Cahiers de Tunisie.
(GJ)	Geographical journal
(GR)	Geographical review
(HJAS)	Harvard journal of Asiatic studies
(Ic)	Islamic culture
(IHQ)	Indian Historical quarterly.
(IHRC Procs)	Proceeding of the Indian Historical Records Commission.
(IQ)	Islamic quarterly
(JA)	journal asiatique
(JASB)	Journal and Proceeding of the asiatic Society of Bengal.
(JAOS)	Journal of the American Oriental Society.
(JBBRAS)	Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society.

(JBORS)	Journal of the Bihar and Orissa Research Society.
(JIH)	Journal of Indian history.
(JISOA)	Journal of Indian Society of Oriental Art.
(JMH)	Journal of modern history
(IPOS)	Journal of the Palestine Oriental Society.
(JRAI)	Journal of the Royal Anthropological Institute.
(IRAS)	Journal of the Royal Asiatic Society.
(JUPHS)	Journal of the United Provinces Historical Society.
(MJTG)	Malayan Journal of tropical geography.
(MO)	Monde Oriental
(MW)	Muslim world
(OCP)	Orientalia christiana periodica
(OM)	Oriente moderno
(PEFQS)	Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement.
(PEQ)	Palestine Exploration quarterly.
(PSQ)	Political science quarterly.
(QDAP)	Quarterly of the Department of Antiquities in Palestine.
(QJMS)	Quarterly Journal of the Mythic Society.
(RAA)	Revue des arts asiatiques.
(RABM)	Revista de archives, bibliotecas y museos.
(RIEE)	Revista del Instituto Egipcio de Estudios ISlamicos (en Madrid)
(RHCF)	Revue de l'histoire des colonies francaises.
(RHR)	Revue de l'histoire des religions
(RMM)	Revue du monde musulman
(SI)	Studia Islamica.
(SO)	Studia Orientalia.
(TPAPA)	Transactions and proceedings of the American Philological Association

الفصل الثالث

أقسام البحث

يتألف البحث عادة من أقسام مختلفة، منها أساسية لابد من توافرها في كل بحث، مثل صفحة العنوان، وثبت محتوى البحث، والمقدمة ثم متن البحث أو هيكله، (الذي يتألف من أبواب وفصول أو مباحث)، وأخيراً الخاتمة، والفالهارس الفنية ويضاف إلى هذه الأقسام في بعض البحوث، صفحة للإهداء، وأخرى للشكر والتقدير، وبعض الرسوم والجدواں والملاحق، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.

أولاً - صفحة العنوان:

يجب أن تشتمل هذه الصفحة على عنوان البحث الكامل، مع اسم الباحث، والمرحلة، والقسم والكلية التي ينتمي إليها، وبالنسبة إلى الرسائل التي تقدم للدراسات العليا، يجب التقيد بترتيب هذه الصفحة، بحسب التعليمات التي تقرها الجامعة المعنية وبشكل عام، فإن هذه الصفحة، لابد من أن تحتوي على الأمور الآتية:

- 1 - عنوان البحث.
- 2 - اسم مقدم البحث.
- 3 - الدرجة العلمية التي يرغب الباحث في الحصول عليها.
- 4 - اسم المعهد أو الكلية التي يتبعها الباحث، والقسم العلمي.
- 5 - اسم الأستاذ المشرف (وقد لا يضاف في بعض الجامعات)
- 6 - الشهر والعام الدراسي.

ويجب أن ترتب هذه المعلومات بشكل مناسب، وأن تكون صفحة العنوان مسبوقة بصفحة بيضاء وفيما يلي بعض النماذج لهذه الصفحة.

(نموذج لصفحة عنوان بحث مقدم للدراسات الأولية)
في جامعة الموصل

تعریف دواوین الشام في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان

الطالب: محمد عبدالله حسين

موضوع البحث الخاص

كلية التربية — قسم التاريخ

السنة الرابعة
نisan 1990

(نموذج لصفحة عنوان رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الموصل)

الحياة الفكرية في عهد الأغالبة

800 - 296هـ / 184م

أطروحة قدمها

محب محمود قاسم

بكالوريوس تاريخ 1986

إلى مجلس كلية الآداب - جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير
في التاريخ الإسلامي

بإشراف

المستاذ الدكتور عبد الواحد ذنون طه
صفر 1410هـ - أيلول 1989م

(نموذج لصفحة عنوان رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد)

تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

1947-1941

دراسة سياسية

رسالة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة
الدكتوراه آداب في التاريخ الحديث من قبل

خليل علي مراد

ربيع الآخر 1399 آذار 1979م

(نموذج لصفحة عنوان رسالة دكتوراه مقدمة إلى إحدى الجامعات البريطانية)

**THE MUSLIM CONQUEST AND SETTLEMENT OF
NORTH AFRICA AND SPAIN**

Submitted by

ABDULWAHID DHANUN TAHA

to the University of Exeter as a Thesis for the Degree of

DOCTOR OF PHILOSOPHY

in

ARABIC AND ISLAMIC STUDIES

in

THE FACULTY OF ARTS

October 1978

ثانياً - صفحة الإهداء:

ليس الإهداء ضروريًا، ولاسيما في البحوث الصغيرة أو الرسائل العلمية، وهو غالباً ما يكون في الكتب، ولكن إذا ما شعر الطالب أنه في حاجة إلى كتابة إهداء إلى جهة معينة، أو شخص معين، أو مؤسسة خاصة بذلت جهداً واضحاً من أجل البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فلا بأس من تثبيت ذلك في صفحة مستقلة بعد صفحة العنوان مباشرة ويجب أن يكون الإهداء مقتضاياً، وألا يوجه إلى الأستاذ المشرف، كي لا يفهم منه أنه وسيلة من وسائل المداهنة أو التملق.

ثالثاً - صفحة الشكر والتقدير (Acknowledgement):

لا تعد هذه الصفحة أيضاً إلزامية بالنسبة إلى الباحث، ولكن جرى العرف أن يكتب الطلبة كلمة تقدير وشكر إلى الهيئات والأفراد الذين ساعدوهم في البحث، وتلي هذه الصفحة صفحة العنوان مباشرة، أو بعد الإهداء، ويكون عنوانها (تقدير واعتراف)، أو (شكر وتقدير)، أو ما شابه ذلك. ويجب أن يكون الشكر بسيطاً ومختصاً، ليس فيه إسراف أو مجاملة، ويكتُس للذين أدوا المساعدة للباحث فعلاً، ويأتي في مقدمتهم الوزارة، أو الهيئة، أو المؤسسة التي رشحته للبحث، إذا كان طالب بعثة، ثم يذكر أستاذه المشرف لجهوده في توجيهه وإرشاده، كذلك يذكر باختصار الأشخاص الذين قدموا له العون الملموس في البحث، ولاسيما أولئك الذين أغاروه بعض المخطوطات أو الكتب النادرة، أو قرأوا له مسؤولة البحث، أو أفادوه بأي وجه من الوجوه، ويوجه الشكر أيضاً إلى مسؤولي المكتبات، أو مدرائها وإلى موظفيها الذين قدموا له فعلاً تسهيلات ذات قيمة، ساعدته على إنجاز بحثه، ولا يستحسن الإطالة في الشكر والتقدير، أو المبالغة فيه، فكلما كان مختصراً ومركزاً كان وقعه أكبر في النفس.

رابعاً - محتويات البحث أو فهرسه (Table of Contents)

ويلي صفحة الشكر والتقدير فهرس البحث، أو محتويات الرسالة، ويشتمل على أجزاء البحث كله بما فيه من تمهيدات، ونص، وملحق، وهو يختلف عن خطة البحث العامة المؤقتة التي أشرنا إليها في الفصل السابق، لأنّه يمثل البحث مكتملاً، وقد أضيف إليه ما تتبه له الباحث في أثناء القراءة، فحذف من الخطة وقدم وأخر، ويجب أن تُراعى في المحتويات الأمور الآتية⁽¹⁾:

- 1 - الترتيب المنطقي أو الزمني.
- 2 - تقسيم الموضوعات إلى أبواب أو فصول أو مباحث بحسب حجم البحث.
- 3 - الاختصار والوضوح في عناوين الأبواب والفصول.
- 4 - المحافظة على ذكر العناوين تماماً كما جاءت في سياق البحث بالترتيب نفسه.
- 5 - ترتيب الموضوعات يتسلسل، استخدام الأرقام، والأحرف الأبجدية (أ، ب، ج، د، ه، و) عندما تتفرع أنواع البحث إلى موضوعات جزئية مختلفة.

وتشمل المحتويات المقدمة وفهرس المادة العلمية التي تكون متى البحث، ثم فهرس الجداول والرسوم والخرائط والصور والملحق والوثائق، إن وجدت، ويُرقم كل ما لا يدخل في صلب الموضوع غالباً بالحروف الأبجدية، أما الموضوعات الأساسية فترقم ترقيماً عددياً، لكن معظم الباحثين يميلون إلى الترقيم العددي للبحث كله، ويلاحظ أن رقم

(1) ملحن، المرجع السابق، ص 155، وقارن: القاعي، المرجع السابق، ص 119 - 120.

الصفحة في حالة بداية كل باب أو فصل يوضع دائمًا في أسفل الصفحة، كذلك الأمر بالنسبة إلى الصفحة الأولى من المقدمة، بحيث يوضع الحرف الخاص بها في أسفلها، ثم يستمر الترقيم بعد ذلك في أعلى الصفحات.

وتكتب المقدمة في فهرس المحتويات بكلمة واحدة «المقدمة»، ثم تبع بنقطة أفقية حتى قبيل نهاية الصفحة، فيذكر الحرف الذي ابتدأت منه المقدمة، والحرف الذي انتهت منه، ويوضع بينهما شرطة، هكذا⁽²⁾:

المقدمة ك - ن.

أما فهرسة المادة العلمية أو صلب البحث فله نظام دقيق يجب ملاحظته بكل عناء. فإذا كان البحث مزلفاً من أبواب وفصول، فإن عبارة «الباب الأول» أو «الباب الثاني» تكتب في منتصف الصفحة وتحتها يكتب من أول السطر العنوان العام لهذا الباب، وإذا ما تبقى فراغ أمام هذا العنوان، توضع نقط أفقية إلى نهاية السطر، ثم يوضع رقم الصفحة التي ابتدأ فيها الكلام عن هذا الباب، ثم - بعد شرطة - رقم الصفحة الأخيرة لهذا الباب.

وتكتب عنوانات الفصول بعد ترك فراغ مناسب، الواحد تلو الآخر وأمام كل عنوان رقم الصفحة التي ورد فيها هذا العنوان، دون حاجة إلى رقم الصفحة الأخيرة. فإذا انتهى الباب الأول، تركت مسافة مناسبة، ثم يبتدأ الباب الثاني، وهكذا. وإذا كانت الرسالة مزلفة من فصول فقط، تعامل عنوانات الفصول، معاملة الأبواب المذكورة أعلاه، مع كتابة العنوانات الفرعية في أول كل سطر.

(2) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 134 - 135.

ثم تدُون بعد ذلك فهارس الجداول والرسوم والخرائط والصور واللاحق إن وجدت، ثم جريدة المصادر والمراجع، وملخص البحث باللغة الأجنبية (Abstract)، إن كان بحثاً أعد لغرض الحصول على درجة علمية. وفيما يأتي نموذج لمحتويات إحدى الرسائل العلمية المقدمة إلى جامعة بغداد بعنوان «أهل اليمن في صدر الإسلام»⁽³⁾.

فهرس المحتويات

المقدمة

الباب الأول

أحوال اليمن عند ظهور الإسلام	نـ
الفصل الأول - جغرافية اليمن	ـة
الفصل الثاني - الأحوال الاجتماعية في اليمن عند ظهور الإسلام	ـنـ
الفصل الثالث - أحوال اليمن السياسية	ـأـ

الباب الثاني

الإسلام وأهل اليمن	ـةـ
الفصل الأول - إسلام أهل اليمن	ـةـ
الفصل الثاني - تطور علاقة الإسلام باليمن	ـةـ
الفصل الثالث - دور أهل اليمن في حروب التحرير	ـــ

الباب الثالث

استقرار أهل اليمن في الأمصار	ـنـ
الفصل الأول - استقرار أهل اليمن في الشام	ـــ
الفصل الثاني - استقرار أهل اليمن في الفسطاط	ـــ
الفصل الثالث - استقرار أهل اليمن في الكوفة	ـــ
الخلاصة	ـــ

(3) قدمت الرسالة من قبل نزار عبد اللطيف الحديبي للحصول على الدكتوراه سنة 1975، ثم نشرت سنة 1978 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

المصادر

خامساً - المقدمة (Introduction)

تعد المقدمة البوابة الرئيسية التي يدخل منها إلى صلب موضوع البحث، فهي المرأة التي تعكس نوايا الباحث، وغايتها من معالجة الموضوع، لذا فهي تحفز القارئ على الاستمرار في قراءة البحث، أو تركه جانبًا وبالنظر إلى أهميتها، فإن الكثير من الباحثين يعدونها بمثابة الفصل الأول لبحوثهم المؤلفة من عدة فصول⁽⁴⁾، ويجب أن يتتبّع الطلبة المبتدئون إلى هذه الحقيقة، ويحسبون لها حساباً في تخطيطهم للبحث، لأن الباحث الجيد، هو الذي يعد عناصر المقدمة منذ البداية ويجمع لها المادة اللازمة خلال عمله في البحث في المصادر والمراجع.

وتكتب المقدمة عادة بعد انتهاء الطالب من كتابة بحثه، وتثبت بعد صفحة المحتويات، وترقم صفحاتها بالحروف الأبجدية، وهي تشمل بعض النقاط والعناصر الرئيسية، التي لابد من أن تتوافر فيها، مهما كان نوع الدراسة، ومن هذه النقاط ما يأتي⁽⁵⁾:

- 1 - تحديد الموضوع تحديداً زمنياً وجغرافياً، بشكل موضوعي ومنطقي، مع شرح أهميته والهدف منه، والدافع إلى اختياره.
- 2 - القيام بدراسة تاريخية للموضوع الذي اختاره الباحث، والإشارة إلى مكانه بين الأبحاث الأخرى السابقة، مع إعطاء نبذة عن هذه الأبحاث التي عالج أصحابها الموضوع نفسه، وإلى أي حد انتهى هؤلاء الباحثون وما هي النقطة التي ستبدأ منها الدراسة الجديدة والتي يعتقد الباحث أنها

(4) انظر: بوحوش، المرجع السابق، ص.92.

(5) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص.136 - 137، يعقوب، المرجع السابق، ص.75 - 76، وقارن: عزيز العلي العزي، البحث العلمي وتدوينه ونشره، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص.39 - 40.

- لم تبحث أو لم تستوف حقها من الدراسة من قبل.
- 3 - شرح منهج البحث، والأسلوب المتبع لدراسة الموضوع، أي تبيان الطريقة التي سنتم بها المعالجة، هل هي تحليلية مثلاً أو وصفية، أو غيرها من الطرائق الأخرى.
- 4 - الإشارة إلى بعض العناصر التي شجعت على كتابة البحث، كتوافر وثائق جديدة أو اكتشاف مخطوط معين، ساعد على بلورة الموضوع وقدم حقائق لم تكن معروفة سابقاً.
- 5 - التطرق إلى بعض الصعوبات التي جابهت الباحث، والناجمة عن طبيعة الموضوع لا عن الظروف الخاصة، أو المشاكل الشخصية أو العائلية وغيرها، ويجب على الباحث هنا أن يتواضع، ولا يحاول أن يكثّر من ذكر الصعوبات أو يهول من أمر بحثه، ليظهر بالتالي كيف أنه تمكّن من إنجازه، وذلل كل العقبات التي جابهته وفي هذا تمجد غير محبذ للذات.
- 6 - تقديم شرح قصير لمخطط البحث، يشمل الأبواب والفصول التي يتضمنها بحسب التسلسل الموجود فيه، مع التركيز على النقاط الرئيسية التي تم التعرض لها في البحث، وأظهر الترابط بين أجزائها⁽⁶⁾.
- 7 - تحليل المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث، وإظهار الفائدة منها، ومدى قيمتها العلمية، وتعد هذه النقطة من النقاط الأساسية المهمة جداً في المقدمة، ولا يجوز أن تخلو منها البحوث العلمية الرصينة، وتصنف المصادر في أثناء تحليلها بحسب أهميتها من جهة، وبحسب قدم وفاة مؤلفيها من جهة ثانية، وتأتي الوثائق غير المنشورة والمخطوطات

(6) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص 75 - 76، بروحوش، المرجع السابق، ص 92، وقارن ثلبي، المرجع السابق، ص 136.

عادة في طبيعة هذه المصادر، ومن المستحسن تقسيم المصادر المراد تحليلها بحسب حقل المعرفة الذي تنتهي إليه، مثل كتب التاريخ العام، وكتب الطبقات، وكتب الجغرافية والرحالة وكتب التراث والكتب الفقهية والكتب الأدبية وغيرها.

وعلى الباحث أن يهتم بعملية تحليل المصادر والمراجع، منذ قيامه بجمع المعلومات، فيدون ملاحظاته الخاصة على كل مصدر ومرجع، ومدى الاستفادة منه، ويشير إلى الناقصات الموجودة فيه، وينقد رواته، ويبين مدى إمكانية الاعتماد عليهم، ونقاط الضعف والقوة فيهم بالنسبة إلى موضوع بحثه، ويشير في أثناء التحليل أيضاً إلى نزاهة المؤلف أو تحيزه وقابليته على الاطلاع على الأحداث أو اتصاله بشهد العيان الذين حضروا الحادث التاريخي. فعلى سبيل المثال، كان أبو عبدالله محمد بن عبدوس الجهمي (ت 331هـ/942م) في موضع يساعد على الاطلاع على الوثائق الرسمية في العصر العباسي الذي عاش فيه، فإذا ما استخدم الباحث كتابه الوزراء والكتاب لدراسة الفترة العباسية التي عاش فيها، يجب الإشارة في التحليل إلى هذه الحقيقة، وتبيان أهمية روایاته عن تلك الحقبة التي عاصرها واطلع على معظم المصادر الأساسية والوثائق الخاصة بها⁽⁷⁾.

ويركز الباحث في تحليل المصادر الأولية الأساسية في التاريخ الإسلامي كتابة الرسل والملوك للطبرى، وأنساب الأشراف للبلاذرى مثلاً، على الرواية الذين اعتمد عليهم هذان المؤرخان، بالنسبة إلى الحقيقة التي تخص البحث، فيطبق عليهم مبدأ الجرح والتعديل، لإظهار صدق روایاتهم من كذبها، كذلك يشار إلى اهتماماتهم بتاريخ منطقة معينة أكثر

(7) انظر: العياض، المرجع السابق، ص 104.

من غيرها، فأبي مخنف (ت 157هـ / 774م) مثلاً، معروف باهتمامه بأخبار العراق وإحاطته بالحوادث التي جرت فيه إبان العصر الأموي، حتى سُمي بأمير الإخباريين في العراق، والمدائني (ت 225هـ / 839م) متخصص أكثر بأمر خراسان والهند وفارس، والواقدي (ت 207هـ / 822م) بالحجاج والسيرة النبوية وهكذا⁽⁸⁾. لذلك وجب على الباحث الذي يستعمل هذه المصادر، أن يشير إلى هذه الحقيقة، لبيان أهمية الرواية بالنسبة إلى تاريخ المناطق التي يبحث فيها.

ولا يقتصر التحليل في المقدمة على المصادر الأولية فحسب، بل يمكن أن تخضع المراجع الثانوية أيضاً لهذا التحليل، فيتناول الباحث أهم المراجع التي تطرقت إلى موضوع بحثه، ويشير إلى الطريقة التي عالج بها هذا المؤلف، أو ذاك الموضوع، وما هي مزايا هذه الطريقة، أو كوامن الخلل فيها، ولا يتردد في الإشارة بما استفاده من بعض هذه المراجع من معلومات، إن رأى لها دوراً في إنارة الطريق أمامه إلى مزيد من البحث والتذيق.

سادساً - متن البحث أو هيكله:

يمثل هذا القسم من البحث متن الموضوع الرئيسي، بل هو جوهره، ولا يوجد حجم معين، أو هيكلية محددة لهذا القسم، فلكل بحث هيكلية مناسبة، فهناك أبحاث تتالف من أبواب وفصول، وأخرى تتالف من فصول فقط، وذلك بحسب طبيعة البحث وحجمه. فإذا كان البحث صغيراً لا يجاوز العشرين صفحة، فلا داعي لتقسيمه إلى فصول، ويمكن حينئذ تقسيمه إلى مباحث فرعية متعددة (Sections)، تستخدم الأرقام لتمييزها بعضها عن بعض (أي أولاً، ثانياً، ثالثاً وهكذا)،

(8) ابن النديم، المرجع السابق، ص 137.

وستعمل كلمة (فصل) عادة عندما يكون حجم القسم الواحد من البحث مؤلفاً من العشرين إلى الثلاثين صفحة، وأن يكون حجم مجموع البحث يراوح بين الشهرين إلى مئة صفحة أو أكثر. وفي هذه الحالة يبدأ كل فصل بصفحة جديدة ويكون له عنوان ويحمل رقماً مسلسلاً⁽⁹⁾.

ويفترض أن يكون هناك تسلسل منطقي بين أجزاء البحث، سواء أكان يتألف من أبواب وفصول، أم من فصول أو مباحث صغيرة فقط، وهذا بطبيعة الحال، يتوقف على براعة الباحث. في اختيار العنوانات ونجاجه في تطبيق الخطة التي اعتمدها منذ بداية البحث وتجلد الملاحظة هنا إلى وجوب التنااسب بين أجزاء البحث، ولا يعني هذا أن تكون جميع الأقسام، أو الفصول متساوية الحجم تماماً، بل المقصود أن يكون هناك نوع من التنسيق بين الجميع، فلا يستحسن أن يأتي باب. أو فصل أو قسم في حجم يزيد أضعافاً كثيرة على نظيره في البحث، أما عدد صفحات البحث فغير محددة. وبطبيعة الحال، فإن البحوث تختلف من حيث الحجم تبعاً لطبيعتها، فالبحوث الجامعية الأولية، تكون عادة قصيرة في حين أن بحوث دراسات الماجستير تصل إلى نحو مئتي صفحة، أما الدكتوراه فتكون أكثر عادة ويجب لا يغيب عن البال أن قيمة البحث لا تتوقف على حجمه، أو عدد صفحاته، بل على منهجه و موضوعه والأمور الجديدة التي كشف عنها⁽¹⁰⁾.

سابعاً - الخاتمة (conclusion)

تتميز الخاتمة عن بقية أجزاء البحث كله، بأنها تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وهي ضرورية في البحوث ويستحسن أن ثبت

(9) الفياض، المرجع السابق، ص.90.

(10) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص.77، الطاهر، المرجع السابق، ص.69 - 70.

على شكل نقاط محددة. ويعد بعض الباحثين إلى تضمين الخاتمة خلاصة البحث، أو النقاط الرئيسية فيه، مبتدئاً من الفصل الأول، ومتهاجاً بالفصل الأخير، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن الخاتمة تختلف عن الخلاصة (Abstract)، التي هي عبارة عن تلخيص حرفياً للبحث، ويستعمل لأغراض غير الخاتمة، كأن يُرسل للمجلات أو مراكز جمع الرسائل الجامعية للتعرّف بالبحوث التي تجمع لديها.

وتكون الخاتمة مرتبطة إلى حد ما بالمقدمة حيث يحاول الباحث أن يجيب فيها عن بعض الأسئلة التي طرحتها في المقدمة، ولا يمكن أن تكون الخاتمة تكراراً لما جاء في المتن، بل يجب أن تتضمن أموراً جديدة، أو آراء شخصية لم يجد لها الباحث مكاناً مناسباً في فصول البحث أو هيكله. ويحسن أن يذكر فيها إضافة إلى النتائج المستخلصة، أهم النقاط التي لم يتمكن الباحث من دراستها دراسة كافية، فيفتح بذلك آفاقاً جديدة لمن يأتي بعده من الباحثين. ولا يوجد تحديد معين لعدد صفحات الخاتمة، ولكن يجب أن يتلاءم ذلك مع صفحات البحث، ويفضل عدم الإسهاب فيها، لأن المادة التي تأتي بشكل مطول في الخاتمة يمكن أن ترجع إلى أماكنها المناسبة في فصول أو أقسام البحث⁽¹¹⁾.

ثانياً - الملحق : (Appendices)

يصادف الباحث في بعض الأحيان العثور على بعض المواد التي لها صلة بالموضوع الذي يبحث فيه، لكنها ليست ضرورية لتضمينها في متن البحث، لتعاشي الاستطراد، وقطع انسجام الموضوع وتسلسله، فيلجأ حينذاك إلى وضعها في نهاية البحث، واعتبارها ملحقاً لها، ولا يتبع في

(11) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص 77، بوحوش، المرجع السابق، ص 93، الظاهري، المرجع السابق، ص 134 - 135.

ترتيب الملحق (Appendix)، طريقة خاصة، بل يرقم بعد نهاية البحث مباشرةً، وعلى صفحة أو صفحات مستقلة، وإذا كان هناك أكثر من ملحق تعطى أرقاماً مسلسلة (ملحق رقم (1)، ملحق رقم (2) وهكذا). وهناك خلاف في المكان الذي يجب أن تتحله الملاحق فيرى بعضهم أنها توضع بعد مصادر ومراجع البحث أو الرسالة، باعتبار أن المصادر والمراجع هي أوئق صلة بالبحث، وأن الملاحق شيء زائد ومن الممكن الاستغناء عنه بعد أن أشير في المتن إلى ما يحتاجه البحث منها، ويرى آخرون أن توضع الملاحق بعد متن الرسالة مباشرةً، وقبل المصادر والمراجع، لأن الصلة العلمية بينها وبين البحث واضحة جداً. يضاف إلى ذلك أن المصادر والمراجع قد تشير إلى الموارد التي أخذت منها تلك الملاحق والوثائق، فالصحيح إذن هو وضعها بعد متن البحث أو الرسالة مباشرةً، لا بعد جريدة المصادر والمراجع⁽¹²⁾.

ولا توجد قاعدة معينة لما يمكن أن تشمله الملحق من مواد، فقد يكون الملحق فصلاً تماماً من كتاب أو إضافات عامة أو فقرة أو جدولأً أو خريطة أو إحصاءات خاصة أو صوراً لبعض صفحات مخطوط أو أكثر. ولكن يجب أن يُراعي في جميع أنواع الملاحق، تدوين المصادر المعتمدة التي أخذت منها، إما قبل الاقتباس وإما بعده، ويشار إليها في الهامش، كما في الأمثلة الآتية التي سترد كاملة في نهاية الكتاب.

(12) شلبي، المرجع السابق، ص 141 - 142.

ملحق رقم (1)

إرشادات علمية للباحث^(*)

ملحق رقم (2)

مواصفات البحث العلمي الجيد^(**)

ناسعاً - الفهارس الفنية:

من مواصفات الدراسة العلمية الجيدة، أن يلحق بها عدد من الفهارس المناسبة لمادة البحث، وبرى بعض الكتاب ضرورة وجود مثل هذه الفهارس في البحث الجامعي أو العلمي، لأنها جليلة النفع، كثيرة الفائدة، وتعد مقياساً لتقدير البحث نفسه، ومدى ما بذله الباحث من جهد في إعداده، كما أنها تساعد القارئ كثيراً في الرجوع إلى ما يريده من معلومات، دون الاضطرار إلى قراءة البحث كله، والفهارس أنواع متعددة، تختلف بحسب طبيعة البحوث، لذا لا يتشرط توافقها جميعاً في بحث معين، فما هو ضروري لبحث تاريخي، قد لا يكون ذا نفع لبحث أدبي أو جغرافي، وهكذا، ولكن لا بد من توافق بعضها في كل البحوث، مثل فهرس المصادر والمراجع وفهرس المحتويات وفهرس الأعلام، أما بقية الفهارس والتي تشمل مواضيع متعددة، فيمكن استخدامها بحسب طبيعة البحث، ومدى استفادته منها، وندرج فيما يأتي طائفة من هذه الفهارس⁽¹⁾:

(*) عن بحوث، المرجع السابق، ص 94 - 96.

(**) المرجع نفسه، ص 89 - 91.

(1) قارن: الطاهر، المرجع السابق، ص 142، الفياض، المرجع السابق، ص 105، يعقوب، المرجع السابق، ص 79 - 80.

- 1 - فهرس الآيات القرآنية.
- 2 - فهرس الأحاديث النبوية.
- 3 - فهرس المصادر والمراجع.
- 4 - فهرس الأعلام
- 5 - فهرس الفرق والجماعات
- 6 - فهرس الأماكن
- 7 - فهرس القبائل
- 8 - فهرس الكتب الواردة
- 9 - فهرس المفردات اللغوية
- 10 - فهرس الأشعار
- 11 - فهرس الأقوال والأمثال
- 12 - فهرس المصطلحات الفنية (أو الألفاظ الحضارية)
- 13 - فهرس الأحداث والسنين
- 14 - فهرس الصور والخرائط
- 15 - فهرس المحتويات أو الموضوعات.

وكما أسلفنا، ليس من الضروري أن يحتوي كل بحث أو كتاب على جميع هذه الفهارس، وهناك من الكتب ما يحتاج إلى أنواع أخرى من الفهارس التي لم تذكر في هذه القائمة، وقد يرى الباحث أن يجمع بين أكثر من نوع من الفهارس في فهرس واحد، إذا كانت المادة المتيسرة لكل فهرس قليلة، كأن يجعل فهرس الأعلام والقبائل والجماعات والفرق في فهرس واحد، والأمكنة والبقاء في فهرس واحد، وهكذا، وبالنظر إلى

تعدد هذه الفهارس وشمولها لمواضيع كثيرة غير تاريخية، ستفتقر في دراستنا على كيفية إعداد فهرس المصادر والمراجع، لماله من أهمية كبيرة، وضرورة توافرها في كل البحوث، سواء الجامعية الأولية منها، أو بحوث الدراسات العليا.

عاشرأً - فهرس المصادر والمراجع (Bibliography)

ويسمى أيضاً بثبات المصادر والمراجع، أو قائمة أو جريدة المصادر والمعارج وهو عبارة عن قائمة تحوي الكتب التي أفاد منها الباحث في كتابة رسالته أو بحثه، ويجب أن تتضمن جميع الكتب التي استخدمها المؤلف، وأشار إليها في الهوامش. أما الكتب التي أطلع عليها، ولم يستشهد بها، فلا يجوز ذكرها في هذه الجريدة، ولقد عد أحد الكتاب الغربيين الإقدام على ذلك وذكرها بمثابة «الإثم»، بالنظر إلى خطورته ومجافاته للأمانة العلمية⁽²⁾. وهناك من يرى أيضاً عدم ذكر المصادر والمعارج التي وردت عرضاً في الرسالة والتي تختلف تماماً عن موضوع البحث، بل يكتفي بذكرها حينما وردت في الهوامش⁽³⁾. وقد أشرنا في هذا الكتاب، على سبيل المثال، إلى العديد من الكتب والمقالات، والرسائل الجامعية، لكنها لم تدرج في جريدة المصادر والمراجع، لعدم الاقتباس منها، وابتعادها عن موضوع البحث.

وتصنف المصادر والمراجع بحسب أنواعها، فتدرج المخطوطات أو الوثائق غير المنشورة في البداية، ثم الكتب المطبوعة، والرسائل الجامعية، والموسوعات والمعاجم والمقالات، والأحاديث الإذاعية

Berry, Op. Cit., p.87 (2)

انظر: شلبي، المرجع السابق، ص143، 144، وقارن: Ehrlich and Murphy, Op. Cit., p.57; (3)

والمحاضرات والمراسلات وغيرها. ولكن يجب ملاحظة التقليل من تفريع الجريدة، حتى يسهل الرجوع إلى هذه المصادر والمراجع، وفي كل الحالات يستحسن فصل المصادر الأولية عن المراجع الثانوية، وفصل المؤلفات العربية عن المؤلفات الأجنبية التي يجب أن تدون بلغتها.

أما بالنسبة إلى ترتيب جريدة المصادر والمراجع فهناك ثلاثة

أنظمة⁽⁴⁾:

1 - الترتيب بحسب الطريقة الزمنية، ويكون الاعتماد في ذلك على سنوات الوفيات بالنسبة إلى المصادر وتاريخ الطبعة الأولى بالنسبة إلى المراجع.

2 - الترتيب بحسب الحروف الهجائية الأولى لأسماء المصادر والمراجع، ويرى من يفضل هذه الطريقة أن أسماء الكتب أشهر من أسماء مؤلفيها، وعليه فإن الإشارة إليها أفضل من الإشارة إلى اسم المؤلف.

3 - الترتيب بحسب الحروف الهجائية للألقاب المؤلفين، أو أسمائهم الأخيرة، وهو النظام الغربي المتبعة في الترتيب، وقد سار عليه معظم المؤلفين المحدثين، وشاع عالمياً، ورتبت على أساسه الكتب في المكتبات، لذلك من الأسباب اتباعه، للمحافظة على التوحيد في المناهج. يضاف إلى ذلك، أن شهرة المؤلفين لا تقل عن شهرة مؤلفاتهم، كذلك فإن تواريخ الوفاة بالنسبة إلى بعض المؤلفين القديمي مجهرة، ما يشكل صعوبة في الترتيب بحسب الطريقة الأولى. ولهذا ننصح باتباع النظام الأخير، أي الترتيب بحسب الحروف الهجائية للألقاب المؤلفين.

وبصورة عامة، فإن الترتيب في جريدة المصادر والمراجع، يختلف

(4) قارن: ملحس، المرجع السابق، ص 173 - 174، بعقوب، المرجع السابق، ص 84 - 85، الطاهر المرجع السابق، ص 137.

بعض الشيء عن الهوامش، حيث يقلب اسم المؤلف هنا، أي بدون اللقب، أو الاسم الأخير أولاً، يتبعه، بعد فاصلة، الاسم الأول ويفصل بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب، ومكانطبع، نقطة بدلاً من الفاصلة. كما تمحذف الأقواس التي تتوضع في الهوامش لتضم المعلومات الخاصة بالنشر⁽⁵⁾. وفيما يأتي أمثلة ونماذج مختلفة لكيفية التدوين في جريدة المصادر والمراجع.

أ - أساليب تدوين المخطوطات والوثائق غير المنشورة:

بالنسبة إلى المخطوطات، يتقدم اللقب، أو الاسم الأخير على الاسم، ثم الاسم الأول، فنقطة، ثم يذكر بالنسبة إلى المؤلفين القدماء سنة الوفاة بالتاريخ الهجري والميلادي، بعدها توضع نقطتان (:)، فاسم المخطوط كاملاً متتهياً بنقطة وتحته خط، ثم مكان وجوده ورقمه.

(نموذج لكيفية تدوين المخطوط)

ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (204هـ/819م) :
جمهورة النسب، المتحف البريطاني، رقم (Add 23297).

أما الوثائق غير المنشورة، فيذكر أولاً المكان الذي تحفظ فيه، ثم الجهة التي تعود إليها الوثيقة، فرقم وعنوان الملف الخاص بها، ثم رقم الوثيقة - إن وجد - وعنوانها وتاريخها.

(نموذج لكيفية تدوين الوثائق غير المنشورة باللغة العربية)

المركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد) :

ملفات وزارة الخارجية، الملف 21/25، مجموعة تقارير وزارة

الخارجية العراقية (1940).

(نموذج لكيفية تدوين الوثائق غير المنشورة باللغة الإنكليزية)

Public Record Office (P.R.O) London:

Foreign Office (F.O). 371. General Political Correspondence. 371/61557.
Middle East Strategy Anglo-American Talks, 1947.

ب - أساليب تدوين الكتب:

- 1 - يكتب لقب المؤلف أو اسمه الأخير، ثم فاصلة، ثم اسمه الأول ويستحسن بالنسبة إلى المؤلفين القدماء ذكر سنة الوفاة، بالتاريخ الهجري والميلادي بين قوسين، بعد هذا توضع نقطة أو نقطتان فوق بعضهما (:).
- 2 - عنوان الكتاب وتحته خط وبعدة نقطة.
- 3 - اسم المحقق أو المترجم (دون قلب) إذا كان الكتاب محققاً أو مترجمًا فقط.
- 4 - ذكر الطبعة، إذا كان للكتاب أكثر من طبعة واحدة فنقطة.
- 5 - مكان النشر، نقطتان فوق بعضهما.
- 6 - دار النشر، فقط.
- 7 - اسم المطبعة، ففاصلة، (ويمكن الاستغناء عن اسم المطبعة إذا ذكرت دار النشر).
- 8 - تاريخ النشر مختوماً بنقطة.

وهكذا يكون تصميم ثبت الكتاب كالتالي ⁽⁶⁾:

(6) قارن: يعقوب، المرجع السابق، ص85 - 86، بوحوش، المرجع السابق، ص72.

اللقب، اسم المؤلف الأول (تاريخ الوفاة) اسم الكتاب، اسم المحقق أو المترجم - إن وجد - (دون لقب)، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، المطبعة، التاريخ.

وفيما يأتي عرض أمثلة محددة عن كيفية كتابة أسماء المؤلفين في قائمة المصادر والمراجع⁽⁷⁾:

1 - كاتب واحد:

- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (279هـ/892م).
- فتوح البلدان. تحقيق رضوان محمد رضوان. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى. مطبعة السعادة، 1959.
- السبعاوي، عوني عبد الرحمن: العلاقات العراقية التركية 1932 - 1958. الموصل: مركز الدراسات التركية. مطبعة جامعة الموصل، 1986.

2 - كاتبان أو ثلاثة:

- السماك، محمد أزهر سعيد، والفهادي، قبيس سعيد، والصفاوي، صفاء يونس: الأصول في البحث العلمي. ط.2. أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 1986.

3 - أكثر من ثلاثة مؤلفين:

إذا جاوز عدد المؤلفين ثلاثة كتاب، يتوجب على الباحث أن يختصر ويكتفي بكتابة لقب واسم الكاتب الذي يرد اسمه في البداية، ثم كتابة عبارة (وآخرون) بعده مثال:

- أحمد، إبراهيم خليل، وأخرون: قضايا عربية معاصرة - دراسة تاريخية وسياسية. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988.

4 - كتاب أشرف على جمع مقالاته كاتب واحد:

إن من يشرف على جمع المقالات، وكتابة مقدمه لها، لا يطلق عليه اسم مؤلف، بل جامع مقالات أو محرر (Editor) وهو ملزم بكتابة اسمه على غلاف الكتاب بهذا الشكل، عند وضع اسمه في قائمة المصادر - والمراجع، ينبغي أن تتم الإشارة إليه على هذا الأساس، مثال:

- البخيت، محمد عدنان. محرر. المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام - بلاد الشام في العهد الأموي. محاضر الندوة الثالثة. عمان: Mطابع الجامعة الأردنية، 1989 . . .

Modern Iraq. London: Groom Helm, 1979.

5 - كتاب مجهول المؤلف:

إذا لم يكن اسم المؤلف معروفاً، ندون عوضاً عنه كلمة (مجهول)، أو عبارة (مجهول المؤلف)، ثم عنوان الكتاب، وفي هذه الحالة، يجب أن يدرج الكتاب ضمن تسلسل حرف (الميم) في الترتيب الهجائي، أما إذا عرف الباحث اسم المؤلف الذي لم يكتب على غلاف الكتاب، فيمكن أن يضيفه بين قوسين مركنين أو هلالين مثال:

- مجهول، لمؤلف أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري (أبو العلاء بن السمّاك العامري؟): كتاب الحلل الموسوية في ذكر الأخبار المراكشية. تحقيق. سهيل زكار وعبد القادر زمامنة. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1979.

- مجهول، لمؤلف من القرن الثالث الهجري: أخبار الدولة

العباسية وفيه أخبار العباس وولده. تحقيق. عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. مطبع دار صادر، 1971.

6 - علة كتب المؤلف واحد:

إذا استخدم الباحث أكثر من كتاب لمؤلف واحد ترتيب الكتب في قائمة المصادر والمراجع بحسب عنوانيهما، ويتبع الترتيب الهجائي، أو الأبجدي في تسلسلها، ويمكن ترتيبها أيضاً زمنياً، أي بحسب صدور أول طبعة من الكتاب، ولا يذكر اسم المؤلف إلا مرة واحدة في البداية مثال:

- حاتمة، محمد عبد: التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملوك الكاثوليكين (1474 - 1516م)، عمان: شركة المطبع التمودجية، 1980.

— التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني 1598-1527م. عمان: شركة المطبع التمودجية، 1982.

— محنة مسلمي الأندلس عشرة سقوط غرناطة وما بعدها. عمان: مطبع دار الشعب، 1977.

(تم الترتيب بحسب العروض الهجائية لعنوانات الكتب).

7 - الكتاب المترجم

يعامل معاملة الكتاب المؤلف، مع وضع اسم ولقب المترجم دون قلب مثال:

- ترتون، آرثر ستانلي: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة حسن جبشي. ط2. القاهرة: دار المعارف، 1967.

8 - الكتب الأجنبية :

أما الكتب الأجنبية، فترتبت أيضاً ألفبانيا (Alphabetical) بحسب اللقب، أو الاسم الأخير لمؤلفيها (The Surname)، ثم الاسم الأول: فاسم الكتاب فالطبعة، ثم مكان النشر ودار النشر أو المطبعة، والتاريخ، مثل:

- Allen George R. The Graduate Students Guide Thesis and Dissertations: A Practical Manual for writing and Research. San Francisco: Fossey Bass, 1973.
- Gibb, Sir Hamilton Alexander Rosskeen: Arabic Literature an Introduction, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 1963.
- Ibrahim, Jaber Khalil: Pre-Islamic Settlement in Jazira. The state Organization of Antiquities and Heritage. Mosul: Dar Al-Kuttub for printing and Publishing, 1986.
- Shaban, Muhammad Abdulhayy: Islamic History A New Interpretation. I, A. D. 600-750 (A.H. 132). Cambridge: Cambridge University press, 1976.

ج - أساليب تدوين البحث والمقالات :

لا يوجد خلاف جوهري بين تصنيف الكتب والمقالات، باستثناء بعض الأمور التي يجب مراعاتها، فعند كتابة المقال، يكتب أيضاً لقب المؤلف أولاً، ثم اسم المؤلف الأول: فعنوان المقال بين مزدوجين. فاسم المجلة أو الجريدة (تحته خط) في مكان صدورها، (وهناك من لا يذكر مكان الصدور)، فالعدد، والمجلد أو الجزء، فال تاريخ، ثم صفحات المقال. وفيما يأتي بعض الأمثلة على كيفية تدوين المقالات في قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- الجومرد، جزيل عبد الجبار: «الأسرة الأيوبية ودورها في تثبيت حكم صلاح الدين في مصر 1169/567». مجلة التربية والعلم. العدد 8. (1989) ص 111 - 149.

- سلطان، طارق فتحي: «الإسلام وبلاد الصين». مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص بمناسبة دخول القرن الخامس عشر الهجري (1981) ص 163 - 186.

- طه، صلاح الدين أمين: «معركة أجنادين وأثرها في فتوح الشام». مجلة آداب الرافدين. العدد 16 (1986)، ص 229 - 243.

- بن عبود، محمد: «معركة الزلاقة والواقع الأندلسي». مجلة البحث العلمي. العدد 33 (1982)، ص 49 - 67.

(نماذج لكيفية تدوين المقالات باللغة الإنجليزية)

- Hayes William C. : «Daily life in ancient Egypt». The National Geographic Magazine LXXX (October, 1941), pp. 419-515.
- Imamuddin, S.M.: «Sources Of Muslim Spain», Journal of the Pakstan Historical Society. I (1953), pp. 375-379.
- Lamont, J. : «The Lords of Caesarea in the Period of the crusades», Speculum Journal of Mediaeval Studies. XXII (1947), pp. 145-161.
- Louis Bernad: «Palestine in the First Half Century of Ottoman Rule, Studies in the Ottoman Archives - 1», Bulletin of the School of Oriental and African Studies. XVI, part 3 (1954), pp. 469-501.

د - أساليب تدوين المراجع الخاصة بالرسائل الجامعية والدراسات غير المنشورة:

يتقدم اللقب على الاسم أيضاً في الرسائل الجامعية، وتثبت كما يأتي: اللقب، الاسم الأول: عنوان الرسالة أو الأطروحة، وتحتها خط. (رسالة ماجستير أو دكتوراه غير منشورة). الجامعة. الكلية. السنة. أمثلة:

- السامرائي، خليل إبراهيم: علاقات المرابطين بالممالك النصرانية بالأندلس وبالدول الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب (1979) (نشرت في بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1985).

- نورس، علاء موسى كاظم: حكم المماليك في العراق 1750 - 1831. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد. كلية الآداب، (آدار) .(1973)
- قادر، نزار محمد: الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة العربية الإسلامية منذ تأسيسها حتى سقوط بغداد 1 - 622هـ/1258 م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل. كلية الآداب، (1984).
- محمد، مزاحم علاوي: الدولة المرinية في عصر أبي الحسن علي بن عثمان المريني 731 - 752هـ/1331 - 1352 م - دراسة حضارية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل. كلية الآداب، (1985).
- هـ - أساليب تدوين المراجع الخاصة بالوثائق الحكومية:

ينبئ عند تدوين الوثائق الحكومية ما يأتي: اسم الدولة. اسم المؤسسة التي أصدرت الوثيقة. رقم الدورة أو الجلسة (إذا كانت المؤسسة مجلساً للنواب أو غيره). عنوان الوثيقة (مرسوم أو قرار). مكان نشرها، رقمها، تاريخها، الصفحة أو الصفحات - إن وجدت.

(نماذج لكيفية تدوين المراجع الخاصة بالوثائق الحكومية العربية والأجنبية)

- الحكومة العراقية. وزارة المعارف العمومية. نظام الامتحانات العامة. بغداد. رقم 14 لسنة 1931، ص 1 - 4.
- الحكومة العراقية. مجلس النواب. محاضر مجلس النواب. جلسه 31. تقرير عن النظام التعليمي في البلاد. بغداد. 25 كانون الأول 1931 ، ص 388 - 390

the Fiscal year Ended June 30, 1932. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1932,

و - أساليب تدوين المراجع الخاصة بالموسوعات أو دوائر المعارف:

إذا اعتمد الباحث على مقالات متعددة من إحدى الموسوعات، يمكن أن يدرج اسم تلك الموسوعة ضمن قائمة المراجع، بحسب موقعها من الحروف الهجائية، مثل دائرة المعارف الإسلامية، في حرف الدال. أما إذا اعتمد على مقالة أو اثنتين فقط، فإنه يذكرها تحت اسم المؤلف، ضمن حقل المقالات، وكما أوضحتنا في الأمثلة الخاصة بذلك العقل.

ز - أما الأحاديث الإذاعية، والمحاضرات، والمراسلات، والمقالات الشخصية، وغيرها:

فيمكن أن تدرج في جريدة المصادر والمراجع، لكنها - من الناحية العلمية - تنشر في الهوامش، بصورة منتظمة، بحسب الطريقة التي أشرنا إليها هناك.

وهناك بعض الملاحظات العامة التي يجب على الباحث أن يلاحظها عند توثيق المصادر والمراجع، ندرج أهمها فيما يأتي⁽⁸⁾:

1 - لا تدخل (ألف لام) التعريف في الترتيب الهجائي، إذا وقعت في أول الاسم، مثل (الطبراني)، يرتب في حرف الطاء، و(اليعقوبي)، يرتب في حرف الياء، أما إذا كانت (الألف لام) من أصل الاسم، فإنها تتحسب في الترتيب الهجائي، مثل إلياس، وأليبر، وألكسندر.

2 - كذلك لا تدخل الألقاب في الترتيب الهجائي، مثل: الدكتور،

(8) انظر: القياض، المرجع السابق، ص 106، فما بعدها، يعقوب، المرجع السابق، ص 86 - 88، وقارن: الطاهر، المرجع السابق، ص 138 - 139.

الأستاذ، المهندس، ولا تدخل أيضاً في الترتيب الهجائي كلمة ابن، أو أبو، أو ابن أبي، مثل (ابن خلدون)، يرتب في حرف الخاء، و(ابن أبي دينار)، يرتب في حرف الدال، و (أبو المحاسن)، يرتب في حرف الميم، وهكذا.

3 - وتعامل الأسماء المركبة، من مضاف ومضاف إليه، أو من فعل وفاعل، على أنها كلمة واحدة في الترتيب الهجائي، مثل (تقي الدين) و(جاد الحق) و(بنت الشاطئ).

4 - يستحسن إدراج المعلومات المتعلقة بالمؤلف في سطر منفرد، ثم يكتب عنوان الكتاب، وما يتعلّق به في سطر آخر، يكون في أسفل السطر الأول، ويبدأ بعد ترك فراغ مناسب، لاحظ المثالين الآتيين:

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (456هـ/1063م): رسائل ابن حزم الأندلسي. تحقيق. إحسان عباس. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980.

- المشهداني، محمد جاسم حمادي: موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، 1986.

5 - إذا كان الكتاب يتّألف من أجزاء صدرت في أوقات مختلفة، فنضع تاريخ صدور الجزء الأول، ثم شرطة صغيرة، فتأريخ صدور الجزء الأخير (لاحظ المثال قبل الأخير الخاص برسائل ابن حزم).

6 - يجب ذكر الطبعة في حالة تعدد طبعات الكتاب، لأن الصفحات قد تتغيّر بتغيير الطبعات، وينصح باعتماد أفضل الطبعات المتيسرة وأحدثها، وإذا اضطرب الباحث إلى استخدام طبعتين مختلفتين، يجب الإشارة إليهما في كل اقتباس، لمنع الالتباس ولكن يستحسن الابتعاد عن

استخدام طبعتين ما أمكن.

يستحسن وضع خط تحت اسم الكتاب أو المخطوط أو الرسالة الجامعية أو تحت اسم المجلة، إذا كان البحث المستخدم مقالاً، وذلك لتمييز عنوان الكتاب أو المجلة التي نشرت المقال، عن بقية المعلومات ويوضع خط أيضاً تحت اسم دائرة المعارف وفي المصادر الأجنبية، يكتب عنوان الكتاب عند الطباعة عادة بالحروف المائلة (Italic letters)، لهذا الغرض، ويمكن الاستعاضة عن ذلك في اللغة العربية باستعمال الحروف السوداء، أو الأكبر حجماً في الطباعة.

8 - إذا تعددت دور النشر أو أمكنتها، من الأفضل أن تدون جميعاً، أو يقتصر على أهمها أو ما جعل في البداية.

9 - يستحسن ذكر اسم دار النشر والمطبعة، وإذا لم يذكر في الكتاب اسم دار النشر، نذكر اسم المطبعة، وإذا لم يذكر الإثنان نكتب: لا ناشر، أو لا مطبعة (المختصر لا، نا أو لا، مط). وهناك من يكتفي بذكر دار النشر فقط. وفي حالة عدم وجود ما يدل على تاريخ النشر يكتب (بدون تاريخ، د.ت)، أو (لا تاريخ، لا.ت) كذلك عند عدم وجود ما يدل على مكان النشر يكتب (بدون مكان) أو (لا مكان). وفي حالة عدم ذكر دار النشر، أو اسم المطبعة، أو مكان النشر، أو تاريخه، وعرفه الباحث، يجب أن يكتبه بين قوسين مرkitin [.] .

10 - يمكن جعل اسم دار النشر قبل مكان النشر، كما يمكن جعل رقم الطبعة قبلهما، على أن يتلزم الباحث في ذلك، بالنسبة إلى كل المصادر والمراجع التي ترد في الهوامش والقائمة.

11 - هناك من يفضل ذكر عدد صفحات المصدر أو المرجع عند ذكره في جريدة المصادر والمراجع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المقال، زيادة في التأكيد على رجوع الباحث إلى هذه الموارد بالذات.

الفصل الرابع

تحقيق النصوص التاريخية ونشرها

تمهيد

يرتبط تحقيق النصوص التاريخية ونشرها ارتباطاً وثيقاً بالمنهج العلمي الحديث في التاريخ، لما يتضمنه من قواعد دقيقة تضمن الأمانة في إخراج النص، الذي يجب أن يأتي كاملاً كما وضع في أصله. وكما يرى أحد الباحثين المحدثين، أن «تحقيق النص القديم يقوم مقام التأليف التاريخي نفسه، بل هم أهم منه لأن النص هو الأساس الذي يبني عليه التاريخ»⁽¹⁾. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تولى في الوقت الحاضر للتراث، الذي هو جزء لا يتجزأ من تاريخ الأمة، فقد اتجهت الأنظار إلى زيادة الاهتمام بتحقيق هذا التراث ونشره. والواقع أن الاهتمام بالتراث ونشره قد ابتدأ في القرن الماضي، حين تنبه المستشرقون إلى أهمية

(1) عبد المنعم ماجد، مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي، (ط2، القاهرة: مكتب الأنجلو المصرية، 1964)، ص.53.

المخطوطات العربية القيمة التي تزخر بها المكتبات العالمية، فنشر قسم منهم هذا التراث متبعين منهجه علمياً دقيقاً في ذلك، وهذا بعض العرب حذوهم، فنرجح أناس في هذا المجال، ولا سيما أولئك الذين أتبعوا المنهج العلمي وأخفق الآخرون الذين لم يتبعدوا الطريقة العلمية ولم يطّلعوا على قواعدها، فجاء عملهم ناقصاً، لما فيه أخطاء تسيء إلى النص وتشوه التراث.

وليس الغرض من كتابة هذا الفصل تقديم تفصيلات دقيقة ومنظمة عن هذا الموضوع العظيم، لأن ذلك متوفّر في موارده الأساسية التي تصدّى لمعالجتها أناس متخصصون في هذا المجال⁽²⁾، لكن الهدف من هذه الملاحظات هنا، هو تعريف الباحثين المبتدئين، ولا سيما طلبة التاريخ في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى، ومن يرغب في تحقيق بعض النصوص التاريخية التراثية من أجل الحصول على درجة علمية بعد الدراسة الجامعية الأولى، لأن العمل في التحقيق يتطلب خبرة خاصة، فضلاً عن خبرة التأليف والبحث، التي هي ضرورية أيضاً، بالنظر إلى وجوب كتابة مقدمة في بداية التحقيق تتضمّن التعريف بالمخطوط والمؤلف وأساليب النقد التي أتبعها الباحث في التوصل إلى معرفة

(2) انظر: على سبيل المثال: ج. برجرتراسر، *أصول نقد النصوص ونشر الكتب* (محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجرتراسر بكلية الآداب في جامعة القاهرة سنة 1931 - 1932)، [إعداد وتقديم محمد حمدي البكري] (القاهرة: وزارة الثقافة - مركز تحقيق التراث، 1969)، عبد السلام محمد هارون، *تحقيق النصوص ونشرها*، (ط2، القاهرة: مؤسسة الحلباني وشركاه للنشر والتوزيع، 1965)، صلاح الدين المنجد، *قواعد تحقيق المخطوطات*، (ط4)، بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970، نوري حمودي القبيسي، وسامي مكي العاني، *منهج تحقيق النصوص ونشرها* (بغداد: مطبعة المعارف، 1975) وبشار عواد معروف، *ضبط النص والتلخيص عليه*، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1982) رمضان عبد النواب، *مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين* (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1985).

المؤلف، ونسبة الكتاب إليه وصحة المعلومات الواردة في النص.

تمر عملية تحقيق المخطوطات ونشرها نشراً علمياً دقيقاً بمراحل متعددة يمكن إيجازها بما يأتى:

أولاً: عملية النسخ:

عندما نريد تحقيق مخطوط قديم علينا أن نبحث عن جميع النسخ التي يحتمل أن تكون متوافرة عنه في مكتبات العالم المختلفة. ولعل أهم الفهارس والكتب التي يمكن أن تفيدنا في هذا المجال، هي:

1 - كتاب كارل بروكلمان (C.Brockelman)، «*تاریخ الأدب العربي*»، وذيله (*Geschichte der arabischen literatur*)، فهذا الكتاب فريد من نوعه من حيث احتواه على ثبت مطول للنصوص المخطوطة الموجودة في العالم، موزعة بحسب الحقب الإسلامية الطويلة ودولها المعروفة، ولا يكتفي بروكلمان بذكر نبذة عن المخطوطات وشكلها وعدد صفحاتها، ومؤلفيها وأماكنها، بل يذكر ما حقق منها أيضاً، والكتب التي قامت على أساس الاستفادة منها. كذلك أشار فؤاد سزكين في كتابه «*تاریخ التراث العربي*» (*Geschichte des arabischen Schrifttums*) إلى الكثير من المخطوطات العربية وأماكن تواجدها في مكتبات العالم المختلفة.

2 - وبطبيعة الحال، لم يُتع لبروكلمان، وسزكين، وغيرهما من الباحثين، الاطلاع على كل فهارس المخطوطات العربية، أو المكتبات التي تتوارد فيها، لذا يجب على الباحث الاستعانة بكل هذه الفهارس، ولا سيما تلك التي ظهرت بعد صدور كتاب «*تاریخ الأدب العربي*»، وذيله، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، فهارس دار الكتب في القاهرة، ودار الكتاب في دمشق، ودار صدام للمخطوطات في بغداد، والمكتبة الوطنية في مدريد والمكتبة الوطنية في باريس والمتحف البريطاني

في لندن ومكتبة الإسکوريال في أسبانيا ومكتبة قصر الفاتيكان في روما، ومكتبنا القصر الملكي والخزانة العامة في الرباط وغيرها.

3 - البحث في المجلات التاريخية الدورية، التي قد تنقل فجأة نبأ العثور على بعض المخطوطات غير المعروفة في فهارس المكتبات العامة، أو في كتاب بروكلمان، المشار إليه أعلاه.

4 - الاطلاع على بعض الكتب التي تنشر معلومات خاصة بالمخطوطات وأماكن وجودها، مثل كتاب الفيكونت فليب دي طرازي المسمي «خزائن الكتب العربية في الخافقين»، وكتاب «أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم» لكوركيس عواد.

ومع هذا فلا يمكن أن يُعثر بشكل قاطع على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريري، لكثرة فهارس المكتبات العامة في العالم، التي تناهز ألفاً وخمسين مكتبة تضم ما يزيد على مئتين واثنين وستين مليون مجلد⁽³⁾، يضاف إلى ذلك المكتبات الخاصة، التي يحرص أصحابها على اقتناء المخطوطات وعدم الإعلان عنها أو التفريط بها.

وبعد معرفة أماكن النسخ للمخطوط المراد تحقيقه، تدرس هذه النسخ دراسة أولية بواسطة الفهارس، وما تقدمه عنها من معلومات، ويتم اختيار النسخ التي يحتاج إليها الباحث، فيطلب تصويرها، لتكون جاهزة بين يديه للدراسة والبحث، ولا يوجد في الوقت الحاضر كبير عناء أو مشقة في الحصول على أي مخطوط، بحيث يمكن الكتابة إلى أي مكتبة عامة، لتصوير النص وإرساله لقاء مبلغ زهيد، أما المكتبات التي لا يوجد لها فهارس، فتصور نسخها، ثم تدرس، ولا يجوز الاعتماد في تحقيق

(3) هارون، المرجع السابق، ص 36 - 37.

مخخطوط معين على نسخة واحدة فقط، إلا في حالة الضرورة الفصوى، كشدة الحاجة إليها وعدم توافر نسخ أخرى في المكتبات المعروفة.

ثانياً: ترتيب النسخ:

بعد عملية جمع النسخ، على الباحث أن يختار أفضلها وأعلاها منزلة، وهي التي تسمى عادة بالنسخة الأم، ويرى عبد السلام هارون⁽⁴⁾ أن «أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب وأسم مؤلفه وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها، أو أجزاءها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها»، وهناك قواعد هامة أشار إليها برجستراسر (G. Bergstrasser)⁽⁵⁾، يمكن أن يستهدي بها المحقق في اختيار النسخة الأم وهي:

1 - أن النسخة الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

2 - والواضحة أحسن من غير الواضحة.

3 - والقديمة أفضل من الحديثة.

4 - والنسخ التي قوبلت على غيرها أحسن من التي لم تقابل.

وإذا ما اهتمى الباحث إلى النسخة الأم، ينبغي له أن يبحث إذا ما كان المؤلف قد ألف كتابه مرة واحدة، أو أعاد إملاءه ليتأكد من أن النسخة التي بين يديه هي آخر صورة كتب بها المؤلف كتابه، لأن من المأثور أن الكثير من العلماء يضع مؤلفه أولاً في شكل، ثم يزيد عليه أو

(4) المرجع نفسه، ص 37.

(5) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ص 14، وانظر: الغباش، المراجع السابق، ص 114، القبسي والعاني، المراجع السابق، ص 76.75، عبد التواب، المراجع السابق، ص .7266

ينقص منه، مثال ذلك كتاب «تاریخ مدینة دمشق» لعلی بن الحسن بن عساکر (ت 751هـ/1175م) الذي له نسختان، إحداهما جديدة في ثمانين مجلدة، والأخرى قديمة في سبع وخمسين، وكلتاها بخط المؤلف. ولكتاب وفيات الأعيان وأئمۃ الزمان لابن خلکان (ت 681هـ/1282م)، نسختان أيضاً بخط المؤلف⁽⁶⁾.

كذلك يجب على الباحث أن يتأكد من خلو هذه النسخة من الخرم والاختصار، والمحو والتآكل، بحيث لا يجوز نشر مثل هذه النصوص مع علم المحقق بوجود نسخ أخرى أفضل منها، يمكن الحصول عليها.

وفي حالة صعوبة الحصول على النسخة الأم، يمكن للباحث أن يعتمد النسخ الآتية مرتبة بحسب أهميتها:

1 - نسخة قرأها المؤلف، أو قرئت عليه، وأثبتت بخطه أنها قرئت عليه.

2 - نسخة نقلت عن نسخة المؤلف أو عورضت بها وقوبلت عليها.

3 - نسخة كتبت في عصر المؤلف وعليها سمات علماء.

4 - نسخة كتبت في عصر المؤلف ليس عليها سمات.

5 - نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر والتي كتبها عالم، أو قرئت على عالم⁽⁷⁾.

وإذا ما تعددت لدى المحقق النسخ فيمكن جبتنـد تصنيفها في فئات بحسب تشابهها، ثم الرمز إلى كل فئة بحرف من حروف الهجاء (الفـة أ،

(6) المتقدمة المرجع السابق، ص 13.

(7) المرجع نفسه، ص 13، وقارن: فرانز، روزنثال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أليس فريحة (ط 2، بيروت: دار الثقافة، 1980)، ص 63.

الفترة بـ، الفترة جـ وهكذا) متخدناً أقدم نسخة في الفترة، أو أفضلها لتمثل الفترة بكاملها، ولكن قد تصادف الباحث المحقق حالات يجد فيها أن نسخة متأخرة صحيحة ومضبوطة أكثر من نسخة أقدم منها، فيها تصحيف أو تحرير، ففي هذه الحالة لا يكون في قدم التاريخ مسوغاً لتقديم النسخة، وفي أي حال يجب، كما يرى عبد السلام محمد هارون⁽⁸⁾، مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المتعددة المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط، أو قد تكون النسخة مسمومة قد أثبتت عليها سمعاء علماء معروفين، أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين».

ثالثاً: تحقيق النص:

التحقيق هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذلك عناية خاصة بالمخظوطات، حتى يمكن التثبت من استيفانها لشروط معينة، والغاية منه تقديم المخطوط صحيحأً، كما وضعه مؤلفه، دون إنقال حواشيه بالشرح والزيادات الكثيرة التي قد تشغل القارئ عن النص الأصلي⁽⁹⁾، فالكتاب المحقق إذن، هو الذي صبح عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان نصه أو منه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه. لذلك على الباحث المحقق أن يسلك جميع السبل التي توصله إلى هذا الغرض ولا يتبادر إلى ذهنه أن بحثه عن النسخة الأم، واجتهاده في الحصول عليها أو النسخة التي هي فرع منها، أو بحثه عن النسخة الأقدم تاريخاً، والأكثر ضبطاً والأوضح نصاً، قد حقق له الغاية الأساسية من النشر الصحيح،

(8) قواعد تحقيق المخطوطات، ص 35 - 36، وانظر أيضاً: المتجد، المرجع السابق، ص 13.

(9) المرجع نفسه، ص 15، انظر معرف: المرجع السابق، ص 6 - 23.

والتوصل إلى ضبط نص المخطوط وعرضه بالشكل الذي أراده المؤلف، بل عليه الاستمرار في الخطوة التالية وبذل الجهد التي يجب أن تتناول المسائل الآتية:

1 - تحقيق عنوان الكتاب.

2 - تحقيق اسم المؤلف.

3 - تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

4 - تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلفه.

وهناك وسائل علمية متعددة للتأكد من هذه المسائل، تناولها عبد السلام محمد هارون⁽¹⁰⁾، وتطرقنا إلى بعضها في أثناء كلامنا عن نقد الأصول. ولكن لا بد من الإشارة إلى بعض المقدمات الرئيسية التي تساعد المحقق في إقامة النص وتحقيق المتن ومنها⁽¹¹⁾:

1 - التعمس بقراءة النسخة المراد تحقيقها، لأن بعض الكتابات يحتاج إلى وقت طويل وخبرة خاصة في القراءة، ولاسيما تلك المخطوطات التي تخلو من النقط والإعجام، وكذلك تلك التي كتبت بخط مغربي أو أندلسي، بحيث إن لهذا الخط صوره الخاصة ونقطه ورسمه الخاص، كذلك فإن لكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة تكسب بالمران وبالرجوع إلى الكتب التي نهتم برسم الحروف.

2 - ومن الأمور الأخرى التي يتوجب على المحقق القيام بها،

(10) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص 39، وقارن معروف: المراجع السابق، ص 25 - 27، عبد الرحمن عبدالله الشيف، المدخل إلى علم التاريخ (الرياض، دار المريخ للنشر، 1984)، ص 85 - 86.

(11) انظر: تفصيلات هذه المقدمات، هارون، المراجع السابق، ص 48، فما بعدها.

النرس بأسلوب مؤلف المخطوطة، وذلك بأن يقرأها مرة تلو المرة حتى يتعود ذلك الأسلوب الخاص بالمؤلف، ويتعرف إلى خصائصه ولوازمه. كذلك لا بد للمحقق من أجل التعرف إلى الأسلوب، من أن يرجع إلى أكبر عدد ممكن من كتب المؤلف، ليزداد خبرة بأسلوبه، ويستطيع أن يجد الترابط بين عباراته في هذه الكتب.

3 - ومن الأمور المهمة الأخرى التي على المحقق إجادتها، الإلمام بالموضوع الذي يعالج المخطوط، حتى يتمكن أن يفهم النص فيما سليمًا يجنبه الوقوع في الخطأ. وهذا يتطلب الرجوع إلى بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو القرية منه.

4 - الاستعانة بالمصادر العلمية التي تشمل مصنفات عديدة منها، كتب المؤلف المخطوطة والمطبوعة، الكتب التي لها علاقة مباشرة بالمخطوط كالشرح والمعتسرات والتهذيبات، والكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على المخطوط والتي غالباً ما تكون قد احتفظت بالنص الأصلي للكتاب الأول. ويلي هذه الكتب تلك التي استقى منها المؤلف مادته، والكتب المعاصرة له التي تعالج الموضوع نفسه، أو موضوعاً قريباً منه.

5 - ولابد للمحقق أيضاً من الاستعانة بالمصادر اللغوية فهي المقاييس الأولي الذي يتأكد بواسطته من صحة النص. وتقسم هذه المصادر إلى أصناف متعددة منها معاجم الألفاظ، مثل «لسان العرب» لابن منظور «واقام العروس» للزبيدي، ومنها معاجم المفردات الطبية، كالـ«مفردات» لابن البيطار، ومنها معاجم المصطلحات العلمية كـ«مفتيح العلوم» للخوارزمي، وهناك معاجم أخرى خاصة بالمعنى والأسلوب، والمغرب من الكلام واللغات والمصادر النحوية.

6 - وأخيراً لابد للمحقق من الاستعانة بالمصادر العلمية القرية من

الموضوع الذي يخص الكتاب الذي يقوم بتحقيقه، بحيث إن كل كتاب يحتاج إلى مصادر مختلفة، فكتاب التاريخ على سبيل المثال، يحتاج إلى كتب الأدب والعلوم الدينية والشعر والنقد والبلاغة وغيرها، وهذا الأمر يعود إلى تداخل نتاج الثقافة العربية الإسلامية، وعلى المحقق أن يكون واسع الاطلاع، ماهراً في اختيار المصادر التي يتطلبها تحقيق المخطوط الذي يعمل فيه.

وتختلف أساليب تحقيق المخطوطات باختلاف أنواعها، فإذا كانت النسخة المراد تحقيقها ونشرها هي النسخة الأم، أي النسخة التي بخط المؤلف، فثبتت كما هي بأغلاطها، ولا يجوز للمحقق أن يصحح في المتن، بل يدون تصحيحاته في الهامش، وذلك لأن النص الذي يكتبه المؤلف بخطه يدل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية. وفي الحالات التي ينقل فيها المؤلف نصوصاً من موارد يذكرها، يقوم المحقق بمعارضة هذه النصوص على أصولها، ويشير في الحاشية أو الهامش بإيجاز إلى ما فيها من زيادة أو نقص. أما في الحالات التي لا يذكر فيها المؤلف موارده، فيجدر بالمحقق إذا عرفها أن يرجع كل نص إلى مصدره بقدر الإمكان عن طريق البحث في روایات المؤرخين الذين سبقوا المؤلف، وثبت ذلك في الهامش للتأكد من صحة النص.

أما إذا لم يعثر المحقق على النسخة الأم، واعتمد في تحقيقه على نسخ مختلفة، فيجتهد في هذه الحالة، ويخترن من بين النسخ التي بين يديه، نسخة يراها الأفضل، فيعتمدتها ويتخذها بمثابة النسخة الأم، أو النسخة الأصلية، فيثبت نصها في متن النشر، ويقابل نصوصها مع النسخ الأخرى، ويرمز في هذه الحالة إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف يؤخذ من اسم صاحبها، أو المكتبة التي وجدت فيها، أو اسم البلد الذي فيه المكتبة، ويشير في الهامش إلى اختلاف النسخ أو اختلاف

الروايات في كل لفظة، إذا كان ذلك الاختلاف يؤثر في المعنى، وعند اختلاف الروايات يثبت المحقق في المتن ما يرجح أنه صحيح بعد الدراسة والتمحیص في كل رواية، ويضع في الهاشم الأخطاء والتحريفات والتصحیفات. وفي حالة وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة، تضاف إليها ويشير إلى ذلك في الهاشم، هذا في حالة تأكيد المحقق من أن الزيادة هي من أصل الكتاب وليس من عمل الناسخ. أما إذا ثبت العكس، أي إنها من إضافة الناسخ فيمكن الإشارة إليها في هذه الحالة في الهاشم فقط.

ويسمح للمحقق أن يضيف كلمة أو حروفاً سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين قوسين مرکنين []، وإذا ما وجد خرم في المخطوط تسبب في ضياع نص ما وكان هذا النص متواافقاً في كتاب آخر، مطبوع أو مخطوط، يمكن للمحقق أن يتعمم الخرم ويشير إلى ذلك في الهاشم على أن يوضع المضاف بين قوسين مرکنين أيضاً، أما إذا لم يجد المحقق ما خرم أو ترك بياضاً في مصدر آخر، فيكتفي بالإشارة في الهاشم إلى مقدار الخرم أو البياض. أما الزيادات التي قد يجدها المحقق مضافة في جوانب المخطوط أو حواشيه، كالشرح والتفسيرات التي يضيفها العلماء الذين يطلعون على النص، فلا تضاف إلى المتن بل يشار إليها أيضاً في الهاشم.

ويقوم المحقق بإثبات عنوانات الأبواب والفصول التي أثبتها المؤلف كما هي بحروف أكبر من حروف النص، أما إذا لم يكن المؤلف قد قسم كتابه، فيقوم المحقق بتقسيمها إلى فصول لإيضاح النص، إذا رأى أن ذلك يخدم الكتاب. وعليه في هذه الحالة أن يضع كل عنوان بين قوسين. ويجب ترقيم التراجم، والأحاديث والأمثال والقصائد إذا كان المخطوط خاصاً بها مع وضع علامات الترقيم في أماكنها، وضبط النص كله أو

بعضه إذا كان مشكولاً بالأصل. ولكن ينبغي أن تشكل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآيات الشعرية، والألفاظ التي يلتبس معناها إذا ما تركت دون ضبط كالمبني للمجهول في الماضي مثلاً. كذلك ضبط الأعلام الأعجمية - المعرفة، أو المركبة أو الصعبة، ويُستعان في ضبطها بكتب الرجال والترجم (12).

رابعاً: مكملات التحقيق:

١ - وضع الحواشي أو الهوامش:

ينجلى العمل العلمي والنقدى في التحقيق بشكل واضح في وضع الحواشي الذي يعد فناً خاصاً ويتطلب مهارة وعلماً. وهناك عدة طرق في إثبات الحواشي نوجزها فيما يأتي: (13)

- ١ - اقتصار الحواشي على ثبيت الاختلافات في النسخ وأفراد ملاحق في آخر الكتاب للتعليقات.
- ٢ - ثبيت الاختلافات في النسخ أولاً، ثم التعليقات بعد فصل الاثنين بخط .
- ٣ - الخلط بين الاثنين في مجموعة واحدة من الحواشي.
- ٤ - الاقتصر على ذكر النص فقط وثبت اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب.

ولما كان الهدف الأساسي من التحقيق إبراز النص صحيحاً كما وضعه المؤلف، فإن الطريقة الأولى هي الأفضل، لأن اختلاف النسخ بين

(12) انظر: المتعدد، المرجع السابق، ص 21، معروف، المرجع السابق، ص 17 - 18، عبد التواب، المرجع السابق، ص 160 - 162.

(13) المتعدد، المرجع السابق، ص 24 - 25.

الصحيح الذي ينبغي أن يكون في النص لذلك يجب أن تقتصر الهرامش أو الحواشي على اختلاف النسخ، ثم على ذكر مصادر النص المذكورة أو التي يتوصل إليها المحقق، لأن ذكرها هو توكيده لصحة النص. ويُشار في ذكر مصادر النص إلى مصادر نقول الكتاب، وأرقام الآيات القرآنية و سورتها، ومصادر الأحاديث النبوية، ومصادر الأشعار والشواهد في الدواوين وكتب الأدب. وعلى المحقق أن يحاول معرفة قائل الشعر إذا لم يكن منسوباً في النص.

أما أسماء الأعلام والأماكن والألفاظ فثبتت في الحواشي إذا كان ما يراد إثباته يتعلق بتصحيح علم أو مكان لفظ. أما إذا كان ذلك ترجمة، أو شرحاً للفظ أو توضيحاً لمكان، فالأفضل وضع ذلك في ملحق في آخر الكتاب، كما أسلفنا، فيوضع ملحق للأعلام وترجماتهم والأماكن ومواضعها، والألفاظ ومعانيها، حرصاً على تجنب إثقال النص بهرامش وشروح طويلة.

ب - وضع الفهارس المختلفة :

لقد تحدثنا عن أهمية الفهارات في أثناء الكلام عن أقسام البحث، وأشارنا إلى ضرورتها للبحوث العلمية، أما بالنسبة إلى التحقيق فهي أكثر ضرورة وتعد من مكملاً هذه العملية، ولا يمكن أن تتحقق من دونهافائدة التي يرجوها الباحثون من نشر كتب التراث ومصادره⁽¹⁴⁾، وقد أشرنا إلى اختلاف الفهارات باختلاف موضوع الكتاب، لكن الفهارس التقليدية هي التي تثبت للأعلام والقبائل والأرهاط والأماكن والبلدان والكتب الواردة في النص. ثم يضاف بعد ذلك لكل كتاب محقق ما يستوجهه موضوعه. ففي كتاب تاريخ، يُصنع فهرس لأهم الحوادث التي

(14) القبيسي والعلاني، المرجع السابق، ص139، عبد التواب، المرجع السابق، ص213 - 219.

ذكرت فيه، وفي كتاب تراجم، يُصنع فهرس للمترجم لهم، عدا الأعلام، وفي كتاب خطط، يجعل فهرس للأماكن الأثرية والطوبوغرافية، وفي كتاب حديث، يجعل فهرس للأحاديث مرتبة بحسب أوائلها على حروف المعجم، وفي ديوان شعر أو كتاب أدب يجعل فهرس للقوافي وهكذا⁽¹⁵⁾. ومن الفهارس المبتكرة، ما اصطلاح بعض المحققين على تسميتها بفهرس المصطلحات والألفاظ العلمية والحضارية ويمكن لكل محقق أن يتبع فهارس ما يوحيه إليه الكتاب الذي يحققه من موضوعات، بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه.

الفهارس نوعان:

- 1 - فهارس بسيطة، وهي أن يذكر اسم العلم مثلاً ويشير إلى الصفحات التي ورد فيها من الكتاب.
- 2 - فهارس مفضلة، وهي أن يذكر اسم العلم، ويدرك بحرف أصغر المناسبة التي ورد فيها في كل صفحة من الكتاب، ويدخل ضمن هذا النوع فهارس الموضوعات التي بدأ بعض المحققين بصنعها، وهي تحتاج إلى جهد مُضن، لكنها ذات نفع كبير للباحثين⁽¹⁶⁾.

وهناك أكثر من طريقة لصنع الفهارس أشهرها طريقتان هما⁽¹⁷⁾:

- 1 - استعمال الجذادات أو البطاقات، حيث يكتب في كل منها مادة مفهرسة واحدة مع جميع أرقام الصفحات التي ترد فيها، ثم تبوء هذه المواد بحسب الحروف الهجائية في أوائل المادة وثوانيها وثوالثها وهكذا، ويستحسن تهيئه صندوق خاص لفرز هذه الجذادات، مقسم إلى أقسام

(15) المتجد، المرجع السابق، ص 26 - 27.

(16) المرجع نفسه، ص 27.

(17) هارون، المرجع السابق، ص 88.

صغريرة يحمل كل قسم منها اسم حرف من حروف الهجاء.

2 - استعمال الدفتر المفهرس، بحيث يقسم إلى عدد من حروف الهجاء وبخصوص سطر واحد أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقعه المفهرس.

وهذه الطريقة أضبطة من الأولى، لاحتمال فقد بعض الجذادات، لكنها لا تستغني أيضاً عن الطريقة الأولى، ولا سيما في عمل الفهارس الكبيرة لضرورة الجذادات للترتيب، بحيث يضع المفهرس على كل جذادة رقماً مطابقاً للرقم الذي وضعه في الدفتر إزاء كلمتها ليجعله دليلاً في كتابة الفهرس بعد ترتيبه⁽¹⁸⁾.

ج - وضع المقدمة:

تكتب المقدمة عادة بعد انتهاء المحقق من تحقيقه للمخطوط وتقديمه للطبع، وذلك لأنه قد يضطر إلى أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتيسر إلا إذا كان النص قد طبع فعلاً. ويتفق معظم المشتغلين بتحقيق النصوص على ضرورة احتواء المقدمة على الأمور الأساسية الآتية⁽¹⁹⁾.

1 - التعريف بمؤلف المخطوط، والإشارة إلى المصادر التي ترجمت له، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ. أما إذا كان الكتاب غلباً من اسم المؤلف، فعلى الباحث المحقق أن يعرفه من موضوعه وأسلوبه والأعلام المذكورة فيه.

(18) لمزيد من التفصيلات عن عمل الفهارس واستخراجها، انظر: المرجع نفسه، ص 9288، القيسى والعلاني، المرجع السابق، ص 141 - 142.

(19) هارون، المرجع السابق، ص 78، المنجد، المرجع السابق، ص 28، ماجد، المرجع السابق، ص 63 - 65، القيسى والعلاني، المرجع السابق، ص 127 - 129، عبد التواب، المرجع السابق، ص 175 فما بعدها.

2 - موضوع الكتاب وعلاقته بغيره من الكتب والأمور الجديدة التي يقدمها، وقيمتها العلمية بالنسبة إلى الباحثين، ومدى صحتها والاطمئنان إليها. ويتم ذلك باستخدام كل ما يعرفه الباحث المحقق عن النص، بعد فحصه وتحقيقه بدقة، ومقابلته بنصوص أخرى.

3 - وصف المخطوطات الأخرى التي تم الاعتماد عليها في التحقيق، وبيان نوعها، في ما إذا كانت النسخة الأم أو غيرها، ولم كان الاعتماد عليها. وهناك ملاحظات عديدة ينتحم اتباعها عند وصف المخطوط، نذكر منها ما يأتي :

1 - الإشارة إلى ما أثبتت على الورقة الأولى من اسم الكتاب وأسم مؤلفه والتحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، مع ذكر اسم الناشر ومن ترجم له إذا كان معروفاً، وتاريخ النسخ، وإذا لم يكن تاريخ النسخ مسجلاً على الكتاب يمكن تقديره بواسطة الخط والورق.

2 - وصف نوع الخط الذي كتبت به النسخة، وهل كتبت بخط واحد أو أكثر، والإشارة إلى نوع ورق المخطوط وعدد ورقاته وقياسها، وعدد السطور في كل ورقة وطول كل سطر وما فيها من هوا مش وأبعادها، كذلك يشار إلى نوع الرسم الذي اتبعه الناشر وطريقته في كتابة ألفاظ المخطوط والجبر المستخدم وألوانه. وهناك مخطوطات يكتب نصها بالأسود والعنوانات بالأحمر أو بغيره من الألوان فيشار إلى ذلك كله.

3 - ويجب أن يتناول الوصف أياًً ما تحمله النسخة من إجازات وتمليكات، أي إجازات الإقراء والسماع، وذكر أسماء العلماء وغيرهم الذين تملكوا المخطوط. ويتناول كذلك كل ما يلقي الضوء على قيمته التاريخية ويحسن أن يثبت نماذج مصورة من هذه الإجازات والتمليكات في آخر الكتاب.

4 - يثبت صورة الورقة الأولى وبعض أوراق المخطوط الأخرى، ولا سيما الورقة الأخيرة، لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات. ويشار في أسفل الصورة إلى مكانها من النص المطبوع، وإذا وجد خط المصنف أو المؤلف، فمن المستحسن وضع صورة عنه أيضاً.

5 - إذا استخدم المحقق أكثر من نسخة تثبت أوصافها جمياً، ويجب وصف النسخ قائمة بالرموز، أي رموز النسخ، ورموز الأقواس.

د - جريدة المصادر والمراجع المستخدمة في التحقيق:

يرجع المحقق بطبيعة الحال إلى كثير من المصادر والمراجع التي يشير إليها في المقدمة، أو في الهرامش واللاحق، وقد سبقت الإشارة في أثناء الحديث عن تحقيق النص إلى ذكر نماذج من هذه المصادر التي يحتاجها من يضطلع بمهمة التحقيق. ولهذا فمن الواجب وضع جريدة لها في آخر الكتاب، ويتبع في طريقة ترتيبها الطريقة نفسها التي تستخدم في ترتيب جريدة المصادر والمراجع في البحوث العلمية، التي وضحت في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

هـ - علامات الوقف أو الترقيم:

يحتاج محقق النص القديم وكذلك الباحث إلى استخدام علامات معينة أو رموز اصطلاحية بين الجمل أو الكلمات لتسهل عملية الإفهام من قبله، والفهم والقراءة من قبل القارئ، وتعين هذه العلامات موقع الفصل والوصل والأماكن التي يجب التوقف فيها، أو متى يغير القارئ من نبراته الصوتية، في حالة القراءة بصوت مرتفع. وبعض هذه العلامات مقتبس من نظام الطباعة الأوروبي، لكن لها أصلاً في الكتابة العربية، فالنقطة قديمة عند العرب، وكانت ترسم مجوفة هكذا (5)، وكان النسخ يضعونها قديماً لتفصل بين الأحاديث النبوية، كذلك كان قارئ النسخة

على الشيخ يضع نقطة أخرى مصممة داخل هذه الدائرة (○) ليدل بذلك على أنه انتهى من مراجعته إلى هذا الحد⁽²⁰⁾.

ويشتبه بعض الباحثين هذه العلامات في الكتابة بما يستخدمه المتحدث في أثناء كلامه من حركات يدوية أو إشارات في الوجه، أو التنويع في نبرات صوته، من أجل الدقة في الدلالة وحسن التعبير للسامع. فهذه العلامات تقوم مقام الحركات اليدوية وإشارات الوجه والنبرات الصوتية، وهي أيضاً أشبه ما تكون بإشارات المرور الضوئية التي تنظم عملية القراءة، فإذا ما زالت أو أصابها الخلل اضطررت القراءة، كما يضطرب السير عندما تتعطل إشارات المرور⁽²¹⁾. لهذا تعد هذه العلامات ضرورية جداً في إخراج أي كتاب محقق، وفي الكتابة الفنية في العصر الحديث، ولا بد من إعطائها أهميتها، ولاسيما في الرسائل الجامعية والبحوث العلمية. وفيما يأتي عرض لأهم علامات الوقف والترقيم مع الإشارة إلى مواضع كل منها⁽²²⁾.

١ - النقطة (.) (period):

وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية كل مكملاتها اللفظية والتي لا تحمل معنى التعجب أو الاستفهام، وكذلك توضع عند انتهاء الكلام وانقضائه.

(20) هارون، المرجع السابق، ص 79 - 80، وانظر: ميري عبد فتوحى، فهرسة المخطوط العربى (بغداد، دار الرشيد للنشر 1980)، ص 37.

(21) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص 161.

(22) أخذت بتصرف عن، شلبي، المرجع السابق، ص 173 - 175، هارون، المرجع السابق، ص 79 - 81، المنجد: المرجع السابق، ص 22 - 23، ملحس: المرجع السابق، ص 160 - 161، الفياض، المرجع السابق، ص 101 - 102، القاضي، المرجع السابق، ص 212 - 215، عبد التواب، المرجع السابق، ص 205 - 212، يعقوب، المرجع السابق، ص 161 - 167.

2 - الفصلة، أو الفاصلة، أو الفارزة (،) (comma):

تدل على الوقت القصير، وتوضع في الأحوال الآتية:

أ - بين المعطوف والمعطوف عليه مثل: «الكلام ثلاثة أقسام: اسم، و فعل، و حرف»، وكذلك إذا تعلق بين المفردات المعطوفة ما يطيل بينها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها، مثل «ما خاب تاجر صادق، ولا طلب مجتهد، ولا صانع مجيد لصناعته غير مختلف لمواعيده».

ب - بعد لفظ المنادي، مثل: «يا عبدالله، تعال إلى البيت».

ج - بين القسم وجوابه: نحو «والله، لا جهاد».

د - بين الجملتين المرتبتين بالمعنى والإعراب، مثل: «خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيم». .

ه - بين الشرط وجوابه، ولا سيما إذا طالت جملة الشرط، مثل: «لمن أنكر الحر من غيره ما لا ينكر من نفسه، فهو أحمق».

و - بين الجمل القصيرة التامة المعنى، وإن استقلت كل جملة بعرض، مثل «العفة فضيلة، والبخل رذيلة».

ز - بين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى والشبيهة بالجمل، مثل: «الكل ي العمل للدفاع عن الوطن: الجندي في خندقه، والعامل في مصنعه، والفلاح في حقله، والمعلم في مدرسته».

ح - بين الأجزاء المتشابهة في الجملة كالأسماء، والصفات، والأفعال التي لا توجد بينها أحرف عطف، مثل: «كان المعلم في الصف يقرأ، يشرح، يعلل، يقارن، ويعلق على الدرس دون توقف».

ط - قبل الكلمات التي يمكن حذفها دون أن يتغير معنى الجملة، وكذلك بعدها، مثل: «الجندي الشجاع، يغدو الوطن، رمز الفداء والشهامة».

ي - قبل الجملة الحالية مثل: « جاء الوالد إلى البيت ، وهو مستبشر »، وكذلك قبل الجملة الوصفية ، مثل: « زارنا رجل ، ثيابه نظيفة ». .

ك - في نصوص السجع تفصل السجعات بفواصلة .

3 - الفصلة أو الفاصلة المتفوقة (:) (Simi Colon) :

وهي تدل على وقف متوسط وتوضع في الأحوال الآتية:

أ - بين جملتين إحداهما سبب للأخرى ، مثل: « اجتهد الطالب كثيراً ، فسهر الديالي الطوال يقرأ ويدرس ؛ ولهذا نجح في امتحانه ». .

ب - بين الجملتين المرتبطتين بالمعنى دون الإعراب ، مثل: « إذا رأيتم الخبر فخذلوا به ؛ وإن رأيتم الشر فدعوه ». .

ج - بين الجمل الطويلة التي يتتألف من مجموعها كلام تام الفائدة ، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل وتجنب الخلط بينها بسبب تباعدها ، مثل: « الإنسان الشريف يكسب قوته بعرق جبينه ، ويوفر لأسرته عيشة كريمة ؛ أما الكسول فيعيش علينا على غيره ». .

4 - النقطتان العموديتان (:) (Colon) :

تدلان على وقف متوسط وتوضعان في المواقف الآتية:

أ - بين القول والمقول (أي الكلام المتكلم به) ، مثل: « هتف المقاتل قائلاً: لقد انتصر جيشنا ». ومثل: « قال حكيم: العلم زين ، والجهل شين ». .

ب - قبل الشيء وأقسامه وأنواعه ، مثل: « أصابع اليد خمس: الإبهام والسبابة ... ». ومثل: « إثنان لا يشبعان: طالب علم ، وطالب مال ». .

ج - قبل الكلام المنقول أو المقتبس ، مثل: من الأقوال المأثورة: « الجار قبل الدار ». .

د - قبل الأمثلة التي توضع قاعدة معينة، كما وضعنا ونضع بعد كلمة «مثل» في الأمثلة الواردة هنا.

5 - الثلاث نقاط أو علامة الحذف (...):

وهي نقاط أفقية توضع مكان المحذوف من كلام اقتبسه الكاتب وتأتي غالباً في نهاية جملة ناقصة لا نريد إتمامها.

6 - علامة الاستفهام (?) :

توضع بعد كل جملة استفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام ظاهرة أو مقدرة ولا توضع النقطة بعد هذه العلامة.

7 - علامة الانفعال أو التعجب أو التأثر (!) :

توضع في آخر كل جملة يعبر فيها عن الفرح، مثل: «يا فرحتاه!»، أو الحزن، مثل: «واسفاه!»، أو للتعجب، مثل: «كم هذا الكتاب رائع!»، أو الاستغاثة، مثل: «النجدة للغرقين!»، أو الإغراء، مثل: «الجد الجد!»، أو الدعاء، مثل: «تعساً للمجرم!»، وقد تجمع علامتا الاستفهام والتعجب، غالباً ما يكون ذلك بعد الاستفهام الاستنكاري، مثل: «ومن يحب الوطن أكثر من جنوده؟!».

8 - الشرطة أو الخط (-) :

وتوضع في المواقع الآتية:

أ - في أول السطر في حال المعاودة بين إثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما، بمثيل «قال» أو «أجاب» أو «رد»، مثل:

قال سليمان بن عبد الملك لموسى بن نصير:

ما الذي كنت تفرع إليه في مكان حربك من أمور عدوك؟

- التوكل ، والدعاة إلى الله يا أمير المؤمنين .

- هل كنت تمتنع في الحصون والخنادق ، أو كنت تخندق حولك ؟

- كل هذا لم أفعله .

- فماذا كنت تفعل ؟

- كنت أنزل السهل ، وأستشعر الخوف والصبر وأنحصن بالسيف والمغفر .

- وأستعين بالله ، وأرغب إليه في النصر .

ب - بين العدد والمعدد إذا وقعا عنواناً في أول السطر ، مثل :

- 1 - أو أولاً -
- 2 - أو ثانياً -
- 3 - أو ثالثاً -

9 - الشرطتان أو الخطان القصبيران (- . . . -) :

وتوضعان لتفصلان بين جملة أو كلمة معتبرضة ، فيتصل ما قبلها بما بعدها مثل : «لقد بُرِزَ في الأندلس - وهو الاسم الذي أطلقه المسلمون على المناطق التي يسيطرُون عليها من شبه الجزيرة الأيبيرية - مؤرخون كبار أسهموا في تدوين تاريخ هذا الجزء من العالم .

10 - الخطان العموديان (= Vert) :

يحصران كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة الأم في التحقيق .

11 - الشولتان المزدوجتان: () (Quotation MARKS)

تستعملان لنقل جملة أو أكثر بينهما، فتوضع العبارات المتنقلة حرفيًا من كلام الآخرين بينهما لتمييزه عن كلام المؤلف، والأمثلة كثيرة للاقتباس، وقد وردت في أماكن متعددة من هذا الكتاب.

12 - القوسان: () (Parentheses)

ويوضع بينهما عبارات التفسير، والدعاء القصير، مثل: «دخل المعلم ثم بسمل (قال: بسم الله الرحمن الرحيم) وجلس»، ومثال الدعاء القصير أن تقول: «كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مثال الخليفة المسلم العادل».

كما يستخدم هذان القوسان أيضًا لألفاظ الاحتراس، مثل: «المؤدب (فتح الدال) محترم»، كذلك توضع بينهما العبارات التي يراد لفت النظر إليها، مثل: «ينسب الكذب إلى هذا الراوي (ولكنه ليس بكاذب) فيجب الانتهاء إلى ذلك» كذلك يستخدم هذان القوسان لضم المصطلحات أو العبارات الأجنبية التي ترد بشكل مرادف لبعض مفردات أو عبارات البحث، مثل: «يجب وضع خلاصة (Abstract) بإحدى اللغات الأجنبية في نهاية كل بحث».

13 - القوسان المكسوران: (< >)

بحصران ما يضيفه الناشر من عنده كحرف أو لفظ يقتضيه السياق في التحقيق.

14 - القوسان المركنان أو المعقوفان: ([]) (Brackets)

وتوضع بينهما زيادة قد يدخلها الباحث في جملة أو فقرة اقتبسها، زيادة في التوضيح، مثل: وفي سنة ست وثمانين وستين «أرسل عمرو بن

الليث هدية إلى المعتصم من نيسابور، فكانت قيمتها أربعة آلاف [ألف] درهم^٤.

15 - القوسان المزهريان: ﴿﴾

ويستخدمان لحصر الآيات القرآنية.

١٦ - علامة التائعة (=)

هي شرطتان متوازيتان توضعان في آخر ذيل الصفحة إذا لم يكتمل نص الهامش، كما يوضع مثلها في أول سطر من هامش الصفحة التالية، إشارة إلى أن ما يبدأ به هامش هذه الصفحة تابع لما كتب في الصفحة السابقة.

: [كذا] - 17

نكتب هذه الكلمة داخل قوسين مركبين، عندما يبهم على المحقق قراءة نص في أنساب التحقيق ويثبت النص كما ورد.

و - الأرقام:

إن وضع الأرقام المناسبة في أي كتاب محقق يضفي على الكتاب جمالاً، ويسهل القراءة الاستفادة منه بشكل أفضل؛ والأرقام التي ينبغي الإشارة إليها في الكتب المحققة أنواع، منها⁽²³⁾:

١- أرقام صفحات الأصل المعتمد: ويمكن وضعها على جانبي الكتاب أو إدخالها في النص، ويعين موضع بهذه الصفحة المخطوطة بخط

(23) انظر: هارون، المرجع السابق، ص 83، القبسي والعاني، المرجع السابق، ص 131-133.

مثال (١) يوضع بعد الرقم إن كان الرقم داخل النص، فيقال مثلاً: 25 و/أي موضع بده وجه الصفحة 25 من المخطوطة المعتمدة أصلاً)، و 25 ظ / (أي موضع بده ظهر الصفحة 25 من الأصل)، ويرمز للوجه بحرف (و)، وللظاهر بحرف (ظ)، وإن وضعت الأرقام على الجهتين، يوضع الخط المائل في موضع بده الصفحة في داخل المتن، ويوضع الرقم مع حرف الواو أو الظاء في أقرب الجهتين إلى الخط المائل.

2 - أرقام الطبعات السابقة: يشير محققون الكتب التي سبق طبعها عادة إلى أرقام صفحات الطبعة السابقة، لأن كثيراً من الأبحاث القيمة اعتمدت الطبعات السابقة، ووضع أرقام صفحاتها في الطبعة الجديدة، يسهل على القارئ الالهتماء إلى تلك النصوص في الطبعتين، من ذلك مثلاً، إشارة محقق كتاب الأغاني، طبعة دار الكتب، إلى أرقام طبعة بولاق، وإشارة محمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيقه لكتاب تاريخ الرسل والملوك للطبرى، إلى صفحات طبعة ليدن الأوروپية.

3 - أرقام الأسطر: يرقم المحققون أحياناً السطور، ليسهل على القارئ اقتباس النصوص أو الرجوع إليها، ولكن يجب أن توضع على جانب آخر غير الجانب الذي وضعت عليه أرقام صفحات المخطوط، أو الطبعات السابقة، وقد جرى العرف أن تكون أرقام الأسطر على النظام الخماسي، أي أن تكتب الأعداد ممثلة في (5، 10، 15، 20، 25) وهناك من يجعلها ثلاثة، أي (3، 6، 9، 12).

ز - الاستدراك والتذليل:

قد تفوت المحقق أو الناشر بعض التحقيقات أو التوضيحات، أو ينزل فلمه ويخطأ في بعض الأمور التي تقتضي المعالجة، لأن الخطأ في قراءة النصوص والتعامل معها أمر مشترك بين جميع الباحثين، ولا بد من

استدراك هذا الخطأ في هذا الباب الأخير الذي يلحق بالكتاب، والاعتراف به، وهناك من الناشرين من لا يولي هذا الأمر أهمية كبيرة أو عنابة، محاولين بذلك تزييه أعمالهم عن أي نقص أو عيب متصورين بتركهم هذا الاستدراك، إن كتبهم قد سلمت من الأخطاء. وليس هذا صحيحاً، لأن الاعتراف بالخطأ هو من شيم العلماء الفضلاء، ومن الصدق والأمانة فالرجوع عنه فضيلة، والإصرار عليه والتماادي فيه رذيلة، ولعل من أفضل الأمثلة التي تصور هذا الاستدراك، جدول التصويبات والاستدراكات الذي وضعه محقق كتاب «رياض النقوس» لأبي بكر عبدالله بن محمد المالكي (ت 453هـ / 1061م)، الأستاذ بشير البكوش، فقد بلغ مستدركه نحو ثلات مئة وخمسين استدراكاً⁽²⁴⁾، كذلك مستدررك الأستاذ محمود محمد شاكر، محقق كتاب «جمهرة نسب قريش» للزبير بن بكار (ت 256هـ / 869 - 870م) الذي بلغ مئتين وثمانين استدراكاً⁽²⁵⁾.

وفي ختام الحديث عن المخطوطات وأساليب تحقيقها، نشير إلى أن الكتاب العربي القديمي كانوا يختصرون الكلمات التي تتكرر كثيراً في النص⁽²⁶⁾، وهناك رموز و اختصارات لبعض الكلمات التي نجدها في المخطوطات، ولاسيما في كتب الحديث، نذكر بعضها ليتعرف إليها الطلبة، فتسهل عليهم قراءة المخطوطات ويطلعون على الرموز المستخدمة فيها⁽²⁷⁾.

(24) انظر: (ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1981 - 1983) / 3: 179 - 199.

(25) انظر: القيسى والعامي، المرجع السابق، ص 135.

(26) فتوحى، المرجع السابق، ص 38.

(27) انظر: هارون: المرجع السابق، ص 52 - 55، المنجد، المرجع السابق، ص 20 - 21.

الرمز	معناه
أنا	أبأنا وأخبرنا
أني	أبأنا
أ.هـ	انتهى هنا أو إلى نهايته .
ثنا	حدثنا
ثني	حدثني
تعالى	تعالى
رحة	رحمه الله
رضه	رضي الله عنه
ص	صلى الله عليه وسلم
صلعم	صلى الله عليه وسلم
ص م	صلى الله عليه وسلم
ع م	عليه السلام
الخ	إلى آخره

كما نجد في كتب الحديث النبوى الشريف الرموز الآتية، والتي تشير إلى أسماء أمهات كتب الحديث، ومنها.

الرمز	معناه
خ	صحیح البخاری
م	صحیح مسلم
ط	موطأ مالک
د	سنن أبي داود.
ت	سنن الترمذی
ن	سنن النسائي
هـ	سنن ابن ماجہ
طب	المجمع الكبير للطبراني
قد	القزوینی .

الخاتمة

إن ما يمكن قوله في نهاية المطاف، هو أن المعلومات التي وردت في هذا الكتاب هي حصيلة خبرات وتجارب كتاب ومؤلفين قضوا سنين عديدة في مجال البحث والتدوين التاريخي، فهي عصارة أفكارهم النيرة نقدمها هنا ليستفيد منها طلبة التاريخ، فيتكلل عملهم في مجال البحوث بالنجاح، ويكون مقدمة لأعمال أخرى أكثر نضجاً، وأتم استعداداً في مجال الدراسات العليا، والتأليف التاريخي، ومن الواجب التنبية هنا إلى ضرورة التوسيع في المعرفة التاريخية والاطلاع على الكتب التي تتناول موضوع التدوين التاريخي، لاكتساب حصيلة جيدة من المعلومات التي تساعد على توسيع أفق الباحث المبتدئ، ليكون ذلك عوناً له في عمله، وهذا بطبيعة الحال، هو أحد العوامل التي دفعت الكتاب والمؤلفين في هذا الحقل إلى تضمين دراسات أولية تتعلق بموضوع التاريخ وأهدافه، وفوائده قبل الدخول في ماهية البحوث وكيفية كتابتها.

ومن الضروري الإشارة في هذا المجال أيضاً إلى أن قراءة مادة هذا الكتاب نظرياً، دون بذل جهد خاص في البحث والتنقيب عن الكتب والمصادر الخاصة بالموضوع، ودون التنبه إلى كيفية تعامل الأستاذ مع النصوص، والنماذج في أثناء الدرس، لا يكفي للإحاطة بمادة أصول البحث والتمكن من التدوين التاريخي ولا سيما بالنسبة إلى المبتدئين

فالبحث العلمي هو عمل مشترك بين الطالب، والأستاذ والقسم العلمي والمكتبة، ولا يمكن أن يكتب النجاح لأي بحث، إذا لم يتم التعاون بين هذه الجهات جمِيعاً، ولكن يبقى الطالب المحور الرئيسي لهذه العملية، وعليه يعتمد التقويم النهائي لحصيلة البحث لأنَّه يتحمَّل العبء الأكبر في الاختيار والتنظيم والكتابة والتحليل والاستنتاج.

الملاحق

ملحق رقم (1) إرشادات علمية للباحث^(*)

إن البحث الجيد، هو الذي يكون خالياً من الأخطاء الفادحة، ولهذا يستحسن أن يقوم الباحث، بمراجعة دراسته قبل تسليمها للطباعة حتى يتسعى له إدخال التعديلات الضرورية على البحث، قبل طبعه بصفة نهائية وإراحة نفسه من إعادة كتابة الدراسة، وتوكيل الطابع مرة أخرى بكتابتها من جديد، كما يتعين على الباحث، أن يزود الطابع بالقواعد التي ينبغي عليه أن يلتزم بها عند كتابة بحثه، وفي السطور التالية، سنقدم فكرة موجزة عن الشروط التي ينبغي أن تتوافق في البحث، قبل تقديمها للمشرف العلمي، إذا كان الباحث يواصل دراساته العليا في الجامعة، أو المدير الإداري إذا كان يشتغل بمؤسسة عامة لأبحاث.

1 - تأكد من سلامة تركيب الجمل، وعدم وجود ثغرات فيها.

(*) ممتلة من كتاب دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية.
تأليف: عمار بوحوش (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص 94 - 96.

- 2 - تأكيد مرة ثانية، من تطابق أرقام الهوامش، في وسط ذيل الصفحة.
- 3 - راجع المصادر التي أخذت منها المعلومات وتأكد، من أن تلك المعلومات المقتبسة، أو المشار إليها موجودة في الصفحة التي أشرت إليها في الهامش.
- 4 - احذف الجمل الإطرادية وتخلص من الحشو الذي يجعل قراءة البحث مملة.
- 5 - احرص على استعمال: الفواصل، وال نقاط والأقواس في مواضعها المناسبة ولا تترك هذا العمل ليقوم به الأستاذ المشرف أو مدير مؤسسة البحث لأن ذلك يلهمه، ويحرمه من التركيز على جوهر الموضوع.
- 6 - عند بداية كل فقرة جديدة في البحث، اترك مسافة تعادل خمسة أحرف، ثم أشرع في الكتابة، ف بهذه الطريقة، تظهر الأفكار في شكل متميز، شأنها - في ذلك - شأن أحجار البناء التي يتم ترتيبها ترتيباً تصاعدياً، حتى يكتمل البناء، هذه قاعدة هامة ينبغي احترامها عند الكتابة.
- 7 - اترك مسافة (4سم) على الجانب الأيمن من كل صفحة، و(3سم) على الجانب الأيسر وذلك لوضع ملاحظات الأستاذ المشرف، أو المقيم [كذا] للبحث.
- 8 - تجنب تجزئة الكلمات، وكتابة نصفها في سطر النصف الآخر في السطر الآخر، فهذه غلطة فادحة.
- 9 - احرص على ترك مسافة قبل وبعد كل عنوان، بحيث تظهر جميع العناوين بارزة، وعبرة عن الجزء الذي ينوي الباحث معالجته في دراسته.

- 10 - احتفظ بنسخة أو بنسخ إضافية من البحث حتى لا تضيع جميع المجهودات في حالة ضياع الأصل من البحث.
- 11 - اعتمد على المراجع الحديثة ولا تكتفي بالمراجع القديمة التي من الممكن أن تكون قد جاوزتها الأحداث، لأن الدراسات الجديدة والطبعات المتنقلة تتضمن آخر المعلومات في الموضوع.
- 12 - ليس هناك أفضل من الباحث الذي يقوم بتنوع المصادر والإكثار من المراجع، إن التنويع ينعش الموضوع ويشيره وبخاصة من ناحية معالجة الموضوع من زوايا مختلفة وأراء متعددة ومكملة بعضها البعض.

ملحق رقم (2)

مواصفات البحث العلمي الجيد^(*)

هناك عدة مقاييس، للتعرف إلى البحث الجيد، وإثارة الشغف بقراءته من بداية أولى كلماته إلى آخر سطر فيه، وسنحاول فيما يلي، حصر بعض العناصر الهامة التي تعتبر أساسية لكل باحث:

1 - الاعتماد على النفس في الكتابة، وعدم الإفراط في النقل الحرفي أو الاقتباس لأن الاعتماد على الآخرين، سيترتب عليه إنكار الذات والواقع في أخطاء كانوا قد وقعوا فيها سهواً، أو نتيجة ضعفهم كما أن عمليات ربط الجمل تظهر ضعف الباحث، وانعدام التسلسل في الأفكار يكشف عن وجود سرقة أدبية.

2 - المقاييس الثاني للبحث الجيد هو الأمانة العلمية، إذ لابد من أن يكون الباحث صادقاً في كتابته، ويشير إلى المراجع التي استفاد منها في بحثه، لأن إنتاج أي كاتب، جزء من شخصيته وفلسفته في الحياة، ولا يجوز أن يختلس إنسان آخر إنتاجه العلمي، وينسبه إلى نفسه دون أن يعلن صراحة، أنه أخذ هذه الفكرة من الشخص الفلاني.

3 - المقاييس الثالث، هو الموضوعية في الكتابة ونقصد بذلك، الابتعاد عن التحييز لفكرة معينة، وإهمال بعض الحقائق التي تتعارض مع أفكار الباحث. فالكاتب الممتاز هو الذي يأخذ جميع الحقائق ويرر جميع المعلومات المتوفرة عن الموضوع، ثم يصدر حكمه المنطقي على الموضوع فالتهجم دون مبرر كاف يعني اللاموضوعية في البحث وبالتالي، اعتبار البحث كلاماً فارغاً لا محل له من الإعراب.

(*) مستلة من المرجع نفسه، 98 . 91 .

4 - المقياس الرابع هو استعمال المصادر الحديثة أي: عدم الاكتفاء بالمصادر القديمة، لأن تطور الأحداث والعلوم وبروز علماء جدد في ميدان الاختصاص، يؤدي إلى ظهور نظريات جديدة وأفكار مكملة للأفكار القديمة وبالاطلاع على التطورات المستجدة في ميدان الاختصاص، يكون الباحث قد واكب التقدم العلمي، وبذلك تصبح متماشية مع روح العصر.

5 - المقياس الخامس هو التسلسل في الأفكار وحسن ربط الجمل بعضها ببعض وإذا سألت أي مشرف عن أي بحث عن أصعب مشكلة يواجهها في عمله فإن الجواب - بالتأكيد - سيكون عدم تجانس الأفكار، وعدم الدقة في التعبير وصعوبة الربط بين الجمل.

6 - المقياس السادس هو تركيب الجمل القصيرة بدلاً من كتابة الجمل الطويلة المملة، التي تكثر فيها المتراوفات، ويطغى عليها الحشو، وتداخل الأفكار، بحيث يشعر القارئ بالضياع.

7 - المقياس السابع للبحث الجيد هو الالتزام بقواعد التوثيق في الحاشية، فإذا استوعب الباحث قواعد التوثيق واستعملها بكفاءة وجدارة، فإن المشرف يستطيع أن يركز على جوهر الموضوع بدلاً من التركيز على الأشياء الهامشية.

8 - المقياس الثامن، يتمثل في الابتعاد وعدم المغالاة في الاقتباس من إنتاج الأستاذ المشرف أو من كاتب عنده (أيديولوجية) متحيزه للفكرة معينة، لأن هذا الأسلوب، يتنافى وال موضوعية، والتزاهة العلمية و يجعل الباحث في موقف يشعر فيه أنه ضيق الأفق وإطلاعاته محدودة وتفكريه ساذج.

9 - المقياس التاسع، يتعلق بالتوازن بين الفصول والعناوين الفرعية، بحيث يحظى كل فصل بعناية الكاتب ولا يطغى جزء من الدراسة على بقية

الفصول، فصفحات كل فصل تختلف من باحث إلى آخر، لأن هناك الباحث الذي عنده نفس طويل في الكتابة، وهناك من عنده نفس قصير، ولا يستطيع أن يتسع في موضوعه، لكن جميع الحالات لابد من أن تكون تغطية الفصول شبه متساوية.

10 - المقياس العاشر، وهو تطابق عنوان البحث مع المحتوى، لأن المقدرة على اختبار العنوان المناسب للبحث هي أكبر نجاح يتحقق الباحث، إذ يستطيع أن يثبت فيه صدقه في تحليل الموضوع الذي اختاره وتطابق أقواله مع أفعاله وكسب القارئ الذي يرغب في تنمية معلوماته في الموضوع الذي أعده الباحث.

جريدة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية:

أ - المخطوطات:

* الخشني، محمد بن حارث (970هـ / 971 -)

- طبقات المحدثين. الرباط: مكتبة القصر الملكي. رقم (6916).
نسخة خاصة مصورة بالفوستات.

ب - الوثائق المنشورة:

الجمهورية العراقية. وزارة الخارجية. اللجنة الاستشارية.
الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي. بغداد: دار
الحرية للطباعة، 1981م

ج - المصادر العربية القديمة المنشورة:

الأصفهاني، أبو عبدالله حمزة بن الحسن (نحو سنة 360هـ / 970 -)

3 - تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء. بيروت: منشورات دار
مكتبة الحياة، (د.ت).

- * حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله المعروف بكاتب جلبي : 1656هـ / 1067م -
- 4 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. استانبول: قوجة راغب، باشا كتبخانة سي، 1941، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى في بغداد.
- * ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (1405هـ / 808م) :
- 5 - مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د.ت).
- * الرازى، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1267هـ / 666م) :
- 6 - مختار الصحاح: الكويت. دار الرسالة، 1982م.
- * السخاوى، محمد بن عبدالرحمن (1497هـ / 902م) :
- 7 - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ. نشرة فرانتز روزنثال مع كتاب: علم التاريخ عند المسلمين (ص 371 - 725). ترجمة. صالح أحمد العلي. بغداد: مكتبة المثنى، 1963.
- * الكافيجي، محى الدين محمد بن سليمان (1474هـ / 879م)
- 8 - المختصر في علم التاريخ. نشره فرانتز روزنثال مع كتاب علم التاريخ عند المسلمين (ص 317 - 370).
- * المقرizi، تقى الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (1441هـ / 845م) :
- 9 - كتاب النقود الإسلامية. منشور ضمن ثلاثة رسائل. القدسية: مطبعة الجواب، 1298هـ.

- * ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري : (1311هـ/711م)
- 10 - لسان العرب المحيط . بيروت: دار لسان العرب ، 1970.
- * ابن النديم، محمد بن اسحق (995هـ/385م) :
- 11 - الفهرست . بيروت: دار المعرفة ، 1978م.
- * ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أبيوب الحميري : (834هـ/218م)
- 12 - كتاب التيجان في ملوك حمير واليمن . نشر. كرنكوا. حيدر آباد الدكن: 1928هـ/1347م. أعيد طبعه في صنعاء: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية 1979م
- الواقدي، محمد بن عمر (823هـ/207م) :
- 13 - كتاب المغازى . تحقيق. مارسدن جونس. ط.3. بيروت: عالم الكتب ، 1984م.
- ثانياً – المراجع الثانوية:**
- A - الكتب العربية :
- * أحمد. مصطفى أبو ضيف :
- 14 - منهاج البحث التاريخي بين الماضي والحاضر . الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة ، 1987
- * إسماعيل، محبي الدين :
- 15 - توينبي. منهاج التاريخ وفلسفة التاريخ . بغداد: دار الحرية للطباعة ، 1977م.

* أمين، أحمد:

16 - فجر الإسلام، ط8، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1961.

* الألوسي، سالم عبود:

17 - علم تحقيق الوثائق - الدبلوماتيك، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1977.

* باقر، طه:

18 - مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة. القسم الأول: تاريخ العراق القديم. ط2. بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1955.

* باقر، طه وحميد، عبد العزيز:

19 - طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار. الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1980.

* بدر، أحمد:

20 - أصول البحث العلمي ومناهجه. ط5. الكويت: وكالة المطبوعات، 1979.

* بوحوش، عمار:

21 - دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1985.

* جعفر، نوري:

22 - التاريخ مجاله وفلسفته. بغداد: مطبعة الزهراء، 1955.

* الجعفري، ياسين إبراهيم علي:

- 23 - اليعقوبي المزرك والجغرافي . بغداد: دار الحرية للطباعة، 1980 .
- * حاطوم، نور الدين، وأخرون:
- 24 - المدخل إلى التاريخ . دمشق: مطبعة الإنشاء، 1965 .
- * الحديشي، نزار عبد اللطيف.
- 25 - أهل اليمن في صدر الإسلام . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1978 .
- * حسين، صدام:
- 26 - الشورة والتربية الوطنية ط2 . بغداد: مطبعة وزارة التربية، 1977 .
- 27 - حول كتابة التاريخ . بغداد: دار الحرية للطباعة، 1978 .
- * حسين، نازلي إسماعيل:
- 28 - الشعب والتاريخ - هيجل . القاهرة: دار المعارف، 1976 م.
- * الحسيني، باقر محمد:
- 29 - تطور النقد العربية الإسلامية . بغداد: دار الجاحظ، 1969 م.
- * الدوري، عبد العزيز:
- 30 - بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب . بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1960 م.
- * الدوري، عبد العزيز وأخرون:
- 31 - تفسير التاريخ . بغداد: منشورات مكتبة النهضة . مطبعة الإرشاد (د.ت).

* رستم، أسد:

32 - مصطلح التاريخ. ط.3. صيدا - بيروت: منشورات المكتبة
العصيرية. (د.ت).

* زريق، قسطنطين:

33 - نحن التاريخ. ط.4. بيروت: دار العلم للملائين، 1979.

* ذكرياء، فؤاد:

34 - التفكير العلمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون
والأداب. سلسلة عالم المعرفة (3)، 1978م.

* سالم، السيد عبد العزيز:

35 - التاريخ والمورخون العرب. بيروت: دار النهضة العربية،
1981م.

* السماك، محمد أزهر سعيد، والفهادي، قبيس سعيد،
والصفاوي، صفاء يونس:

36 - أصول البحث العلمي. ط.2. أربيل: مطبعة جامعة صلاح
الدين، 1986م.

* شلبي، أحمد:

37 - كيف تكتب بحثاً أو رسالة. ط.6. القاهرة: مكتبة النهضة
المصرية، 1968م.

* الشيخ، عبد الرحمن عبدالله:

38 - المدخل إلى عالم التاريخ. الرياض: دار المريخ للنشر، 1984.
* الصالح، صبحي:

- 39 - علوم الحديث ومصطلحه. ط٦. بيروت: دار العلم للملائين، 1971.
- * الطالبي، محمد:
- 40 - «التاريخ ومشاكل اليوم والغد». نشر ضمن كتاب: دراسات في تاريخ أفريقيا. تونس: منشورات الجامعة التونسية. السلسلة الرابعة: تاريخ، 1982م.
- * الطاهر، على جواد:
- 41 - منهاج البحث الأدبي. ط٢. بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1972م.
- * طه، عبد الواحد ذنون:
- 42 - دراسات أندلسية. المجموعة الأولى. الموصل: منشورات مكتبة بسام. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986م.
- 43 - «دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في العصر الأموي»، نشر ضمن كتاب: المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام في العهد الأموي. تحرير. محمد عدنان البخيت. محاضر الندوة الثالثة. عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1989م.
- 44 - «قادة العصر الأموي». نشر ضمن كتاب: الجيش والسلاح. تأليف مجموعة من أساتذة التاريخ. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988م.
- 45 - نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م.
- * العبادي، عبد الحميد:
- 46 - «إمامه بالتاريخ عند العرب». فصل ضمن كتاب: علم

التاريخ. تأليف : هرنسو، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944م.

* عبد التواب، رمضان:

47 - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحديثين. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1985م.

* عبد الرزاق، ناهض:

48 - المسكونات وكتابه التاريخ. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م.

* عثمان، حسن:

49 - منهج البحث التاريخي. ط4. القاهرة: دار المعارف، 1976.

* العزي، عزيز العلي:

50 - البحث العلمي تدوينه ونشره. بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981.

* فتوحي، ميري عبودي:

51 - فهرسة المخطوط العربي. بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980م.

* فوزي، فاروق عمر:

52 - دور التاريخ في التوعية القومية، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989م.

* الفياض، عبدالله:

53 - التاريخ فكرة ومنهجاً. بغداد: مطبعة أسعد، 1972م.

* القاضي، يوسف مصطفى:

- 54 - مناهج البحوث ودراستها. الرياض: دار المريخ للنشر، 1979.
- * ابن فربة، صالح:
- 55 - المسكوكات المغربية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986
- * القيسى، نوري حمودي، والعاني، مكي سامي:
- 56 - منهاج تحقيق النصوص ونشرها. بغداد: مطبعة المعارف، 1975.
- * كاشف، سيدة إسماعيل:
- 57 - مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960.
- * الكعبي، حاتم، والمشاط، محمد:
- 58 - مبادئ علم الاجتماع. ط2. بغداد: مطبعة العاني، 1967.
- * ماجد، عبد المنعم:
- 59 - مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي. ط2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1964.
- * محفوظ، ناجي علي:
- 60 - التقويد في المصادر العربية. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1982.
- * محمد، عبد الرحمن فهمي:
- 61 - التقويد العربية ماضيها وحاضرها. القاهرة: دار القلم، 1964.
- * مراد، خليل علي:

- 62 - تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 - 1947
البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1980م.
- * المشهداني، محمد جاسم حمادي:
- 63 - موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف. مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، 1986م.
- * مصطفى، شاكر:
- 64 - التاريخ العربي والمؤرخون. ط2. بيروت: دار العلم للملائين، 1979م. ج.1
- * معروف، بشار عواد:
- 65 - ضبط النص والتعليق عليه. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982م.
- * الملاح، هاشم يحيى وأخرون:
- 66 - دراسات في فلسفة التاريخ. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م.
- * ملحس، ثريا عبد الفتاح:
- 67 - منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين. ط3. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982.
- * المنجد، صلاح الدين:
- 68 - قواعد تحقيق المخطوطات. ط4. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970.
- * موافي، عثمان:
- 69 - منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي. ط2.

الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976 م.

* مؤنس، حسين:

70 - تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس. ط1. مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1967 م.

71 - الحضارة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (1)، 1978.

* ميسوم، عبد الإله:

72 - تأثير الموسحات في التروبادور. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

* نصار، حسين:

73 - نشأة التدوين التاريخي عند العرب. ط2. بيروت: منشورات اقرأ، 1980 م.

* القشبندي، أسامة ناصر، والحربي، حياة عبد علي:

74 - الأختام الإسطوانية في المتحف العراقي. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1974.

* القشبندي، السيد ناصر محمود:

75 - الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز السياسي. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1969.

76 - الدينار الإسلامي في المتحف العراقي. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1953 م.

* القشبندي، السيد ناصر محمود، والبكري، مهاب دروش:

- 77 - الدرهم الأموي المعرب. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974.
- * هارون، عبد السلام محمد:
- 78 - تحقيق النصوص ونشرها. ط2. القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1965م.
- * الهاوري، سيد محمود:
- 79 - دليل الباحثين في كتابة التقارير والمقالات ورسائل الماجستير والدكتوراه. ط2. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1971م.
- * وهيم، طالب محمد:
- 80 - التنافس البريطاني الأميركي على نفط الخليج العربي. بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982.
- * يعقوب، أميل:
- 81 - كيف تكتب بحثاً أو منهجة البحث. طرابلس - لبنان: جروس برس، 1986م.
- ب - الكتب المعرفية:
- * انكن، هيوج:
- 82 - دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية. ترجمة. محمود زايد. بيروت: دار العلم للملائين، 1963م.
- * بارنز، هاري المر:
- 83 - تاريخ الكتابة التاريخية. ترجمة. محمد عبد الرحمن. برج القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م.

* بتري، آ:

- 84 - مدخل إلى تاريخ الرومان وأدبهم وأثارهم. ترجمة. يوثيل.
الموصل. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1977م.

* برجسترامر، ج:

- 85 - أصول نقد النصوص ونشر الكتب. (محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجسترامر بكلية الآداب في القاهرة سنة 1931 - 1932). إعداد وتقديم. محمد حمدي البكري. القاهرة: وزارة الثقافة - مركز تحقيق التراث، 1969.

* بروفنسال، ليفي:

- 86 - الإسلام في المغرب والأندلس. تعریب. محمود عبد العزيز سالم وصلاح الدين حلمي. القاهرة: نهضة مصر، 1956.

* جوتشلک، لویس:

- 87 - كيف فهم التاريخ. ترجمة. عائدة سليمان عارف. وأحمد مصطفى أبو حاكمة. بيروت: دار الكاتب اللبناني، 1966م.

* راووس، أ.ل:

- 88 - التاريخ وأثره وفائده. ترجمة مجذ الدين حنفي ناصف.
القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1968.

* روزنثال، فرانتز:

- 89 - علم التاريخ عند المسلمين. ترجمة. صالح أحمد العلي.
بغداد: مكتبة المثنى، 1963.

- 90 - مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي. ترجمة. أنيس

فريحة. ط.2. بيروت: دار الثقافة، 1980.

* سزكين، فؤاد:

91 - تاريخ التراث العربي، التدوين التاريخي. نقله إلى العربية. محمود فهمي حجازي. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1403هـ/1983م. المجلد الأول، ج.2.

* فان دالين، ديوبولد ب:

92 - مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ترجمة. محمد نبيل نوفل وأخرين. ط.2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977.

* كار، إدوارد:

93 - ما هو التاريخ؟ ترجمة. أحمد حمدي محمود. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962.

* كاردياك، لوي:

94 - الموريسكيون الأندلسيون والمبشرون، المجابهة الجدلية (1492-1640) تعریف وتقديم. عبد الجليل التميمي. تونس: منشورات المجلة التاريخية المغربية. وديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، 1983.

* كب، السير هاملتون:

95 - علم التاريخ، كتب دائرة المعارف الإسلامية. (4) بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1981.

* كولنجوود، ر.ج:

96 - فكرة التاريخ. ترجمة. محمد بكير خليل. القاهرة: لجنة

التأليف والترجمة والنشر، 1961.

* لانجلوا. شارل فكتور، وستيوبوس، شارل:

97 - المدخل إلى الدراسات التاريخية. نشر ضمن كتاب: النقد التاريخي. ترجمة. عبد الرحمن بدوي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1962.

* ميكافيلي، نيكولو:

98 - الأمبر. تعریب. خيري حماد. ط2. بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1967.

* نف، ايمری:

99 - المؤرخون وروح الشعر. ترجمة. توفيق إسكندر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1961.

* هرنشو. ف. جي. سبي:

100 - علم التاريخ. ترجمة. عبد الحميد العبادي. ط2. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944.

* هورس، جوزف:

101 - قيمة التاريخ. ترجمة. الشيخ نسيب وهبة الخازن. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1964.

البحوث والمقالات:

* أحمد، إبراهيم خليل:

102 - «النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق 1921.1258». مجلة أداب الرافدين. العدد 16 (1986)، ص 283-245.

* حسين، فاضل:

103 - «مفهوم التاريخ». محاضرات الموسوم الثقافي بكلية التربية جامعة بغداد. ملحق مجلة الأستاذ. مجلد 15 (1969)، ص 4131.

* سماكه، عدنان:

104 - «صفحات من ثورة العشرين». جريدة الثورة. العدد 6971 (30 حزيران 1989).

* الطبيبي، أمين:

105 - «النقوش العربية انتشارها وأثرها في أوروبا في القرون الوسطى». مجلة المؤرخ العربي. العدد 19 (1981)، ص 196 - 214.

* عبد الرزاق، ناهض:

106 - «مسكوكتان بويهيتان تميطان اللثام عن حقائق أغفلتها المؤرخون». مجلة المسكوكات. العدد 4 (1974). ص 39 - 44.

* الملاح، هاشم يحيى:

107 - «أصوات على دور الانصار في مغازي وسرابيا الرسول (ص) حتى غزوة بدر». مجلة دراسات في التاريخ والآثار. العدد 3 (1987)، ص 27 - 52.

* المباح، على محمد

108 - «العوامل السوقية والتعبوية وأثرها على الفتوحات العربية الإسلامية في فرنسا». مجلة الجمعية الجغرافية العراقية. مجلد 5 (1969) ص 102 - 132.

* نجم، حسن طه:

- 109 - «ضوء على الفكر الجغرافي الحديث». مجلة الأستاذ. مجلد .306 - 293 (1963 - 1962) 11

المحاضرات:

* صالح، زكي:

- 110 - محاضرات في أصول التاريخ. أقيمت على طلبة الشرف بقسم التاريخ في كلية التربية جامعة بغداد: السنة الدراسية 1963 - 1964.

هـ المراجع الأجنبية:

* Atkinson R.F:

- 111- knowledge and Explanation in History (An Introduction to the Philosophy of History)- Hong kong: the Macmillan press Ltd. 1978.

* Berry Ralph:

- 112- How to Write a Research paper. 2nd ed. Oxford: Pergaman Press 1969.

* Bosch- Vilá Jacinto:

- 113- "Ibn Idari" The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed. Vol. III.

* Brandon L.G:

- 114- History a Guid to Advanced study. London, Edward Arnold, 1976.

* Duri: A.A:

- 115- The Iraq School of History of the Ninth Century" in: Historians of the Middle East, ed. Bernard Lewis. Oxford: Oxford University Press, 1964.

* Ehrlich, Eugene and Murphy Daniel:

- 116- writing and researching term papers and reports: a New Guide for Students 5th ed.

New York: Bantam Books 1968.

* Liddel Hart, B. H.:

- 117- why don't we learn from history. london: George Allen and unwin ltd .1972.



* Pearson J. d:

118- Index Islamicos 1906- 1955. A catalogue of articles on Islamic subjects in Periodicals and other Collective Publication. 2nd ed. Cambridge: W, Heffer and Sons Limited, 1961.

* Saleh Zaki:

119- Trevor - Roper's Critique of Arnold Toynbee A Symptom of Intellectual Chaos. Baghdad: Al-Ma arif press, 1958.

* Turabian Kate L:

120- A manual for writers of term Papers, Theses, and Dissertations. 3rd ed. Chicago: The University of Chicago Press, 1967.

* Walker, J.A:

121- A Catalogue of the Arab - Byzantine and post - Reform Umayyad Coins. London, 1956.

المحتويات

5	المقدمة
	باب الأول
	مفهوم التاريخ وتطور مناهجه وعلاقته بالعلوم الأخرى
13	الفصل الأول: ماهية التاريخ وتعريفه، فائدته، صفات المؤرخ
13	ما هو التاريخ؟
17	تعريف التاريخ
28	فوائد التاريخ
34	صفات المؤرخ
41	الفصل الثاني: العلوم المساعدة
41	تهييد
43	اللغة
45	الوثائق
47	الأختام
48	علم النميات
55	علم الآثار

57	العلوم الاجتماعية
57	علم الجغرافيا
60	علم الاقتصاد
61	علم الإنسان
61	علم الاجتماع
62	الأدب
63	الرسم والتصوير والتحت والعمارة والموسيقى
64	السفر
67	الفصل الثالث: نشأة وتطور مناهج البحث والتدوين التاريخي
67	أولاً: التدوين التاريخي في الحضارات القديمة
69	ثانياً: التدوين التاريخي في الحضارة الأغريقية
74	ثالثاً: التدوين التاريخي في الحضارة الرومانية
77	رابعاً: التدوين التاريخي في الحضارة العربية الإسلامية.
98	خامساً: التدوين التاريخي في أوروبا
الباب الثاني	
أصول البحث التاريخي الحديث	
113	الفصل الأول: اختيار الموضوع وجمع الأصول وتقديرها
113	أولاً: اختيار الموضوع
120	ثانياً: خطة البحث (Plan)
123	ثالثاً: جمع الأصول
135	رابعاً: تقد الأصول
138	١ - النقد الخارجي أو الظاهري (External Criticism)
143	٢ - النقد الباطني (Internal Criticism)

155	خامساً: القراءة وتدوين المعلومات
165	الفصل الثاني: العرض وكتابة البحث
165	تمهيد
167	استخدام الاجتهاد والاستنتاج والتعليل
169	الأسلوب
173	الاقتباس
177	الحاشية أو الهاشم
183	أساليب توثيق المعلومات في الهاشم
184	أولاً: الهاشم الذي يشار فيه إلى كتاب
185	ثانياً: الهاشم الذي يشار فيه إلى الكتاب نفسه مرتين متاليتين
186	ثالثاً - الهاشم الذي يشار فيه إلى الكتاب مرتين غير متاليتين
189	رابعاً: الهاشم الذي يشار فيه إلى مخطوط غير منشور
190	خامساً: الهاشم الذي يشار فيه إلى بحث في مجلة أو مقالة في جريدة
192	سادساً: الهاشم الذي يشار فيه إلى فقرة مقتولة من كتاب آخر
193	سابعاً: الهاشم الذي يشار فيه إلى دراسة في كتاب يحمل اسمآ آخر
194	ثامناً: الهاشم الذي يشار فيه إلى وثائق حكومية
195	تاسعاً: الهاشم الذي يشار فيه إلى دراسات غير منشورة
196	عاشرأ - الهاشم الذي يشار فيه إلى وثائق أجنبية غير منشورة
196	حادي عشر - الهاشم الذي يشار فيه إلى اقتباس من إحدى الموسوعات
197	ثاني عشر - الهاشم الذي يشار فيه إلى مقابلات شخصية أو محاضرة عامة
201	الرموز المختصرة في البحث

207	الفصل الثالث: أقسام البحث
207	أولاً - صفحة العنوان
213	ثانياً - صفحة الإهداء
213	ثالثاً - صفحة الشكر والتقدير (Acknowledgement)
214	رابعاً - محتويات البحث أو فهرسه (Table of Contents)
217	خامساً - المقدمة (Introduction)
220	سادساً - متن البحث أو هيكله
221	سابعاً - الخاتمة (Conclusion)
222	ثامناً - الملحق: (Appendices)
224	تاسعاً - الفهارس الفنية
226	عاشرأ - فهرس المصادر والمراجع (Bibliography)
239	الفصل الرابع: تحقيق النصوص التاريخية ونشرها
239	تمهيد
241	أولاً: عملية النسخ
243	ثانياً: ترتيب النسخ
245	ثالثاً: تحقيق النص
250	رابعاً: مكملات التحقيق
267	الخاتمة
269	الملاحق
269	ملحق رقم (1) إرشادات علمية للباحث
272	ملحق رقم (2) مواصفات البحث العلمي الجيد
275	جريدة المصادر والمراجع